

إلياس المماري

تحولات الجماعات الإسلامية



التنظيم العالمي للإخوان
المسلمين أنموذجا

إلياس العماري

تحويلات الجماعات الإسلامية
التنظيم العالمي للإخوان المسلمين
أهمودجا

الإيداع القانوني: 2017MO02501

ردمك: 978-9954-28-789-7

الطبعة الأولى/ 2018

مطبعة بريستيچيا برانت، الصخيرات. تمارة

منشورات الفاسلة

26 شارع موسى بن نصير

طنجة المغرب

الهاتف: 38 34 12 66 06 (+212) الفاكس: 21 15 17 06 06 (+212)

البريد الإلكتروني: enguleditions@gmail.com

فهرس

| | |
|-------------|---|
| 09 | شكر وتنويه |
| 13 | تقديم الدكتور إدريس الكتبوري |
| 17 | مقدمة |
| 21 | مدخل |
| الفصل الأول | |
| 25 | خريطة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين |
| 29 | التنظيم العالمي للإخوان المسلمين: الإطار التأسيسي |
| 35 | التنظيم العالمي للإخوان المسلمين: الأفق التنظيمي |
| 46 | تأسيس الفرع المغربي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين |
| 48 | التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الغرب |

الفصل الثاني

| | |
|----|---|
| 58 | الإخوان المسلمون وتفجيرات نيويورك وواشنطن |
|----|---|

11 شتنبر 2001 وعلاقة الغرب بالإسلاميين 64

الإخوان في أبحاث مراكز الدراسات الأمريكية 74

الفصل الثالث

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين و«الربيع العربي» 77

الإخوان المسلمون و«الربيع العربي»: فرصة «دولة الخلافة» 79

الإخوان المسلمون و«الربيع العربي»: المكاسب والإخفاقات 86

«أخونة» مؤسسات الدولة 91

الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو 93

أزمة الإخوان المسلمين مع المؤسسة العسكرية 95

الفصل الرابع

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ومخرج «ما بعد الإسلام السياسي» 96

نظرية «ما بعد الإسلام السياسي» 101

«ما بعد الإسلام السياسي»: عند إخوان تركيا 104

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان مصر 108

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان تونس 110

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان المغرب 124

خاتمة 132

ملاحق 141

بيبلوغرافيا 185

شكر لابد منه

لم تكن لدي في بداية الأمر فكرة الكتابة عن جماعة «الإخوان المسلمين» بالمطلق، ذلك أنني كنت أكتب فقط بعض النصوص الفكرية العامة انطلاقاً من متابعتي الخاصة لتطورات الساحة السياسية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث كان الصراع الإيديولوجي على أشده بين التيارات التقدمية والتيارات استعملت الدين الإسلامي كمرجعية فكرية للمواجهة، بلغت حد الاصطدام الدموي وإزهاق الأرواح.

لقد فرض علينا هذا الصراع بين الطرفين الذي ما زال مستمراً إلى يوم الناس هذا، نحن جيل الهزيمة أو ما بعد الهزيمة، قراءة كل النصوص والأبحاث التي تناولت موضوع الإسلام السياسي، ابتداءً من عصر النبوة إلى ظهور أولى خلايا الجهاديين في الميدان، مروراً بكل التنظيمات الفكرية والسياسية والإيديولوجية للجماعات الإسلامية.

وبحكم الحاجة الضرورية إلى زاد فكري لمقارعة الحجة بالحجة، لجأت إلى البحث في الموضوع بصورة جدية، ثم إلى الكتابة فيه بوعي مؤكد قصد التعبير عن المواقف العامة التي انتهيت إليها، علماً بأنني كنت دوماً أطلع الرفاق والأصدقاء على ما أدونه من أفكار وما أقاربه من نصوص.

وأستطيع أن أؤكد هنا ما كان لتوظيف الحركات الإسلامية من طرف أمريكا في صراعها مع النموذج السوفييتي من أثر في صياغة خريطة عالمية جديدة لعموم تلك الحركات، وهو ما جعلني، بالذات، أبحث عن الدور الذي لعبته أمريكا نفسها في

الانقلابات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد سقوط جدار برلين.

والحقيقة أنه في خضم النقاش الحاد الذي كان يطغى على لقاءاتنا، لم يكن بعض الأصدقاء يترددون في مطالبتني بالكتابة حول الموضوع قصد استجلاء ما كنت أعبر عنه وأخوض فيه معهم، وفي مقدمة هؤلاء من كانت لي معهم خلال سنتي 2004 و2005 تجربة مشتركة لها طابع المشروع الفكري، وخاصة منهم الدكتور إدريس الكنبوري. ومنذ تلك الفترة، حرصت على تدوين الملاحظات التي تَعَنِّي لي وتسجيل كل ما أقرأه وأسمعه، وخصوصا في الفترات المتأخرة، عن موقع الإسلاميين داخل ما سمي بـ«الربيع العربي».

وهكذا انطلقت، عندما قررت البحث في الموضوع، في عملية التنقيب عن النصوص الأساسية، فوجدت الدعم والمساندة من طرف الباحث منتصر حمادة الذي شجعني بدوره على الكتابة من زاوية فكرية، فزودني ببعض المراجع المهمة التي أفادتني أيضا في مساهماتي في بعض الحوارات والنقاشات داخل وخارج المغرب، خصوصا في مصر.

لقد شغلني هاجس الكتابة عن الدين منذ الصغر لأنني تربيت في عائلة كان فيها الأب والجد فقيهين مذكورين في منطقتهم، ثم لأن الناس أيضا كانوا يتكلمون عن الدين بالتعبير الأمازيغي، ولهذا تمكنت تلقائيا من فهم كثير من الأشياء منذ حداثة سني.

ويطيب لي هنا أن أخص بالذكر الأستاذ الفاضل أحمد عبادي الذي جمعتني به صداقة قوية أثناء عملنا سويا داخل (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري)، ذلك أن فضله على هذا العمل كبير بدون شك، فقد صحح لي بعض المفاهيم المستعملة في أدبيات الحركات الإسلامية في كثير من جلسات النقاش الطويلة التي جمعتنا لفترات من الزمن. كما أن الفضل يعود أيضا للباحث عبد الصمد تومرو الذي زودني ببعض المراجع وساعدني على تدقيق بعض المفاهيم الفلسفية.

ولا يفوتني أن أذكر أن متابعتي للندوات وللأنشطة التي كانت تنظمها (جمعية ثويزا) بطنجة سمحت لي أيضا بمحاورة مفكرين مجدين خبروا الموضوع، من أمثال المرحومين محمد أركون وصديق جلال العظم وطبيب تيزيني، إضافة إلى مفكرين مغاربة دفعوني إلى إعادة التفكير بروية أكبر من خلال كتبهم أو من خلال نقد ما كنت

أُطْلِعُهُم عليه، ومن هؤلاء أستاذي وصديقي عبد الإله بلقزيز، فضلا عن أساتذة آخرين لا يتسع المجال لذكرهم جميعا.

ولا أستطيع أن أختتم دون أن أشكر من قام بمراجعة الكتاب، وأعني به صديقي ورفيقي عبد القادر الشاوي، خصوصا على المجهود الذي بذله لإخراجه إلى حيز الوجود.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والباحثين والأصدقاء والرفاق الذين قرأت لهم وتعرفت عليهم في مختلف الندوات والملتقيات داخل المغرب وخارجه. كما أشكر على وجه الخصوص من كان دافعا للقائي في مصر مع القائد الفكري والسياسي لحركة «حماس»، الدكتور أحمد يوسف الذي حدثني عن كتاب ثروة الخرباوي «سر المعبد»، الذي أفادني كثيرا في فهم جماعة (الإخوان المسلمين)، وأرى أن أي باحث في تاريخ وواقع الجماعة لا بد أن يكون قد قرأ هذا الكتاب.

أود في الختام الإشارة إلى أن تأليف هذا الكتاب استغرق سنوات من البحث، وتطلب إجراء مجموعة من اللقاءات والجلسات والاستشارات، مع باحثين وكتاب وإعلاميين داخل المغرب وخارجه، من المشرق والغرب، وجلهم يتابعون بالدراسة والأبحاث موضوع الجماعات الإسلامية.

لقد استفدت كثيرا من هذه الاستشارات، سواء في منهجية الكتاب أو في المراجع المعتمدة، ورغم أنني أواكب منذ سنوات أغلب ما تنشره المكتبات في المنطقة حول هذا الموضوع، ومع ذلك، وجدت مقترحات جديدة ومقاربات متنوعة في هذه اللقاءات والمناقشات، ومنها الرؤية التي جاءت في الفصل الأخير من الكتاب التي تتطرق لموضوع ما بعد الإسلامية.

لهؤلاء جميعا أتوجه بالشكر على ما قدموه من نصح واستشارة وخبرة، وما كان لهذا الكتاب أن يخرج بهذا الشكل إلا بفضل دعمهم وتشجيعهم.

إلياس العماري

تقديم

الدكتور إدريس الكنبوري

عندما طُلب مني كتابة تقديم لكتاب الصديق الأستاذ إلياس العماري، الذي هو بين يدي القارئ الآن، تهيبت. فالكاتب رجل سياسة، وهو ما فتئ منذ سنوات عدة يثير من حوله الجدل يمينا ويسارا، جدل لا يخلو من نكهة أحيانا كثيرة، ولذلك فإن تقديم كتاب يؤلفه هو بقلمه لا يمكن إلا أن يكون «تقدما سياسيا».

غير أن التهيّب سرعان ما تحول إلى حماس. فأُن ينتقل رجل سياسة من المنبر إلى المكتب الذي يتطلب نوعا من التدبر الفكري والهدوء أمر يستحق التنويه فعلا، لأننا لم نعتد في المغرب على أن رجل السياسة يحاول أن يتخذ مسافة بينه وبين نفسه وأن يكرس جزءا من نشاطه اليومي للتأليف، خاصة في موضوعات معقدة وذات راهنية تتشابك فيها الخيوط ويتداخل فيها الإيديولوجي بالسياسي، ويكون من الصعب فيها الحفاظ على الموقف الشخصي بعيدا.

فأن يكتب رجل السياسة في موضوعات فكرية أمر نادر الحديث وسط النخبة السياسية المغربية التي نجحت في قطع الجسور ما بين الفكر والسياسة، خلافا للرعيّل الأول من السياسيين المغاربة الذين كانوا رجال فكر بامتياز، وأصحاب قلم فهموا أن السياسة تسير على أكتاف الفكر، وأن العمل السياسي بدون رؤية ثقافية هو بمثابة سباحة في الفضاء بلا هدف، وقد أوضح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في كتابه

الذائع «رجل الفكر ورجل السياسة» أن هناك مسافة بين الإثنين، ولكن هذه المسافة ليست دائماً واسعة ويمكن لرجل السياسة أن يجعل الفجوة قصيرة بينهما إذا عزز رؤيته السياسية بالخلفية الثقافية المطلوبة.

خلال تأليفه لكتابه شرفني الأستاذ إلياس العماري، بكل تواضع، بإلقاء نظرة عليه وإبداء الملاحظات التي تعن لي، وقد فعلت ذلك بكل أريحية وقدرت فيه ذلك. ومرة أخرى، قليلون هم من يسمحون للآخرين بالتدخل في ما يكتبون. وقد ثمنت إقباله على الكتابة في موضوع طالما انشغل به، ذلك أنني منذ عرفته وهو يسعى إلى الخوض في قضايا فكرية وثقافية، ولقد جمعتني به في مرات عدة مناقشات طريفة في قضايا نشترك في الاهتمام بها، وكما أعجبت بقدرته على تفهم الاختلاف في وجهات النظر واحترام أفكار الآخرين، وهي خصلة نادرة.

يكشف إلياس العماري من خلال هذا الكتاب أنه ليس رجل سياسة فحسب، بل رجل فكر لديه تصور معين عن مشروعه السياسي، يمكن الاتفاق أو الاختلاف معه، وهذا أمر طبيعي في كل عمل، ولكن الأهم أنه تحلى بالجرأة والشجاعة الفكرية لفتح موضوع قلما تم التطرق إليه في الأدبيات السياسية في العالم العربي وفي المغرب بشكل خاص.

ويذكرنا هذا النوع من الكتابة برجال السياسة الأوروبيين الذين لا يتورعون عن الخوض في القضايا المصرية الكبرى التي تهمهم وتهتم الرأي العام فيما هم يمارسون العمل السياسي بشكل مباشر، لأن هذه هي التقاليد التي ترسخت في البيئات الأوروبية بينما هي غائبة في ثقافتنا.

يشكل كتاب «تحولات الجماعات الإسلامية: التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أمودجا» مساهمة طيبة في فهم الظاهرة الإسلامية بشكل عام، والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين بشكل خاص. فلعلقود طويلة ظل هذا التنظيم طي السرية والكتمان لدى الجماعات الإسلامية في العالم العربي، بل كان الكثيرون يرفضون الاعتراف بوجوده ويعتبرون الحديث عنه نوعاً من المؤامرة المدبرة ضد تيار الإسلام السياسي، إلى أن تم الكشف عن جزء كبير من تاريخ هذا التنظيم وهياكله من لدن أولئك الذين كانوا حتى

الأمس القريب يرفضون الإقرار به، والكتاب غني بالمعلومات في هذا المجال بحيث يخرج القارئ منه وقد ازداد فهما للتنظيم، وخلف تلك المعلومات الغنية جهد بذله الكاتب محمد عليه.

والكتاب يأتي في وقته المناسب، ذلك أنه منذ مرحلة الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي تجتاز اختبارا صعبا يمس هويتها الإيديولوجية والسياسية، ويسائل مشروعاتها المجتمعية وأنماطها الفكرية، ويطرح أمامها مشكلة التكيف مع محيط مضطرب أصبح العنف المتلبس بالدين طابعه العام المهيمن، ولا يمكن فهم ما تمر به المنطقة العربية والتصدي للعنف الديني أن يحصل من دون العودة إلى الطبقات الجيولوجية الأولى التي تراكمت عبر العقود لتنتج لنا في الأخير ظاهرة العنف الديني، ومن هنا فإن الكتاب محاولة جادة للغوص في «أركيولوجيا المعرفة» بتعبير ميشيل فوكو، فهو أيضا حفريات في الجماعات الإسلامية المعاصرة.

هل وفق المؤلف في الفصل الضروري بين القناعات السياسية والتزامات البحث العلمي؟ سؤال قد يصادفه القارئ عند نهاية القراءة، وقد يجيب عنه بطريقته، ولكنني أعتقد أن الأستاذ إلياس العماري لا يبحث من خلال كتابه عن «تأييد» أطروحته، بقدر ما يسعى إلى أن يحصل «فهم» تلك الأطروحة من طرف القراء، فأهم شيء يهم أي كاتب هو أن يفهم القارئ أطروحته على وجهها، ويبقى له بعد ذلك حق الاختلاف.

وقد أثارني فعلا أن المؤلف ختم كتابه بدعوة إلى فتح قنوات الحوار بين الجميع، حيث قال: «لا بد من فتح قنوات الحوار بين مختلف الفرقاء السياسيين داخل الأنظمة الإقليمية، فقد تبين أن فتح قنوات الحوار يساهم في تقريب وجهات النظر، بشرط أن يتم ذلك تحت سقف المصلحة الوطنية»، وتلك ميزة هذا الكتاب.

مقدمة

لقد حظي البحث في تاريخ الجماعات الإسلامية باهتمام الكثيرين على اختلاف مللهم ونحلهم، سواء من داخل المنظومة العربية الإسلامية، أو من خارجها. ولهذا انطلقت في بحث هذا الموضوع، اعتماداً على الخلفية الفكرية التي تحكمه من إشكالية عامة ترتبط بعلاقة الدين بالسياسة، علماً بأن هذه العلاقة/الإشكال لا تخص النموذج الإسلامي وحده بطبيعة الحال.

إن البحث في تحولات الجماعات الإسلامية، يختلط في التاريخ اختلاطاً واضحاً بالفكر وبقضائيه العامة. وأعتقد أن نموذج التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يجسد هذا الاختلاط في مختلف تجلياته، ذلك أن المرجعية الفكرية الأساسية لهذا التنظيم، والتي وضع قواعدها الأساسية حسن البنا وسيد قطب، لها جذور عميقة في التراث الإسلامي القديم الذي يعود إلى عصر النبوة والخلافة، وما تفرع عن ذلك من مذاهب فقهية ومدارس عقدية. كما أن هذا النموذج لم يبق حبيس «معالم في الطريق» الفكرية التي تم انتقاؤها بعناية لتكون، باستعارة صورة هيجل عن نابليون، قادرة على ركوب حصان التاريخ ليتحرك في مساحات جغرافية محددة، بل إن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يعتبر، في اعتقادي، نموذجاً ملموساً لترجمة الأفكار أو الإيديولوجيا وتطبيقها على أرض الواقع من خلال تفرغها في تنظيمات سياسية واجتماعية تسعى إلى التأثير في التاريخ وفي حركة المجتمع من خلال الممارسة السياسية. النأْ تَرْبِي النأْرَج وَالْمَصْنَع

إن البحث في تاريخ الجماعات الإسلامية، كما يظهر من العنوان الذي اخترته لهذا الكتاب لا يجب أن يعتني، في تقديري، بالمنظور الستاتيكي الذي يرمي عادة إلى البحث

عن الخيط الثابت الذي يربط جميع التنظيمات على المستوى الفكري والتاريخي، بل يجب القيام، وهذا هو القصد وما أطمح إليه، بتتبع التحولات الفكرية والتاريخية لهذه التنظيمات بشكل واضح قصد الكشف عن تفاصيل العلاقة بين فكر (الإخوان المسلمين) وممارساتهم، سواء داخل البيت المصري الذي نشأت فيه الجماعة، أو خارجه حيث انتشرت فروعها العالمية.

لقد اخترت التركيز في هذا الكتاب على «التحولات»، وهو الذي أملى علي اعتماد هندسة متحركة على امتداد صفحاته، فلم أحاصر نفسي بقيود مناهج البحث الأكاديمي الصارمة، ولم أمتثل لضرورات السرد الكرونولوجي للأحداث لأقدم للقارئ سلسلة متواصلة لتطور التنظيم في الزمان والمكان؛ كما لم أنقب بالتفصيل عن جينياولوجية المفاهيم الأساسية للإخوان في تاريخ الفكر والمذاهب الإسلامية التي ترجع إلى عصري النبوة والخلافة؛ ولم أبذل جهدا كبيرا بغية استعراض جميع تفاصيل التنظيمات السياسية التي تصنف، عادة، في دائرة فروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. في اعتقادي أن كثيرا من البحوث الأكاديمية الفكرية والتاريخية تناولت تلك المواضيع من زوايا مختلفة، ولهذا فضلت أن أتابع أكثر بالتحليل بعض التحولات التي عرفها التنظيم على المستوى الفكري كما على المستوى السياسي والتاريخي.

حاولت، إذن، اقتفاء أثر بعض فروع التنظيم لرصد تفاعلها مع المركز ونواته الصلبة في مصر، وكذلك في علاقتها مع شبكة الاستثمارات المالية الخارجية، مروراً بانعكاسات تفجيرات 11 سبتمبر بأمريكا على التنظيم نفسه، وما جنته من ثمار ما سمي بـ«الربيع العربي»، فضلا عن تمجيدها للنموذج الإخواني التركي الأوردوغاني، وانتهاء بما يسمى بـ«ما بعد الاسلام السياسي»... وبهمني أن أؤكد أنني حاولت قدر المستطاع، من خلال رصدي لتحولات هذا التنظيم، أن أتجرد من قناعاتي السياسية والإيديولوجية، وأن أستحضر كل ما قرأته عن الجماعات الإسلامية، فكرا وتاريخا، لأختبر ذلك في علاقة بما عايشته، عن قرب، من تجارب ملموسة، ومن احتكاك مباشر مع شخصيات فكرية وسياسية من مختلف المشارب.

أمل أن يكون الكتاب مساهمة متواضعة في النقاش الفكري والسياسي الدائر

حول الحركات الاسلامية، وأتمنى أن يحظى بالنقد البناء الذي سيساهم في تصحيح ما يكون قد شابه من نقص أو أخطاء، وفي إغناء هذا المجهود وتطويره فيما سيأتي من بحوث.

مدخل

شكلت فترة العشرينات من القرن الماضي محطة فاصلة ومنعطفًا حاسمًا في التاريخ العربي والإسلامي الحديث، لأنها محطة سيكون أثرها كبيرًا على الأوضاع في الوطن العربي والعالم الإسلامي في العقود اللاحقة. ففي العام 1924 تم الإعلان عن إزالة الخلافة العثمانية وعودة تركيا إلى حدودها الحالية كواحدة من الدول الوطنية في العالم الإسلامي، وفي العام 1928 جرى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين.

نشأت الجماعة في البداية كتنظيم خاضع للظروف السياسية الوطنية داخل مصر، لكن حضورها وامتدادها سيتسع ليشمل سائر المنطقة العربية والإسلامية فيما بعد، وهذا ما جعل منها جماعة إسلامية كبيرة خارج الحدود العربية واتسع نطاقها ليشمل العالم الغربي، عبر التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

إن هدف هذا الكتاب هو الوقوف عند مشروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مع الإشارة إلى أن هذه القراءة تهم العشر سنوات الأخيرة، ولأجل ذلك لن يتوقف الكتاب عند الأسباب التي ساعدت الجماعات الإسلامية على الظهور، لأن هناك مجموعة من الكتب والإصدارات الأخرى التي سبق لها القيام بهذا الأمر، ولذلك وقع الاختيار على قراءة أداء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي يعتبر الحاضنة الرئيسية لأغلب الجماعات الإسلامية، التي تسعى من خلال مشروعها إلى تأسيس «دولة الخلافة»، في المنطقة.

إن هذا التنظيم أصبح اليوم مكونًا من مجموعة من الجماعات والأحزاب، ليس

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، أي المنطقة التي تأسست وانطلقت منها ركة الإسلامية الأولى، والتي أسسها حسن البنا، وإنما أصبح تنظيماً لديه فروع إخوانية رج هذه الدول العربية والإسلامية.

ويتحدد إطار هذا البحث في حالتي مصر والمغرب، وبناء على ذلك أخذت في سوزج الأول جماعة الإخوان المسلمين وحليفها السياسي حزب الحرية والعدالة بالنسبة ضع المصري، وحركة التوحيد والإصلاح مع حليفها السياسي حزب العدالة والتنمية، ى اعتبار أن هذه الحركة تعتبر فرع التنظيم في المغرب، ويتضمن هذا الفصل وقفة ع فروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في أوروبا.

أما سبب التوقف عند النموذجين المصري والمغربي، فلأنه لا يمكن الحديث عن ظيم العالمي للإخوان المسلمين من دون الحديث عن نواة هذا المشروع، أي جماعة غوان التي تأسست في مصر، كما أن متابعة واقع الجماعات المنضوية تحت لواء تنظيم، يصعب حصر أداء كل هذه التنظيمات في الكتاب، لأن لكل فرع ظروف تأسيس لاقات مختلفة مع الدول والأنظمة، لذلك تم اختيار التوقف عند الحالتين المصرية لغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الفرع المغربي تمكن من الوصول إلى السلطة سبب ما يسمى بـ«الربيع العربي»، فأصبح حزب العدالة والتنمية وذراعاه الدعوي وحيد والإصلاح يقودان الحكومة المغربية منذ الانتخابات التشريعية لنوفمبر 2011.

إن هذه المقاربة لا تقلل من أهمية فروع أخرى للتنظيم في تنفيذ مشروعه دولي العام، وخاصة الفرع الأردني، غير أن هناك دراسات سبق لها أن تناولت هذا جانب، الأمر الذي يعطيني من ذلك، دون أن يعني ذلك أنني أتبني على أي نحو ما د تكون توصلت إليه من خلاصات ومواقف.

أما الدوافع التي تقف وراء تأليف هذا الكتاب، فإنها مرتبطة بقراءة فحوى شعار العام الذي ترفعه الجماعات الإسلامية في مواجهة المجتمعات والأنظمة والدول سلمة، أي الإسلام هو الحل، وهو شعار صدامي ويؤسس للمواجهة والتفرقة في جماعات لم تكن منقسمة حول موقفها من الإسلام.

ومن جهة أخرى، إن المنطقة تعيش منذ يناير 2011 على وقع ما سمي بـ«الربيع العربي»، وهو الحدث الذي كشف عن مجموعة من الجماعات والأحزاب الإسلامية، وقد تطورت هذه الأحداث وبدأ الرأي العام يتابع الخلافات والانقسامات حتى بين هذه الجماعات الإخوانية وباقي الجماعات الإسلامية.

والكتاب لا يتوقف عند أصل الإخوان المسلمين أو واقعهم ومصيرهم، لأن هدفه الأول هو موضوع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وحول هذا الموضوع لا توجد في المكتبات العامة مؤلفات ودراسات متنوعة مثلما نجدها حول المواضيع الأخرى المرتبطة بالجماعة، كما أن أغلب الكتب التي تطرقت لجماعة «الإخوان المسلمين»، قبل أو بعد «الربيع العربي» لم تتحدث، على أهميتها، عن التنظيم العالمي، وأذكر منها:

- حسام قمام، سنوات ما قبل الثورة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2010 (والطبعة الثانية 2013).

- المستشار محمد الدمرداش العقالي، الإسلام السياسي: من عام الجماعة إلى حكم الجماعة، دار سما للنشر والتوزيع، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.

- وليد محمد سالم، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

- جلال الورغي، الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة، منشورات ضفاف (بيروت)، المركز المغاربي للبحوث والتنمية، دار الأمان (الرباط)، الطبعة الأولى 2014.

- عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013.

- ناثان ج. براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ترجمة سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، مركز كارينغي للسلام



الدولي، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

فهذه الكتب تعد مساهمة مهمة في الإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وذلك في إطار التطورات الاستراتيجية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والمغرب الكبير خلال العقد الأخير.

الفصل الأول

خريطة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

هناك خلاف كبير حول حقيقة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، بين نفي الفاعلين الإسلاميين وجود تنظيم حديدي ومهيكل، وبين إثبات المنافسين السياسيين لوجود هذا التنظيم، من خلال سرد العديد من الوقائع والمحطات التي تؤكد حقيقة وجود تنظيم يتضمن مجموعة من الروافد في الدول العربية والإسلامية، وفي القارة الأوروبية وشمال أمريكا.

لقد تمحورت رؤية الإعلام المصري الرسمي والخاص على وجه أكبر في علاقة بـ«التنظيم العالمي لجماعة الإخوان»، حول وجود تنظيم أخطبوطي يعيد إلى الأذهان حالات التنظيمات الماسونية، ويربط هذا التنظيم المترابط الأطراف، جماعة الإخوان المسلمين المصرية برديقاتها في العالمين العربي والإسلامي، من جماعات وأحزاب وجمعيات موقعها القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية.

وبالغت الرواية الإعلامية المصرية بضمها الرئيس الأمريكي أوباما وبعض أفراد عائلته لهذا التنظيم الذي «صار يقارع اللوبي الصهيوني المتنفذ في أروقة السياسة الأمريكية». وهذه الرواية تعبر حسب الباحث محمد مسعد العربي عن «هاجس مؤامراتي يحاول أن يفسر مواقف وتعقيدات الموقف الدولي تجاه ما يحدث في مصر برده إلى مؤامرة إسلاموية مزعومة، هدفها النيل من مشروع الاستقلال الوطني الذي يعبر عنه نظام الفترة الانتقالية والجيش المصري. كما تؤكد هذه الرواية المتراكمة عبر تقارير صحفية وإعلامية، أن حكم مرسي والإخوان كان يهدف إلى انتهاك استقلال مصر ووضعها في إطار خلافة أممية إسلامية يحكمها الإخوان، ويعملون على هندستها من خلال تنظيمهم الدولي».

ينظم (التنظيم العالمي للإخوان المسلمين) لقاءات تضم أغلب الأعضاء المنتهين إليه، ومن المؤكد أن تنظيم هذه اللقاءات في منطقة الشرق الأوسط أو في آسيا، حتى لو كان بعض أعضاء التنظيم يرفضون الحديث عن وجود تنظيم بهيكلية مسطرة، وبأهداف متفق عليها، تصبُّ كلها في تأكيد ما يذهب إليه نقاد المشروع الإخواني بخصوص وجود التنظيم العالمي، وأن الاجتماعات قائمة على الانتماء الأيديولوجي أو التنظيمي أو هما معا.

إن الفرع التونسي الذي يقوده حزب «النهضة» الإخواني، يؤكد أنه لم يعد مرتبطا بجماعة «الإخوان المسلمين»، وأنه ليس مرتبطا بـ«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، لكنه لم يعلن ذلك رسمياً أمام الرأي العام التونسي. إذ لا زال رئيسه، راشد الغنوشي، نائبا لرئيس «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» الذي يعتبر ذراعا من أذرع «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، وقد صدرت تهنية عن حزب «النهضة»، موجهة إلى حزب «نداء تونس»، بعد الانتخابات التشريعية الذي جرت في تونس في 26 أكتوبر 2014 تشني بها هذه القيادة الإخوانية على التجربة الانتخابية التونسية، في حين ما زال أعضاء الحزب يتحدثون عن هذه الانتخابات في مواقع التواصل الاجتماعي، بلغة «غزوة أحد» و«صلح الحديبية»، في خلط جلّي بين «المعارك الانتخابية والغزوات الدينية، والخصوم السياسيين والأعداء الكفار».

في الفرع المغربي، تنفي قيادة حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» بشكل مستمر أي علاقة لهما بـ«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، ولكن هذا النفي يتعارض مع طبيعة الوثائق الدينية التي كانت تشتغل بها حركة «التوحيد والإصلاح» وتؤسس عليها مواقفها من الدولة والنظام والمجتمع. وانتظر الرأي العام العربي صدور اعتراف عن أحد القياديين الإخوان، من خلال رأي مطول نشره في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، يتوقف فيه عند بعض المشاكل التنظيمية التي يمر منها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. يتعلق الأمر برأي حرره أحمد منصور، الإعلامي المصري في فضائية «الجزيرة» القطرية، وصدر في نهاية شهر مارس 2015، طالب فيه بأن يتم «تفعيل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بقيادات تعيش العصر، وتعرف واجباتها ومسؤولياتها أمام الله أولا، ثم أمام الناس والتاريخ، وإما أن يتم حله وتسريح من فيه



بعد محاسبتهم على ما أخذوا وما قدموا طوال السنوات الماضية، لأن الأموال التي تجمع من جيوب الإخوان ليست هبة ولا منة لأحد، ولا تصرف بغير حساب، وإنما هي لأبوابها المشروعة».

إن المقالة المطولة تعد بمثابة اعتراف بما كانت تنفيه زعامات التنظيم منذ عقود، خاصة أنها جاءت على لسان قيادي وازن في الجماعة، وفاعل في فضائية عربية متحالفة مع التنظيم، أي فضائية «الجزيرة» القطرية، بكل الأدوار السياسية والدينية التي قامت وتقوم بها الفضائية في مساندة فكرة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

يرى بسام العموش، أحد قياديي الإخوان في الأردن، وكان عضواً في التنظيم العالمي سابقاً، أن «هناك مبالغة في دور وطبيعة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، إذ إنه لا يزيد عن كونه هيئة تنسيق وحوار بين أفراد من جماعات الإخوان، ولا يملك صفة إلزامية على الدول المختلفة، كما أنه يعاني من سيطرة الإخوان المصريين»، بل يرى العموش، الذي فصل من التنظيم عام 1997، أن جماعة الإخوان «في حاجة لإعادة بناء والتخلي عن سياستها التي تجعل منها خليطاً من الأفكار والرؤى المتضاربة تجاه كثير من القضايا الرئيسية التي تهم الإخوان المسلمين، فهي تعاني من أزمة في رؤيتها السياسية وعدم فهم المتغيرات العالمية» مثلما جاء في «الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية».

«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»: الإطار التأسيسي

إن انتشار أفكار التنظيم العالمي للإخوان، حول العالم الإسلامي يعني أننا أمام «نموذج لحركة فكرية سياسية تستبطن نموذج الجماعة الأم، لتحقيق جماعة أممية تقود الأمة الإسلامية، ويعتبر «المشروع الإسلامي» هو الرابط الأساسي في أيديولوجيا هذه الحركة، وهو مصطلح مطاطي ودعوي بالأساس، ويستند تأسيسه إلى أعمال مؤسسي الحركة الإسلامية الأوائل، ويشير إلى دلائل متعددة منها تأسيس دول وحكومات إسلامية، وأسلمة السلوك والنشاط الاجتماعي بإقامة الشريعة، وأسلمة العلوم الاجتماعية في بعض الأحيان، وأسلمة الاقتصاد وصولاً إلى إقامة أممية إسلامية تستعيد دولة الخلافة.

وتعرض هذا المشروع إلى تخريجاتٍ وتأويلاتٍ فرضها انخراط الجماعات الإسلامية في العملية السياسية على نحو أطاح بالفكرة الإسلامية الأولى، وأدّى إلى تآكل أيديولوجيا الإسلام السياسي، ولم تشهد الجماعات الإسلامية مراجعات فكرية جامعة وتامة مما جعلها حبيسة كلاسيكياتها التي وضعها حسن البنا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي، ولذلك أرى أنّ مفهوم الشبكة هو الأسلم في التعامل مع الوجود الدولي لجماعة الإخوان على حد قول محمد مسعد العربي.

هناك وثيقة تطلعننا على ظروف وملابسات تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتكاد تكون الوثيقة جامعة وملخصة لهذه الظروف، بحيث يمكن اعتبار الوقائع التي تابعها الرأي العام في المنطقة العربية، والخارج، حول التنظيم، بمثابة تطبيق لأولى المحطات التي حررت في هذه الوثيقة المعنونة بـ«التنظيم العالمي للإخوان: النشأة، التحولات والتنظيم».

حرص حسن البنا، المرشد الأول والمؤسس للجماعة على تأكيد «عالمية الفكرة والدعوة»، منذ أول رسائله: «إلى أي شيء ندعو الناس؟» [رسائل الإمام الشهيد]، كما حرص أول قانون للنظام السياسي للإخوان «اللائحة الداخلية»، على تأكيد عالمية دعوة الجماعة.

وحسب ما جاء في الجزء الثالث من الموسوعة التي كتبها مؤرخ الجماعة المعتمد جمعة أمين، ف«الإخوان استهدفوا بدعوتهم المصريين، ثم توسعوا بالدعوة فشملت الأقطار العربية الشقيقة، ثم تعدت دعوتهم حدود العرب إلى كل مكان في العالم، ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه». ف(الإخوان) باعتبارها أكبر الفرق الإسلامية السنية كانت، منذ البداية، عالمية في نشر الدعوة، بل وسعى الإمام البنا لهذه الغاية مبكراً. ولهذا حدّد هدفه من تأسيس الجماعة الإسلامية بـ«السعي نحو تأسيس الحكومة الإسلامية، فالخلافة الإسلامية، فأستاذية العالم»، مشيراً في نفس الوقت إلى أنّ الأخيرة تعني قيادة المسلمين للعالم الحديث، على نحو يستعيد التفوق الإسلامي في القرون الوسطى، من خلال نشر الإسلام وهداية العالم؛ معتبراً أيضاً أن هذه هي الخطوة الرئيسة لاستعادة الخلافة، وهو المسعى الأممي، ويمكن الاطلاع على الرؤية

الأممية للجماعة من خلال موقف الإمام البنا من القومية والوطنية الذي يحدده في كون: «الإسلام والحالة هذه لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا بالفوارق الجنسية الدموية، ويعتبر المسلمين جميعاً أمة واحدة، ويعتبر الوطن الإسلامي وطناً واحداً مهما تباعدت أقطاره وتناهد حدوده، والإخوان المسلمون يقدّسون هذه الوحدة، ويؤمنون بهذه الجامعة، ويعملون لجمع كلمة المسلمين وإعزاز أخوة الإسلام، وينادون بأنّ وطنهم هو كل شبر أرض فيه مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله».

أما عن التسمية بهذا الاسم، فيقول عبد الحكيم عابدين: «وكانت هذه التسمية نفسها عجيبة من عجائب حسن البنا؛ إذ إنه رفض اقتراحنا تسميته «قسم شؤون العالم الإسلامي»، ورفض كذلك تسميته «قسم الشؤون السياسية الإسلامية العالمية»، وقال: سنسميه بأقل الأسماء تعبيراً عن المضمون، «قسم الاتصال بالعالم الإسلامي». ورغم أن الواقع العملي لهذا القسم يختلف اختلافاً كبيراً مع اسمه، فلم يكن الاتصال فقط هو محور اهتمام هذا القسم، بل إنه كان يساعد على التخطيط والتنفيذ لكل حركات التحرر في العالم الإسلامي. وقد أنشئ قسم الاتصال بالعالم الإسلامي في أوائل عام 1944؛ وتولى رئاسته عند تأسيسه عبد الحفيظ سالم الصيفي، وفي بداية عمله تقرر إرسال بعثة لبعض الأقطار الشقيقة.

ولما كان القسم في بدايته فقد انتدب مكتب الإرشاد كلا من عبد الحكيم عابدين وعبد الرحمن الساعاتي لزيارة الأقطار العربية الشقيقة بالشام؛ وذلك لسابق خبرتهما في ذلك، لا سيما عبد الرحمن الساعاتي الذي زار الشام وفلسطين قبل ذلك.

ومن الأهداف التي أنشئ من أجلها قسم الاتصال بالعالم الإسلامي كما جاء باللائحة الخاصة بالقسم:

1- العمل على ربط الأقطار الإسلامية بعضها ببعض، وتوحيد السياسة العامة لها، ويتم ذلك بعدة طرق منها: توحيد مناهج الثقافة الإسلامية، وتوحيد القوانين والتشريعات الاقتصادية والصناعية والقضائية، ورفع الحواجز الجمركية، وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة بين هذه الأقطار، وتبادل البعثات الفنية والعسكرية وبعثات المدرسين وغيرها، وتقوية روابط التعرف والإخاء بين الشعوب، وإزالة عوامل الفرقة والانقسام بينها.

2- أما الغرض الثاني فسوف يكون على مرحلتين:

أ - المرحلة الأولى: العمل على تحرير الأقطار الإسلامية من كل سلطان أجنبي، وهذا لا يعني عند الإخوان المسلمين المقاومة المسلحة فقط، بل يعني معها إيثار العادات والمظاهر الإسلامية في كل شيء، البعد عن كل مظهر غير إسلامي، والتحدث باللغة العربية الفصحى ما أمكن ذلك، والاعتصام بالوحدة العربية والإسلامية، وإظهار محاسن الإسلام والاعتزاز بتعاليمه وحملها إلى الناس جميعا، وإذكاء الروح الوطنية، والعناية بالثقافة القومية والمقومات الاجتماعية لكل قطر من هذه الأقطار.

ب - أما المرحلة الثانية فهي: إقامة دولة إسلامية، وذلك عن طريق إقامة حكومة إسلامية في كل هذه البلاد، وربط هذه الحكومات بوضع سياسي يحقق وحدتها، ويتفق عليه رؤساؤها وممثلوها الحقيقيون، ومعلوم أن إقامة «دولة الخلافة» هو القاسم المشترك للجماعات الإسلامية، إلى درجة أن الحديث عن الحركة الإسلامية، في مصر أو غيرها، يدور على فكرة «دولة الخلافة».

3- إنشاء شعب للإخوان المسلمين، تحقق هذه الوسائل في مختلف بلاد العالم العربي الإسلامي.. إلى غير ذلك من الأهداف التي أوضحتها لائحة القسم، بحيث يصبح «التنظيم في المنظور الحركي، القاعدة المحورية لقوة الجماعات والأحزاب الإسلامية: لقد أصبح الولاء للتنظيم أقوى من الولاء للفكرة حتى بالنسبة للذين بشروا بها وأسسوا في ضوئها هذه الجماعات والأحزاب.

وخلافا لما يتصوره البعض لا تكمن قيمة التنظيم في شكله أو في جوانبه التقنية، وإنما في مجموع المفاهيم والقيم والعادات التي تسيجها، وتحوله إلى قوة خفية تنقله من هيكل إلى نمط حياة. ويكفي الاطلاع على تعريفات حسن البنا لمفهوم الجماعة التي تتطابق عنده مع حركة الإخوان، حتى ندرك أنه لا يتحدث عن مجرد حزب يهدف إلى الوصول إلى السلطة، وإنما كان يسعى إلى إقامة دولة داخل الدولة، ومجتمع مصغر، مهمته ابتلاع المجتمع الأصلي» كما أشار إلى ذلك الباحث أحمد دعدوش.

كانت مؤلفات حسن البنا تنتقد الوطنية والقومية، مقابل الدعوة إلى الدعاة

عن الأخوة الإسلامية كإطار للمرجعية السياسية، حيث يميز البنا - حسب ما جاء في كتاب «الفكر السياسي للإمام حسن البنا» - بين الاستخدام السياسي للمفهوم في إطار الحركة الوطنية ضد الاستعمار ولتحقيق الاستقلال، وهو جانب إيجابي، مقابل المضمون العلماني للوطنية الذي يقيم علاقة الولاء بين الفرد والدولة على أساس الانتماء لرقعة من الأرض تشكل إقليم الدولة، في حين لا يقيم أي اعتبار للعقيدة كأساس لهذا الولاء، بحجة الحفاظ على «الوحدة الوطنية» بين المسلمين وغير المسلمين. حيث يفرض البنا هذا المضمون العلماني للوطنية لأنه يتصل بالبنية الأساسية لمفهوم الدولة كما تصورها البنا، بل ونجده لا يتردد في دحضه والتحذير من مخاطره. فالعقيدة في نظره، هي التي ترسم حدود الوطن والوطنية وليست التخوم الأرضية أو الحدود الجغرافية، ويضيف في موقع آخر، بل إن «العقيدة الإسلامية تعتبر الأرض كلها وطنًا واحدًا» مثلما يذكر كتاب: الفكر السياسي للإمام حسن البنا.

ويذكر مؤلف الكتاب إبراهيم البيومي غانم أن البنا ينتقد القومية، حيث يميز بين إيجابيات القومية وسلبياتها كمبدأ، بين «الجميل المعجب، الفاضل النبيل»، وبين «الذميم السيء» منها، وقد وصفه بـ «قومية الجاهلية»، ويراد بها «إحياء عادات جاهلية درست والتحلل من عقيدة الإسلام ورباطه، بدعوى القومية والاعتزاز بالجنس كما فعلت بعض الدول بتحطيم مظاهر الإسلام والعروبة حتى الأسماء وحروف الكتابة»، وهو يشير بذلك إلى ما حدث في تركيا الكمالية.

هناك شخصية تنظيمية معروفة لدى الجماعة ساهمت في تغذية هذا الشعور بالتضخم التنظيمي وكرست الاستعلاء الديني، ويتعلق الأمر بسعيد حوّي، ورغم أنه من القلائل الذين كتبوا في مجال الفكر الحركي لدى الإخوان، إلا أن «من كتبه في هذا المجال كتابان: «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين»، و«دروس في العمل الإسلامي». في الأول يتحدث عن مجموع مواصفات جماعة المسلمين، ويحاول، كما يذهب إلى ذلك عبد الله فهد النفيسي (وهو إسلامي كويتي) أن «يثبت أن هذه المواصفات موجودة في جماعة الإخوان المسلمين، ولماذا يصر عليها، ولماذا يُصر على الجماعة بالذات، ونظريات الإخوان في التكوين والعمل اليومي، والنظام، والتنظيم، والشروط التي يحتاجها التنظيم الإسلامي، وضرورة الانتماء للإخوان المسلمين، وماذا يعني هذا الانتماء.

وفي الكتاب الثاني يتحدث عن ضرورة البحث عن الصيغ التنظيمية من أجل حركة إسلامية واحدة، وضرورة المركزية والتجمع، وتقييم المرحلة التي تمر منها الأمة الإسلامية.

ولكن المشكلة الرئيسية في كتابات سعيد حوى، حسب الإسلامي الكويتي عبد الله النفيسي ليست في طروحاته العامة أو تشخيصاته للمسائل التي يطرح، بل في حزيته البارزة في نهايات الطرح أو التشخيص، وهذه من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها التنظيمات العقائدية والسياسية في المجتمعات المتخلفة. يبحث حوى عن مواصفات «جماعات المسلمين» ويحددها في سبع نقاط، منها:

- «الأدلة كلها تدل على أن هذه الجماعة [الإخوان] هي أقرب الجماعات على الإطلاق لأن تكون جماعة المسلمين».

- «لا زالت دعوة الإخوان المسلمين وحدها هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم».

- «المسلمون ليس أمامهم إلا فكر الأستاذ البنا إذا ما أرادوا الانطلاق الصحيح».

- «مما مَرَّ ندرك أن السير مع الإخوان شيء لا بد منه للمسلم المعاصر، وبهذا لا يسع مسلماً أن يتخلف عن هذه الدعوة».

- إذا كانت الجماعة هذا شأنها فلا يجوز لمسلم الخروج منها، قال عليه السلام: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، وعلى كل مسلم ألا ينتسب إلى جهة ليست من الجماعة [الإخوان] لأن الطاعة لا تجوز إلا لأولي الأمر من المسلمين، وتُحرم على غيرهم».

«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»: الأفق التنظيمي

تعود أول محاولة لإيجاد فرع خارجي لجمعية الإخوان إلى عام 1933، حين نجح حسن البنا في تشكيل شعبة للإخوان في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث للجماعة (1935) قراراً بتعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل، حيث بدأت مرحلة التوسع والانتشار، والبناء الهيكلي والتنظيمي للجماعة محلياً ودولياً.

ويمكن القول إن تعميم الدعوة في الخارج كان نظرياً هنا في هذه الوثيقة، غير أنه بعد 12 سنة، سوف يصبح هذا الحديث مسألة واقعية، وهو ما تؤكد قراءة واقع المرحلة الثانية، أي مرحلة «التوسع والانتشار» بوضوح.

إن الوضع في مصر والبلاد الإسلامية، مختلف عن الظروف التي يشتغل عليها الذين يشتغلون بكتب ابن تيمية وسيد قطب، كما أنه بحسب المستشار محمد الدمرداش العقالي «لا يمكن تطبيق هذه الأفكار على إطلاقها بالتأكيد، لأن فكرة «المفاصلة» لا مكان لها في بلادٍ، الأغلب الأعمُ فيها مسلمون، ولا مكان فيها لغير قبول التنوع والتعدد في إطار الإسلام الشامل، أو المواطنة التي تعطي الجميع حقوقاً متساوية في إطار الوطن، الذي لا يُميز بين مكوناته على أساس الدين، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو اللون، والجنس فيما يُعرف بالدولة الحديثة».

مفهوم «الدولة الحديثة» لا مكان له في الوثائق الأولى للجماعة، في مرحلة التأسيس أو المرحلة اللاحقة، بما في ذلك مرحلة انتشار الدعوة في الخارج، أو التفكير في تأسيس تنظيم دولي إخواني، ينطلق من أن «الوقع التثقيفي للجماعات باعتباره الفهم الصحيح للدين، وأن غيره هو الفهم القاصر للدين وأنه التمثيل الوسطي المعتدل. يختفي الفارق بين جماعة من المسلمين وجماعة المسلمين. فحين تُستدعى نصوص الولاء والبراء، ونصوص الجماعة في أحاديث الرسول (صلعم) أو في القرآن فالعقل ينصرف إلى التنظيم لا إلى كل المؤمنين. وعندما تأتي فكرة البيعة والمرشد أو الأمير يصبح المشهد مكتملاً، ولذلك ستجد أهم الكتب المتداولة «الطريق إلى جماعة المسلمين»، وهو كتاب لحسين بن محسن بن علي بن جابر، الناشر دار الوفاء، أو كتاب «المتساقطون على طريق الدعوة، وهو كتاب لفتحي يكن، معبراً عن هذا التصور الذي لا يُصرح به ولكنه يعاش

ويتنفس» كما أكد على ذلك الإخواني القطري السابق جاسم سلطان.

ولهذا تتميز مرحلة التوسع والانتشار بتوسع الإخوان في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، عقب المؤتمر العام (1945) في إنشاء الفروع وتأسيسها خارج مصر:

- الفرع السوري. تأسس 44/1945
- الفرع الفلسطيني (القدس). تأسس 1946
- الفرع السوداني. تأسس 1946
- فرع شرق أفريقيا (أسمره / إريتريا). تأسس 1946
- فرع المغرب الأقصى (تطوان). تأسس 1946
- فرع الكويت (أول فرع في منطقة الخليج). تأسس 1947
- فرع العراق، ممثلاً في «جمعية الإخوة الإسلامية». تأسس 1947
- فرع لبنان. تأسس 1949

كما تأسست شعب إخوانية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي في كل من
 إندونيسيا، باكستان، سريلانكا، إيران، أفغانستان، تركيا،
 (الزنج في الجانب الجنوبي من الصومال)
 بالنسبة لفروع التنظيم بمنطقة الخليج، فقد سعت الجماعة إلى «فتح فروع
 بمنطقة الخليج بالسيطرة على مواقع مؤثرة بالعملية التعليمية وجمعيات الإغاثة
 الإسلامية بالكويت والإمارات والبحرين، وإن ظل وجودهم قويا في قطر بدعم من أحد
 أفراد الأسرة الحاكمة، ولا زال الأمر كذلك إلى اليوم بعد ما سمي بـ«الربيع العربي».

وخلال هذه الفترة تأسس المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية، واتخذ
 من بيروت مقراً له. ويقول الدكتور عبد الله أبو عزة الإخواني الفلسطيني (المنشق)



في مذكراته عن الحركة الإسلامية في الدول العربية «أن المكتب كان يمثل القيادة العامة العليا للإخوان المسلمين في البلاد العربية وكان يتشكل من رئيس، ونائب رئيس، وأمين السر، وأمين مالي، وأعضاء، والأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب من رؤساء تنظيمات الإخوان. وقد حدثت مخالفات مبكرة منذ إنشاء هذا المكتب حول طبيعة دوره هل يكون دوره قياديا، وقراراته ملزمة للمكاتب الإقليمية للتنظيم، وكان يؤيد هذا الاتجاه الأردنيون والكويتيون، بينما كان يرى البعض الآخر، ومنهم السودانيون، وبقية أعضاء التنظيمات أن يكون المكتب مجرد إطار تنسيقي، يسعى لتنفيذ ومتابعة ما يتفق عليه. ومعلوم دور ومساهمة دول الخليج وبالذات السعودية في تمويل أنشطة البعثات التعليمية في أوروبا وأمريكا».

أما مرحلة البناء التنظيمي، فقد شكلت فيها جماعة الإخوان المسلمين تنظيميا قسم الاتصال بالعالم الخارجي، وتم تقسيمه إلى ثلاث لجان:

(1) لجنة الشرق الأدنى، وتضم البلاد العربية والشعوب الإسلامية في أفريقيا.

(2) لجنة الشرق الأقصى، وتشمل دول شرق آسيا ووسطها.

(3) لجنة الإسلام في أوروبا، وهذه اللجنة، هي التي نرى تجلياتها وتطبيقاتها في الواقع الأوروبي اليوم، كما سنتطرق إلى ذلك بالتفصيل في المحور الثالث من هذا الفصل.

على إثر حادث المنشية عام 1954 وما تلاه مما يصفه الإخوان بـ«المحنة الثانية»، عرف المسار التاريخي للتنظيم العالمي خلال ما يقرب من عشرين عاما، محطة هامة، وتكمن في تأسيس المركز الإسلامي في ميونيخ بألمانيا، وهي المحطة التي يطلق عليها «مرحلة سعيد رمضان»، وسعيد رمضان، هو زوج ابنة حسن البنا. هاجر من مصر إلى السعودية، بعد 1954، تنقل في بلدان الخليج، ثم استقر المقام به في ميونيخ، حيث أسس بتمويل ضخم للغاية المركز الإسلامي بميونيخ والذي يمكن اعتباره بداية الميلاد الحقيقي للتنظيم العالمي، لأنه من هذا المركز الضخم حيثما تخرج الكثير من الكوادر المنتمين إلى دول عربية وإفريقية وآسيوية.

وطوال فترة الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات يمكن اعتبار سعيد رمضان

هو المهندس الأول والمنظم الأساسي للتنظيم العالمي للإخوان. ويعتبر سعيد رمضان من الشخصيات التي تأثرت بالعمل السياسي الإسلامي، وأثرت فيه، وترك بصمات واضحة منذ التحق به، وهو في المرحلة الجامعية، غير أن المصادر عن فترة طفولته ومرحلة الثانوي تكاد تكون غير معروفة أو غير متوفرة.

ويقول عنه الدكتور حسان تحتوت: «إن مما أذكره أنه كان سعيد رمضان وهو في نظري من خطباء القرن العشرين منذ كان طالبا، فقد جاء من طنطا لكي يدخل كلية الحقوق، فكان خطيبا مفوها، وكثر الطلبة عليه وأصبح يلقي الخطب والمحاضرات، فذهبت إلى البنا وقلت له سعيد رمضان يستقر في بيته حتى يأخذ الليسانس والمجستير والدكتوراه ثم يخلي بينه وبين الناس، وكانت الجملة التي قلتها له: «إن مفكرا واحدا خير للدعوة من ألف جندي».

التحق بكلية الحقوق جامعة الملك فؤاد، وبرز بها بعد التحاقه بجماعة الإخوان المسلمين. يقول الأستاذ جمعة أمين عبدالعزيز عن فترة دراسته: «في عام 1942م تشكلت جمعية الثقافة بكلية الحقوق، وما إن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في 1946 عن عمر يناهز العشرين، حتى اختاره حسن البنا ليكون سكرتيه الشخصي وهو ما يزال شابا يافعا، توسما لصفاته وإعجابا بحماسة وإخلاصه، ثم تولى إدارة «مجلة الشهاب» الشهرية التي أصدرها الإمام الشهيد في غرة المحرم 1367هـ الموافق 14 من نوفمبر 1947م، كما أرسله الإمام البنا في مهمة إلى فلسطين بهدف إنشاء فرع للإخوان فيها، فقام الملك عبد الله بتعيينه، بناء على توصية من الحاج أمين الحسيني، رئيسا للفرقة العسكرية في القدس لكنه استقال بعد شهرين بسبب أنه جاء للقيام برسالة لا لتولي المناصب».

وحسب الباحث حسام تمام فإن «فترة الستينيات شكلت مرحلة المنعرج الحرج، وكانت فترة حاسمة لجهة تبلور موقف أيديولوجي للإخوان من مشروعية الدولة المصرية بعد أن صار النزاع مع النظام الناصري ذا طبيعة أيديولوجية (مفهوم الحاكمية) وتنظيمية (عقيدة الطليعة المؤمنة) مع ظهور تيار قطبي صار ينظر إلى الدولة بوصفها فاقدة للشرعية؛ وهو الجناح الذي سيكون له تأثير بالغ على فقه الدولة لدى الإخوان مع

مفاهيمه حول حاكمية الشريعة وجاهلية المجتمع؛ فالحركة الإسلامية المصرية والفروع الإخوانية في المنطقة، ستبني شرعيتها منذ ذلك الوقت تقريبا على أساس الاستقلال عن الدولة، بل أسست هذه الشرعية لا من خلال معارضة أنظمة الدولة الحديثة، بل طرح شرعية الحركة الإسلامية كشرعية مستقلة ومنافسة لشرعية الدولة. لقد أسست الحركة الإسلامية المصرية شرعيتها، تحت تأثير الأفكار القطبية، بمعزل عن الدولة ورغم أنها وضد منها، لكن بشكل يكاد يكون موازيا لتراث الدولة المركزية في مصر نفسها؛ لذلك بدأ أن الفكر القطبي كان يحمل مشروعا سياسيا يوازي مشروع التحديث الناصري، فالطبيعة المؤمنة التي تؤسس حاكمية الله على الأرض، كانت تعني التواجه الضمني مع المشروع الاشتراكي في عهد عبد الناصر، بما يحمله ذلك من معنى إزالة لهذه الحاكمية.

في هذا الاتجاه يجب قراءة القرار الصادر في أشغال المؤتمر الثالث للجماعة (1935) حول «تعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل»، وجدير بالذكر، أن حسام تمام صحفي وباحث مصري [1972 - 2011]، له عدد من المؤلفات والإسهامات في دراسة الحركات الإسلامية المعاصرة، وتتركز اهتماماته حول حركات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين، والاتجاهات السلفية الحديثة، وتيارات الدين الجديد، وعرف تمام بجهوده الفكرية في مجال دراسة فكر الجماعات الإسلامية وتميز بأسلوبه البحثي الذي جمع بين المهنية والحياد.

ومباشرة بعد هزيمة 1967، كان المكتب التنفيذي للإخوان مسؤولا عن إدارة التنظيم العالمي، في غياب مكتب إرشاد الجماعة. وفي غياب لسيطرة القيادة الإخوانية المصرية على مقدرات التنظيم. (وكانت أغلبية عضوية المكتب التنفيذي للإخوان وقتها تتشكل من الزعامات المحلية في الدول العربية)، ولذا دفعت تلك التنظيمات القطرية العربية الإخوانية مكتبها التنفيذي لإصدار مذكرة طُرحت للنقاش داخل التنظيمات القطرية لمناقشتها. وتتصدى لبعض القضايا الخلافية، وتطرح قضايا أخرى على خلفية الوضع العربي بعد هزيمة 1967 وانكسار المشروع الناصري، والأفكار القومية العروبية، واحتلال إسرائيل للقدس. ومن أهم القضايا التي طرحتها مذكرة المكتب التنفيذي للجماعة: مناقضة الاختيار بين الدعوة السلمية والجهادية؛ قضية السرية والعلمية لتنظيم الإخوان؛ مفهوم الشورى ونظام الحكم الإسلامي؛ العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين

على المستوى المحلي والعالمي.

ورغم صدور المذكرة المؤطرة لعمل التنظيم، سيعرف التنظيم عدة تصدعات مما أدى إلى انهيار المكتب التنفيذي للإخوان في 1969، كما شهدت بعض التنظيمات الإخوانية القطرية تجذر الخلافات فحدثت انشقاقات داخل بعضها، وكان من أبرزها ما جرى في تنظيم الإخوان في سوريا، الأردن والسودان.

وبعد هذه المرحلة، وعقب الإفراج عن زعامات الإخوان بمصر في العام 1971 وتأسيس نوع من المصالحة بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام أنور السادات، سافر أهم رموز الجماعة، وخاصة الهضيبي الابن ومصطفى مشهور، للخارج ليقوما بإعادة هيكلة التنظيم العالمي المتردي عقب انهيار المكتب التنسيقي في 1969.

من بين التطورات الأساسية المرتبطة بمسيرة التنظيم العالمي في تلك الفترة، نذكر ما يلي:

- الأول: ارتباط التنظيم العالمي بشبكة الاستثمارات المالية الخارجية لجماعة الإخوان. وأمام هذه السياسة التي اعتمدها القيادة الإخوانية المصرية في التعامل مع هذين الملفين المهمين. والإصرار على الهيمنة على التنظيم العالمي والإصرار على أن مرشد الجماعة في مصر هو ذاته مرشد التنظيم العالمي.

- الثاني: ارتفاع الأصوات من داخل التنظيمات الوطنية، التي تتحدث بوضوح وحسم عن ضرورة حرية التنظيمات الوطنية، خاصة في اتخاذ المواقف السياسية داخل بلدانها. الأمر الذي دفع القيادة المصرية المهيمنة على مقدرات التنظيم إلى المراوغة والإيحاء أنها مع المرونة التنظيمية والسياسية للفروع، وإن ظلت حريصة على استمرار قبضتها القوية على التنظيم العالمي عبر صيغة تنظيمية وممارسة عملية اعتمادا على مرتكزين أساسيين هما «البيعة». أي إخضاع المنظمات القطرية لسلطة المرشد العام (مرشد الجماعة المصرية). والسيطرة على حركة الأموال. والتي تبادل السيطرة على مقدراتها سعيد رمضان ثم يوسف ندا عبر «بنك التقوى» الذي ترأس مجلس إدارته، وفي ذات الوقت كان مسؤول العلاقات الخارجية في الجماعة، وكفي للتدليل على انفراد

إخوان مصر بالتعامل مع استثمارات ضخمة بالملايين للجماعة في الخارج، عدا بنك التقوى، أن سعيد رمضان توفي وفي ذمته تلك الاستثمارات التي تقدر بالملايين، وقد باءت محاولات الإخوان في استرجاعها بالفشل، خاصة تلك التي قادها أحمد سيف الإسلام نجل البنا وخال أولاد سعيد رمضان.

في يوليو 1982، وفي إطار التعاطي مع الأصوات المعارضة داخل التنظيم العالمي، وسعيًا لتهدئة الأمور، وبجهود الهضيبي ومشهور، صدرت اللائحة الداخلية الجديدة للتنظيم العالمي والتي حرصت على استمرار هيمنة إخوان مصر. وفي ذات الوقت منحت بعضًا من الاستقلالية والمرونة للتنظيمات القطرية. وقد لعب مصطفى مشهور، بشكل خاص، دورًا متميزًا في تنظيم وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي، لذا يمكن اعتباره بمثابة الأب الروحي للتنظيم.

تنص بنود «دستور» التنظيم، في الباب الأول (المادة الأولى) بالتحديد، على أن القاهرة المقر الرئيسي للجماعة. أما المادة (19) والخاصة بنواة التنظيم، أي مكتب الإرشاد، حيث نقرأ في المادة (46) أنه يلزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته مع مكتب الإرشاد، ونقرأ في المادة (47)، أنه على الإخوان الذين يغتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة في القطر الذي يقيمون فيه. وهكذا جاء في المادة 19 أن المكتب يتألف من ثلاثة عشر عضوًا عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى، من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد؛

- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعي في اختيارهم التمثيل الإقليمي؛

- يختار المرشد من أعضاء مكتب الإرشاد أمينًا للسر وأمينًا للمالية.

نقرأ المادة (31) التي تتوقف عند تركيبة مجلس الشورى العام (والذي هو بمثابة السلطة التشريعية للجماعة وقراراته ملزمة)، يتكون هذا المجلس من ثلاثين عضوًا على

الأقل، يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار، أو من يقوم مقامهم، ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى.

بالنسبة للعلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار، فقد جاءت في المادة (43) من الباب الخامس، حيث تتحدد العلاقة بين قيادة الأقطار ضمن ثلاثة دوائر:

- الأول: يجب على قيادات الأقطار الالتزام بقرارات القيادة (المرشد - مكتب الإرشاد - مجلس الشورى).

- الثانية: يجب على قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع المرشد أو مكتب الإرشاد قبل اتخاذ القرار، وتشمل جميع المسائل المحلية المهمة.

- الثالثة: تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة في حركتها التنظيمية داخل بلدانها في مواقفها السياسية المحلية، شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.

لقد عرفت مرحلة نهاية الثمانينيات وعقد التسعينيات جملة من التطورات والمتغيرات على مستوى العالم، أحدثت تغيراً في خرائطه السياسية والجغرافية والفكرية، مثل انهيار المعسكر الشرقي، وما صاحبه من تصدع للأفكار الأممية والتشكك في جدواها، وقد انعكس ذلك على جدوى أفكار التنظيم العالمي باعتباره معبراً عن «أممية إخوانية». كما تميزت هذه المرحلة بنمو وازدهار للأفكار ذات الجذور الإسلامية على تنوعها الدعوي والإصلاحي والثوري والراديكالي الجهادي العنيف، الأمر الذي جعل التمسك بالفكرة الأممية، في كثير من البلدان، يمثل عائقاً أمام الانغماس المباشر في الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل كل بلد حسب خصوصياته وأولوياته وتركيبته السياسية والاجتماعية. الأمر الذي استدعى نوعاً من التفكير الواقعي لقيادة كل قطر استجابة لهذه الخصوصيات، وفقدت الشعارات الكبرى والعامة الكثير من بريقها لصالح الأفكار والسياسات والتوجهات المحلية.

وقد انعكس هذا الواقع على جسم وهيكل وفلسفة التنظيم العالمي، الأمر الذي أدى في المحصلة الأخيرة إلى إضعافه. وكان من هذه المتغيرات غزو العراق للكويت

واندلاع حرب الخليج الثانية.

وعرف التنظيم العالمي خلافاً فقهيًا وسياسيًا بين أعضائه حول الموقف من تلك القضية، وتعرّز هذا الضعف بغياب الأب الروحي للتنظيم مصطفى مشهور، وجاء تولي مأمون الهضيبي (المُرشد السادس) ليضيف مشاكل أكثر وظروفًا أصعب بالنسبة للتنظيم. فقد عرف عن الهضيبي أنه كان أقل حماسًا في التعامل مع هذا الملف، بسبب علاقاته غير الإيجابية مع كوادِر وقيادات التنظيم العالمي من خارج مصر، ويكفي الإشارة إلى الخطوة التي اتخذها - وقت أن كان نائبًا للمرشد - عندما ألغى منصب المتحدث الرسمي للإخوان في الخارج وجعل من نفسه متحدثًا وحيدًا باسم الجماعة في الداخل والخارج.

وباقترح من مصطفى مشهور نائب المرشد (أبو هاني)، ومتابعة لدوره البارز في رعاية التنظيم العالمي اجتمع في إسطنبول بتركيا في الفترة من 4-2 سبتمبر 1991 ممثلو ثلاثة عشر تنظيمًا قطريًا لمناقشة تقييم أداء التنظيم العالمي خلال الفترة الماضية ووضع خطة أسس جديدة لعمله لتلافي السلبيات والمعوقات، على خلفية أزمة الغزو العراقي للكويت وما أظهرته من ضرورة المراجعة السريعة لأداء الجماعة والتنظيم العالمي. وقد شملت جلسات الاجتماع مناقشة: فكرة التنظيم العالمي، أهدافه، وسائله، سلبيات العمل، الاقتراحات والتوصيات.

خلال هذا اللقاء، تم التأكيد على الهدف من التنظيم العالمي على نحو ما يلي:

- 1 - تحرير الوطن الإسلامي من الاستعمار؛
- 2 - إقامة دولة الإسلام على كل بقعة من أرض الإسلام؛
- 3 - إعادة دولة الخلافة الإسلامية؛
- 4 - العودة إلى القيام بدور الأستاذية في العالم.

كما تمّت إعادة صياغة أهداف التنظيم، ومن أبرزها: تحقيق حكم الإسلام في **دولة** من الدول العربية أو الإسلامية وتكثيف الجهود مجتمعة للعمل على تحقيق ذلك؛ **مساعدة** حركات الجهاد الإسلامي في أي بلد مسلم، والوقوف مع المجاهدين ومدهم

بما يحتاجونه من المال والخبرة والرجال؛ والتأكيد على فتح المجال للجهاد (أو العمل العسكري).

نحن في الواقع أمام «شبكة سياسية عالمية تقوم على مبادئ فكرية محددة في فهمها للإسلام، وفي تطبيقه السياسي. ولا يعني هذا، أننا نقبل بالرواية الإخوانية التي تتحدث عن جماعة وطنية خالصة تضع مصر أو أي قطر في القلب من عملها. إن بنية الطائفية غالبية على تنظيم الجماعة الأم في مصر، وهي بنية ما قبل حداثة مراوغة في قبولها بالدولة الحديثة وفكرة الوطن الحديثة، كما أن السرية تحيط بكثير من نشاطها ونشاط قياداتها بالخارج، ولعل المثل الهام على ذلك قضية السيد يوسف ندا ممثل الجماعة في الخارج لعقود، والذي عرف بلقب وزير خارجية الإخوان. وقد أشار في شهادته المعنونة «من داخل الإخوان المسلمين» إلى الدور الدولي الذي قام به في تنسيق أنشطة الجماعة وتمويلها في أوقات أزمتها.

وتعرض ندا للملاحقة الدولية عقب اشتباه واشنطن في ارتباط نشاطه الاقتصادي المتمثل في بنك التقوى بتمويل شبكة القاعدة، وقمت مداممة منزله من قبل الشرطة السويسرية 2001، وعثر في منزله على وثائق متعلقة بتأسيس مركز عالمي في ألمانيا يضم تنظيمات الإخوان حول العالم ووضعت أموال بنك التقوى تحت الحراسة، وهذا ما انتهى إليه تحقيق موثق حول شخصية يوسف ندا ورحلته مع الاقتصاد الإسلامي.

وحسب محمد حبيب، الباحث القبطي الخبير في تاريخ الجماعة، والمقرب منها قبل ماسمي بـ«الربيع العربي»، فإن «التنظيم شكلي أكثر منه واقعي»، ويضيف أن «الإخوان يتفاوتون بين تنظيم وآخر، من حيث الكم والكيف، فقد يبلغ تنظيم في دولة ما عشرات الألوف من الأفراد، وفي دولة أخرى قد لا يتعدى بضع مئات، وقد يكون التنظيم متماسكا في مكان ومفككا ومشردما في مكان آخر... وهكذا. وقد يكون له نشاط ظاهر وبارز، وقد لا يكون له أي نشاط»، ولكنه يؤكد أيضا أننا نجد على «رأس» «التنظيم الدولي» للإخوان مؤسستين: مجلس الشورى، ومكتب الإرشاد العامين.

الأول يتكون من 35 عضوا، يمثل فيه بعض تنظيمات الإخوان المحلية - وليس كلها- بعدد محدد من الأعضاء تبعا لكثافة هذا التنظيم أو ذاك من ناحية، ولتوافر

بعض الشروط (كالهياكل التنظيمية والإدارية، والتماثل الفكري والمنهجي... إلخ) من ناحية أخرى.

ويتم اختيار الثاني، أي مكتب الإرشاد العام (13 عضواً)، بالاقتراع السري من مجلس الشورى العام، ويشترط أن يكون ثمانية أعضاء من هذا المكتب من البلد الذي فيه المرشد، الذي عادة ما يكون من مصر. ويقوم بالتخديم، أو بمعنى آخر الأمور اللوجستية، على المجلس والمكتب «أمانة التنظيم العالمي»، وهي رغم تقديرنا لأشخاصها متواضعة وتعاني من الضعف والوهن وقلة الكفاءات».

و«يتبع مكتب الإرشاد مجموعة من الأجهزة: التخطيط، السياسة، التربية، الدعوة، الطلاب، الأخوات... إلخ. هذه الأجهزة هي في الواقع عبارة عن لجان يشرف على كل لجنة منها عضو من مكتب الإرشاد العام، هؤلاء المشرفون وكذلك أعضاء اللجان ليسوا متفرغين، ولكن يعملون في الأساس داخل تنظيمااتهم المحلية، ولا يعطون إلى «التنظيم العالمي» إلا فترات الوقت والجهد، وبالتالي ف«التنظيم العالمي» ينطبق عليه المثل القائل «الصيت ولا الغنى».

كما يتمتع كل تنظيم إخواني محلي بالاستقلال في إرادته وإدارته وقراراته عن بقية التنظيمات الأخرى، تبعاً لظروفه والتحديات التي يواجهها والإطار الدستوري والقانوني للدولة الموجود بها. ويتأثر تنظيم الإخوان في أي دولة بالسياسات والتوجهات العامة لنظام الحكم في هذه الدولة، وأحياناً ما تتعارض سياسات الدول إثر التعامل مع الأزمات التي تحدث على المستوى الإقليمي، وينعكس هذا على مواقف التنظيمات الإخوانية المحلية؛ فعلى سبيل المثال، هناك تباين في مواقف الفروع الإخوانية من الحرب العراقية الإيرانية، ومن حرب «عاصفة الصحراء» إبان تحرير الكويت من القوات العراقية التي غزتها في 2 غشت 1990، وقد تحدثت تصدعات أو مشكلات داخلية في تنظيم إخواني محلي، فيستدعي ذلك تدخل قيادات مكتب الإرشاد العام لحلها، لكنه في الغالب الأعْم لا يفرض حلولاً بعينها، وتكون رؤيته أقرب إلى التوصيات منها إلى الحلول الفرضية»
بشهادة الخبير محمد حبيب المتتبع عن قرب للجماعة.

إن رصد ظروف تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، يؤكد أن الأمر يتعلق

بشبكة سياسية عالمية منظمة، تقوم على مبادئ فكرية محددة في فهمها للإسلام، وفي تطبيقها السياسي للإسلام، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

تأسيس الفرع المغربي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين

لا توجد دراسات معمقة في موضوع الارتباط الإخواني بين التنظيم العالمي للإخوان وإخوان المغرب، ولكن هناك بعض الدراسات والمقالات التي توقفت، من خلال إشارات عامة، عند هذا الملف الحساس، وكان لا بد من الاهتمام بذلك بشكل أكبر في الفترات المتأخرة، بسبب الأحداث التي مرت منها المنطقة في شمال إفريقيا، والتي أكدت وجود ارتباطات تنظيمية أو فكرية بين هذه الجماعات.

إن الحديث عن اختراق التنظيم المذكور للساحة المغربية، وعمله على استقطاب زعماء سياسيين إلى حظيرته لا يرد فقط على لسان مخالفين التيار الإسلامي من المنظور الأيديولوجي للعمل الإسلامي، بل تؤكد شهادات كتبها رموز فاعلون في تاريخ الحركة الإسلامية السياسية، وفي طليعتهم الشيخ عبد الكريم مطيع الحمداوي مؤسس أول فصيل سياسي إسلامي بالمغرب، الذي يذهب إلى تأكيد اتهامات الاختراق والاستقطاب من قبل ممثلين للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

وفي هذا الإطار، تحدث مطيع، في مذكراته التي نشرها على موقع (هسبريس)، بتفصيل كبير عن تلك المحاولات، فكتب أن الإخوان عينوا مصطفى الطحان (مهندس نبط لبناني ومن مؤسسي الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية سنة 1969) مسؤولا عن منطقة شمال إفريقيا وراشد الغنوشي ضابط اتصال لهم فيها، لذلك كان الطحان يرسل الغنوشي في رحلات تفقدية من أجل استجلاء الأوضاع بكل من الجزائر والمغرب، واقتراح الحلول والخطط الخاصة بالتعرف على الفصائل الإسلامية القائمة بها ومحاولة استقطابها، وفي هذا الاتجاه أرسل الطحان راشد الغنوشي إلى الجزائر عقب اعتقال محفوظ النحاج، فأجرى عددا من الاتصالات بالمجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها، ثم قدم للطحان تقريرا مكتوبا ومفصلا لرحلته في أكثر من خمسين صفحة اقترح

عليه فيه أسماء تَخْلُف النحاح أثناء اعتقاله، وقد اطلع مطيع على هذا التقرير عندما كانت الأيدي تتداوله في جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت حيث مكتب الطحان.

ويضيف مطيع «وفي الإطار نفسه، كان مصطفى الطحان، يرسل الغنوشي إلى المغرب، فيجتمع ببعض الشباب ينتقدي لديهم، ويتهمني بالعنف والتطرف، وهو لا يعرف عني عنفا ولا لينا، إلا ما برمجه عليه عبد الكريم الخطيب، واستطرد يقول «ولما حاول اختراق الحركة الإسلامية المغربية، ووجد أبوابها موصدة في وجهه، لم يسعه إلا أن يزورني في مكة صحبة مصطفى الطحان، الذي دبر لقاء بيننا في فندق الفتح، وأثناء الحديث شكا من انغلاق الحركة وعدم انفتاحها عليه، ولكنني دفعت شكواه بحسن أدب، وذكرته بأن البيوت تؤقي من أبوابها، إلا أنه رفع صوته محتجا متأففا: (إلى متى تغلقون الجماعة في وجهنا) فأجبته: (عندما تكفون عن اعتبار المغرب ولاية تابعة لقرطاجنة الفينيقية أو لمملكة محمد علي باشا في مصر)، مثلما فصل في ذلك محمد أرحمني في مقالته هكذا يرتبط إسلاميون مغاربة بالإخوان.

وحسب ماكتبه كذلك عضو من التنظيم الإخواني لحركة التوحيد والإصلاح المغربية مصطفى بوكرن في معرض سرده لمصادر المعرفة عند حركة التوحيد والإصلاح، أشار فيها إلى بعض الكتب والمؤلفات التي كانت تتغذى عليها الحركة فكريا في المغرب، إذ يقول: ففي «البدايات كانت الأدبيات التي تروج في صفوف الحركة، كتابات القيادات الفكرية للإخوان المسلمين، كتابات سيد قطب، ومحمد قطب، والمودودي، وحسن الترابي، ثم راشد الغنوشي، وانفتحوا على كتابات نقدية من أهمها كتابات الأستاذ خالص جلبي وكتابات جودت سعيد، والحضور المكثف لكتابات مالك بن نبي. غير أن القيادات الفكرية لهذه الحركة انتقلت من التلقي إلى الإبداع والإنتاج، وكانت مجلة (الفرقان) مجلة لاحتضان الشباب الباحث في الفكر الإسلامي، وكان رائد المجلة الأستاذ محمد يتيم إلى جانب الدكتور سعد الدين العثماني وغيرهما... فأسهموا، هؤلاء جميعا، بكتابات تجيب عن أسئلة حركية، وعلى رأسها سؤال المشاركة السياسية، إذ قاربها كل واحد منهم من منطلق تخصصه الأكاديمي، فنبش سعد الدين في التراث التيممي، وعمل يتيم على إبراز أطروحة المشاركة من منظور ثقافي، ثم لعب الأستاذ المقرئ الإدريسي أبو زيد دور المحرض الأيديولوجي القوي المؤثر بخطبه ومحاضراته المطولة التي يقصف بها الشباب

بكم هائل من المعلومات الجديدة، مع اجتهاده في بلورة بعض الأفكار، ثم بعد ذلك، كان للدكتور أحمد الريسوني الدور الكبير في التنظير لخيار المشاركة، واهتمامه بالسؤال السياسي، فأطروحته في الدكتوراه تناقش أهم إشكالية في العمل السياسي، إشكالية الأثرية والأقلية، دون أن ننسى أن بن كيران أصدر كتابا يجيب فيه عن بعض الإشكالية كما هو الشأن بالنسبة لعبد الله باها في كتابه سبيل الإصلاح. ويمكن أن نشير إلى الأدوار التي لعبتها كل جرائد هذه الحركة عبر مسارها، فكانت موردا مهما لأعضائها في التأطير الفكري».

هذه الأصول الفكرية والتنظيمية لا زالت مستمرة إلى اليوم كما كشفتها مجموعة من الأحداث التي تجعل أعضاء الحركة والحزب الإسلامي في المغرب يؤيدون قضايا الإخوان في المشرق، ويستضيفون أعضاء التنظيم العالمي، أو يشاركون مع أعضائه من الحركة في لقاءات التنظيم العالمي. فقد شارك محمد الحمداوي على سبيل المثال إلى جانب الرئيس السابق للحركة في لقاء «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين» الذي نظم بمدينة (لاهور) الباكستانية، بحضور أعضاء من التنظيم يمثلون حوالي 25 دولة في العالم. ولهذا اللقاء دلالات كبيرة من حيث الزمان والمكان، فالمكان له رمزية كبيرة حيث إن المدينة شهدت تأسيس الجماعة الإسلامية على أيدي أبي الأعلى المودودي، والذي سمي بعد ذلك بأمر الجماعة بعد انتخابه سنة 1941، ويعد المودودي من المنظرين الأوائل لتنظيم الجماعة الإسلامية ومن الأوائل الذين حرروا مؤلفات حول النظرية السياسية الإسلامية المبنية على آليات فكرية تدافع عن الدولة الديمقراطية الإسلامية. وقد شارك محمد الهلالي، النائب الثاني للحركة، في أشغال لقاء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي نظم في مدينة إسطنبول التركية، يوم 10 يوليو 2013 حتى 17 منه.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الغرب

إن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين لم يتوقف على الانتشار الأفقي سواء داخل مصر، أو باقي الدول الإسلامية، ولكن ذيول هذا التنظيم تمددت لتصل إلى مناطق دولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول القارة الأوروبية.

نجد انتشار فروع التنظيم خارج مصر في الدول العربية والقارة الأوروبية، وفي القارة الأمريكية، حيث ترجع نشأة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى منتصف الستينيات على يد جماعة من الطلاب العرب، من أجل الحفاظ على هويتهم الإسلامية ونشر دعوتهم الإخوانية داخل الولايات المتحدة، وفي يناير 1963 قامت الجماعة بتأسيس «اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا»، وعمل الإخوان على الدخول في النقابات والعمل المؤسسي فأنشأوا اتحاد الأطباء المسلمين عام 1967، واتحاد الأطباء والمهندسين الإسلاميين عام 1969، واتحاد العلماء الاجتماعيين الإسلاميين عام 1972.

وقامت جماعة الإخوان بتأسيس «رابطة الشباب المسلم العربي» عام 1977، لخدمة وتجميع الشباب المسلم في الولايات المتحدة، وأسست الاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية عام 1982، والذي ضم إليه اتحاد الجاليات الإسلامية، والجمعية الطبية الإسلامية، وجمعية العلماء المهندسين المسلمين، وجمعية علماء الاجتماع المسلمين، وهيئة الوقف الإسلامي، ومركز الدعوة والتعليم الإسلامي، بالإضافة إلى تأسيس الجمعية الإسلامية الأمريكية عام 1993، التي تعد جمعية دعوية تعمل في مجالات الدعوة والتعليم والإعلام والشباب، وتمثل إحدى أكبر المؤسسات التي تتبع الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة، حيث تمتلك 60 فرعاً في 35 ولاية أمريكية» حسب ما أورده «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، النشأة».

بالنسبة للخريطة الإخوانية في أوروبا، وحسب ما جاء في دراسة للباحث منتصر حمادة توقفت عند الموضوع، فقد بدأ المشروع في الحضور ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي حيث كانت وجهة بعض الإخوان الفارين إلى هناك من القمع في بلدانهم العربية، وقد توسع هذا الوجود وبدأ يأخذ أبعاداً أكثر تنظيماً عبر مؤسسات خيرية، ومنظمات دينية، تخطط لتكون جزءاً مؤثراً في تركيب الوجود الإسلامي المعاصر في أوروبا.

ويضيف سمير أمغار في دراسته «الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي» التي تستقصي بالتحليل الإسلام «النضالي» الذي استتبته الإخوان المسلمون إلى أوروبا، أن التنظيم العالمي للإخوان يسعى للانتشار منذ عدة أعوام وسط بعض شرائح المجتمع الإسلامي بها، ويتعلق الأمر بتتبع سجلات الدعوة لحركة هي من صميم

حركات إعادة الأسلمة من خلال تحليل المناخ النفسي والأيدولوجي لتلك المجموعات عبر دراسة لأدوات التعبئة والتنشئة التي تستخدمها لحشد شباب الجاليات المسلمة في أوروبا، ويتم ذلك عبر بوابة ثلاثة أجنحة: «المستقلون» و«المعارضون» و«الأعضاء العاملون».

أ - المستقلون: هم أول فئة من الإخوان المسلمين، وهي فئة مكونة من هياكل أو شخصيات لا تنتمي بأي شكل من الأشكال إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ولكنهم يستلهمون أفكاره في أسلوب عمله وتنظيمه وخطابه على غرار «رفاق الطريق» الداعمين للحزب الشيوعي الفرنسي. إنهم يتحركون كفاعلين مستقلين. والمثال المعروف هنا هو طارق رمضان؛ فعلى الرغم من انتمائه إلى عائلة تنتمي رسميًا إلى الجماعة الأم في مصر، فإنه، على عكس شقيقه هاني، رفض أن يدين لها بالولاء مفضلًا الاحتفاظ باستقلاليته مع استمراره في الانتماء إلى الإخوان.

ب - المعارضون: وهي الفئة الثانية المكونة للتنظيم الإخواني، وتضم شخصيات وتنظيمات قررت الخروج عن الاتجاه السياسي المهيمن للإخوان رغم انتمائها للتنظيم الدولي. وهم يعرفون في الواقع بنقدتهم الشديد لبنية الجماعة التي يعتبرونها ثقيلة وبيروقراطية.

ج - الأعضاء العاملون: وهي مكونة من شخصيات وجماعات تتبع الجماعة بمصر، ويخضعون لسلطة المرشد العام الذي أقسموا له بالولاء. ويمكن تشبيه نشاطهم بنشاط الفروع التجارية ذات حق الامتياز؛ بمعنى أنهم يلتزمون بالمبادئ العامة لأيدولوجيا الإخوان المسلمين، لكنهم يحتفظون باستقلاليتهم في تطبيق فكر الإخوان. مثال على ذلك الحزب الإسلامي «حركة مجتمع السلم» بالجزائر.

ويعتبر «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا» ممثل الإخوان في أوروبا، حسب محمد الحمامي، وله مقر رئيسي ببروكسيل.

ووضع التنظيم الإخواني في القارة الأوروبية ثلاث استراتيجيات من أجل تحديد مكانتهم في الحياة السياسية الأوروبية، هي: «الزبونية» على المستوى المحلي، و«الإقحام»

أو الاختراق على المستوى الوطني، و«تشكيل جماعات الضغط» على المستوى الأوروبي. وسيصبح التحدي بالنسبة إلى تلك المنظمات الناشطة هو إيجاد إمكانات جديدة لإظهار تدينها في الفضاء العام دون أن يفسر ذلك على أنه معارضة للقيم الأوروبية. وعلى المستوى الأوروبي، قرر الإخوان المسلمون منذ نقل مقرهم من بريطانيا إلى بروكسيل التقرب من المؤسسات الأوروبية وتشكيل جماعات ضغط.

هذه المحاور الثلاثة من استراتيجية إخوان أوروبا، أشار إليها الناشط الإخواني السابق محمد لويزي، وهو عضو سابق في جماعة «التوحيد والإصلاح» في المغرب وهي أحد فروع تنظيم الإخوان في المغرب الكبير، كما كان رئيس اتحاد الطلاب المسلمين في فرنسا، والتابع للتنظيم الدولي للإخوان، وبعد ما يقرب من 15 عاما في الجماعة قرر لويزي مغادرتها في عام 2006، وقد تحدث في كتابه عن استراتيجية البراغمية، النفعية والواقعية السياسية، المعتمدة من طرف إخوان أوروبا تحت عنوان: «لماذا انفصلت عن الإخوان المسلمين؟».

وبصفة عامة، يمكن حصر أهم الفروع الأوروبية للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، كما يلي:

في فرنسا، توجد هيئة إخوانية هي «اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا»، وتعتبر فرنسا من أهم الدول التي تحتضن الخطاب الإخواني في أوروبا، ويملك هذا الاتحاد الذي ينظم مؤتمرا سنويا بفرنسا، فروعاً في حوالي 30 دولة ويسيطر على عدد لا بأس به من المنظمات الفكرية والاجتماعية العاملة في هذه الدول والتي يزيد عددها عن 150 منظمة وجمعية منتشرة حول العالم وخاصة في أوروبا، ويعرف اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الجناح الأوروبي لتيار الإخوان المسلمين العالمي نفسه على أنه منظمة ثقافية، وجامعة إسلامية تنتظم فيها مئات من المنظمات، تتوزع على 28 قطراً أوروبياً، يجمعها الإيمان بمنهج الوسطية والاعتدال، الذي يمثل سماحة الإسلام.

وقد تأسس الاتحاد عام 1989 كنتيجة لتطور العمل الإسلامي في أوروبا، بغية تنظيمه وحمايته من التشرذم، بدأ العمل بصفوف الطلاب ثم تطور العمل إلى المؤسسات، وتم تأسيس الاتحاد كمظلة تضم كل هذه الأنشطة على مستوى أوروبا.

وأعلن «اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا»، انفصاله عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بعد أن عقد التنظيم اجتماعاً له في اسطنبول التركية، بمشاركة 56 من أعضاء الاتحاد». وذلك في بيان للهيئة نشرته شبكة «رصد» المصرية. وصوت بالموافقة على انفصال «اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا» عن «الإخوان»، 48 عضواً، فيما اعترض عضوان وامتنع ستة أعضاء عن التصويت.

وفي نهاية يناير 2017، أعلن الفرع الفرنسي للتنظيم الدولي للإخوان انفصاله عن التنظيم العالمي، وقد وصف خالد الزعفراني أن قرار انفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن الإخوان بـ«الحكيم»، ويمثل ضربة قوية لاستراتيجية الإخوان التي تقوم على تقديم أنفسهم كممثل للإسلام والمسلمين في أوروبا وأمريكا، بل في كل دول العالم الخارجي، كندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية. وأضاف الخبر في شؤون الحركات الإسلامية أن الإخوان سيطروا على غالبية المراكز والمنظمات الإسلامية في أوروبا وأمريكا بحجة نشاطهم الإسلامي المجرد، و«لكنهم قلبوها لشعب إخوانية»، وهذا القرار يفقدهم تلك السيطرة. أما أحمد بان، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، فصرح بأن إعلان اتحاد المنظمات الإسلامية الانفصال عن التنظيم العالمي لجماعة الإخوان مؤثر عن انهيار الجماعة وتحولها إلى كيانات صغيرة.

وجاء هذا القرار بعد اجتماع طارئ عقده التنظيم العالمي في مدينة إسطنبول التركية، بمشاركة 56 من أعضاء الاتحاد برئاسة عبد الله بن منصور، وجاءت أهم فعاليات الاجتماع التصويت على انفصاله عن جماعة الإخوان بموافقة 48 عضواً واعتراض عضوين وامتناع 6 عن التصويت. وكان للأمر تداعيات أخرى، وهي استقالة «أحمد كاظم الراوي» الرئيس السابق للاتحاد من الاتحاد، نظراً لسابقة تأكيد القيادات الإخوانية بالخارج استمرار الاتحاد كأحد الكيانات التابعة لجماعة الإخوان، وأحد مصادر دعم الجماعة على أوروبا. وعن تلك الخطوة، يقول سامح عيد، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، أن معظم المنظمات الإسلامية التي كانت تحت جناح جماعة الإخوان في يوم، بدأت الانفصال عنها بشكل إداري، مشيراً إلى أن الاتحاد انفصل كهيئة عن جماعة الإخوان، لكن هذا لا ينفي استمرار أعضائه في انتمائهم للجماعة كأفراد. ويوضح عيد أن الاتحاد ربما يخشى وقوع أي عقوبات على الجماعة، لاسيما في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الجديد،



دونالد ترامب. ويضيف أن الأمر لا يحمل تأثيراً كبيراً على نشاط الجماعة في أوروبا، لأن إعلان الانفصال قد يكون تخوفاً من تلك العقوبات، ويستمر التعاون مع الجماعة في الخفاء، مبيناً أن كل المنظمات والدول الأوروبية بدأت تتبرأ من كل ما هو إخواني وإعلان الاتحاد انفصاله جاء من أجل هذا الهدف.

وعلى النقيض يرى هشام النجار، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، أن القرار له تأثير كبير على الجماعة، لأنها تمتلك ريتين تتنفس بهما: إحداهما في الداخل العربي وفي مصر، والرثة الثانية في أوروبا وخاصة بريطانيا وألمانيا وأمريكا، وتلك الضربة تصيب نشاطاتها الاستثمارية والإدارية بالشلل وتحد من نشاطها في الخارج. ويرجع فك الارتباط كخطوة استباقية، تخوفاً من إدارة «ترامب»، التي توعدت بلان تعتبر الإخوان منظمة إرهابية، ويهم الاتحاد ألا تُلحق به تلك الصفة، فتنعكس سلباً على التمويلات التي يتلقاها، ومن الممكن أن يعرضها للتوقف والمُساءلة. ويستبعد «النجار» وجود أي خلاف بين المنظمة والاتحاد دفعها للانفصال، لأن الجماعة تحاول في الوقت الحالي تسوية كل أزماتها السياسية، والحفاظ على آخر أوراقها سواء في الداخل والخارج، واللعب على النشاط المجتمعي والدعوي والذي من خلاله تحاول الولوج إلى المشهد السياسي من جديد».

أما في سويسرا، فيوجد الفرع السويسري للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهو ممثل في «رابطة مسلمي سويسرا»، وتأسست سنة 1994. إن سويسرا دولة محورية في مشروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، لأنها بلد الأبنك، والمال، والأعمال، وتعتبر مؤسسة «بنك التقوى» صورة مالية إخوانية عن قدرة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين على تسخير التمويل والسيولة الضرورية للإشراف على الإمبراطورية الضخمة التي يسيرها، ولكنها ليست المؤسسة أو الطريقة الوحيدة التي تسمح لها بالعمل على نطاق واسع.

وقد تأسس البنك على يد أحد القيادات الإخوانية المعروفة في مصر بعد ارتقاء أنور السادات سدة الرئاسة، في إطار سعيه للتحالف مع الإخوان، وتوظيفهم وفق برنامجه القاضي بضرب اليسار والناصريين في المجتمع المصري. ولم يهاجر البنك من مصر إلا في 1988 بعد تصاعد المواجهات مع النظام، ورغبة هذا الأخير في تجفيف

منابع تمويل الإخوان، فتحول البنك إلى بهاماس وتقاسم نفس المكاتب مع مؤسسة مالية معروفة هي الأخرى بارتباطها الوثيق بتمويل الشبكات الإسلامية خاصة في أفغانستان. فمن الملاذ المالي في القارة الأمريكية، إلى قلب أوروبا سويسرا، بادر البنك بإقامة أول فرع له في الجانب الإيطالي من سويسرا في مدينة لوغانو بمنطقة تيسان، وهي المنطقة المشهورة بقوانينها المالية المتساهلة ورقابتها الضعيفة مقارنة بالجهات الناطقة بالفرنسية أو الألمانية مثل جنيف أو زوريخ.

إن مؤسس البنك وصاحب امتيازته حسب الوثائق، يوسف ندا، يعد من القيادات التاريخية للحركة منذ الأربعينيات، ومن المقربين من سعيد رمضان صهر حسن البنا، والذي استقر في سويسرا في إطار خطة متكاملة لتثبيت الإخوان في القارة الأوروبية مروراً بألمانيا، حيث توجد جالية تركية كبيرة، وفرنسا لاستهداف الوافدين من المغرب الكبير.

إن «مداخل اختراق الجماعات الإسلامية لأوروبا تتم عبر المنظمات الجمعوية، إضافة إلى وجود كيانات إسلامية حركية والتي تعلن عن الولاء للإخوان المسلمين، ومنها جمعية الطلبة المسلمين و«المنتدى الأوروبي للنساء المسلمات» والإغاثة الإسلامية»، وجمعيات فلسطينية من قبيل «لجنة إغاثة ودعم فلسطين» وجمعيات طبية كجمعية «ابن سينا» وغيرها، توجد شبكة واسعة من المنظمات والجمعيات العامة التي تتولى الأنشطة الدينية والاجتماعية والتعليمية، ولكن تربطها علاقات تنظيمية مع الجماعة».

لقد اجتمعت قيادات الإخوان المسلمين الأوروبيين في ماي 2001، في جنيف بسويسرا لتدارس موضوع «كيف نربي أبناءنا في أوروبا؟»، وكان من بين الحاضرين القيادي الإخواني أحمد جاب الله، وهو رئيس سابق للتنظيم الإخواني بفرنسا. وقال: «إن حرية التعبير مكفولة في أوروبا في حدود واسعة، ولو أن هذا الأمر يستخدم كذلك لترويج الأفكار الإباحية، لكنه يتيح فرصاً للتعبير عن الرأي، وهذا يمنح الفرد مجالاً للإفصاح عن آرائه، فيخلصه من عقدة الكبت والخوف». وهذا مثال للتدليل على استغلال فضاء الديمقراطية والحرية للدعوة والتوسع والانتشار مع الحرص الدائم على سلوك الالتواء وعدم الإفصاح عن حقيقة تصوراتهم ونواياهم لكل ما يعتبرونه مخالفاً للدين كما يتصورونه. خاصة وأنه يتم تكوين الفرد المنتمى غداة التحاقه بالتنظيم عن طريق

دراسة أركان البيعة العشرة؛ حيث إن الركن الرابع من أركان البيعة هو ركن الجهاد. لا أعتقد أن إخوان فرنسا سيحملون سيوفا وخناجر ومسدسات وغيرها لحمل الناس على نهج أيديولوجيتهم، لكن الإخوان المسلمين الفرنسيين يمارسون ما هو أكبر من ذلك حينما يزرعون بذور الفرقة وكراهية الآخرين في الرؤوس. ويستدلون على ذلك بنصوص دينية ويوظفون العديد من القضايا في إحداث القطيعة بين المسلمين وواقعهم وأوطانهم. كما يستغلون القضية الفلسطينية والصراع السوري وغيرهما من القضايا، وهي تفاصيل متضمنة في مقالة معنونة بـ«الإخوان في الغرب يستغلون الحرية والديمقراطية».

بخصوص دور دولة قطر في تمويل التنظيمات الإخوانية في أوروبا، هناك خلاف حول المسألة، خاصة مع من يرى أن الحديث عن هذا الدور يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، الحديث عن دور الدولة السعودية في تمويل التنظيمات السلفية، ولكن هذا الفصل من الكتاب لا يسلط الضوء على الجماعات السلفية، ولهذا أتوقف عند الدور القطري في دعم الجماعات الإخوانية. فتحت عنوان «50 عاماً من تمكين الإخوان في قطر»، رسم الكاتب محمد اللوزي، صورة متعددة الملامح للعلاقة التي تجمع بين جماعة الإخوان ودولة قطر، وتمت عبر ثلاث مراحل.

ففي البداية أشار اللوزي إلى ضرورة العودة إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي حيث ركزت الجماعة اهتمامها على قطر، وحرصت على جعل تعليم الشباب في قمة أولوياتها هناك، كما اتبعت الجماعة نفس الاستراتيجية في فرنسا من خلال مؤسسات التعليم الخاصة، حيث اعتمدت الدوحة على جماعة الإخوان لمحاولة توسيع نطاق نفوذها خارج حدودها الجغرافية، فمع حلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، تلقت قطر التي كان عدد سكانها لا يتجاوز الـ 40 ألفاً أول موجة من اللاجئين الإخوان الفارين من مصر وحكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، كانت هذه الموجة الأولى بقيادة عبد البديع صقر، وعبد المعز عبدالستار، وأحمد العسال، والقيادي غير البارز وقتئذ يوسف القرضاوي.

ونظراً لقلة عدد القطريين في هذا الوقت ومركزهم في الدوحة اتسمت مهمة هذه القيادات الإخوانية بالسهولة وتمتعوا باعتراف واحترام كبيرين، كما تمكنوا من بناء

علاقة من الثقة المتبادلة مع العائلة المالكة، وقد لوحظ أن نشأة هذه العلاقة الإيجابية تعود إلى الأمل القطري أن هذه الأطر الإسلامية قد تمكن الإمارة من التمتع بوزن ثقافي وفكري، وإذا أمكن، المنافسة في المستقبل مع النظام الملكي السعودي، مما مكن يوسف القرضاوي في المشاركة بنشاط في تأسيس كلية العلوم الإسلامية القطرية وكتابة المناهج الدراسية.

كما تمكنت جماعة الإخوان بفضل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي للإمارة من الترسخ أكثر في تثقيف الشباب بأفكارها ونشرها بسهولة، خصوصا في ظل اختفاء المنافسة الأيديولوجية من قبل أي تيار آخر، وعلى سبيل المثال تم العمل على نشر أفكار حسن البنا ونقل الإخوان جميع أدبيات الحركة للشباب القطري مثل كتب سيد قطب واللبناني فتحي يكن والسوري سعيد حوى، وغيرهم، ومع نسخة 1967 انهارت نهائيا قيم القومية العربية، ما ساهم في التمهيد لإيديولوجية الجماعة.

وجاءت الموجة الثانية من هجرة الإخوان إلى قطر من سوريا، وضمت هذه الموجة الفارين من النظام البعثي للرئيس حافظ الأسد، عندما حاصرت السلطات السورية في نهاية السبعينيات التنظيم، ردا على مناخ من انعدام الأمن والإرهاب بسبب الأعمال الإرهابية التي كان ينفذها الجناح العسكري السري للإخوان، والتي تجسدت في العديد من عمليات الاغتيالات السياسية وأعمال العنف الأخرى مثل تلك التي وقعت في يونيو 1979. وبعد هذه الواقعة لجأت الكوادر الإسلامية إلى العديد من دول الخليج، خاصة قطر حيث كانت الجماعة قد وضعت بالفعل الأسس اللازمة لتحويل قطر لقاعدة أساسية لاستقبال الإخوان من مختلف دول العالم.

ومن ضمن قيادات الجماعة الفارين من سوريا إلى قطر في نهاية السبعينيات استطاع القيادي عمر عبيد حسنة، التواصل مع اثنين من تلاميذ القرضاوي في قطر وهما الشاب القطري عبد الرحمن عبد الله آل محمود الذي تعلم في جامعة الأزهر بالقاهرة وأصبح في عام 1996 وزيرا للشئون الدينية في قطر، والشاب الثاني كان يوسف مظفر، وأسس الثلاثة أول لجنة تحرير لمجلة وكتاب «الأمة» وكان يتم تمويلهم من قبل رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر.

تولى عمر عبيد رئاسة تحرير مجلة (الأمة) في السنوات الست الأولى من إصدارها في الفترة من 1980 إلى 1986، كما تولى الإشراف على إصدار كل كتب (الأمة) التي استمرت في الصدور لأسباب غير معلومة حتى يومنا هذا رغم توقف المجلة، وفي عام 1994 قدمت قطر الجنسية القطرية لشقيق عبيد تقديراً لجهوده الكبيرة في خدمة الإمارة الصغيرة الغنية بالبترو.

أتت الموجة الثالثة من الإخوان إلى قطر في أعقاب أحداث 11 ستمبر 2001، حيث واجه عناصر الجماعة المقيمين في العديد من دول الخليج مشكلات أمنية مع السلطات في أعقاب أحداث 11 ستمبر بسبب الضغط الأمريكي الأمر الذي دفع الإخوان إلى الهرب إلى قطر الخالية من مثل تلك المضايقات، وظل الوضع في قطر كما هو دون تغيير وظلت الإمارة الصغيرة فاتحة ذراعيها للإخوان.

وأقوى وصول الموجة الثالثة للإخوان في لحظة فاصلة في تاريخ الجماعة في الدوحة في تلك الأثناء، لأنه صادف الجدل القائم هناك بضرورة حل الفرع القطري للجماعة، علماً بأن هذا الخيار الاستراتيجي بدأ في الظهور على السطح عام 1999 حيث كان هناك جزء من الجماعة بالإمارة يضم حوالي 100 من العناصر النشطة للغاية، وبعد سنوات من التفكير، قرروا تحت إشراف القيادي الاستراتيجي جاسم سلطان، حل فرع الجماعة القطري عضواً وإدارياً بدعوى أن بقاء الجماعة في إطار الشكل التنظيمي من شأنه خلق مزيد من المخاوف الأمنية والتنظيمية.

ولكن، في الوقت نفسه، كانت الجماعة تطبق استراتيجية قائمة على التسلل إلى جميع مجالات الحكومة المركزية، وهناك عدة أذرع إخوانية لمشروع جاسم سلطان في المغرب.

ومنذ عام 2003، تحول جزء من الجماعة في قطر إلى شكل من أشكال المفكرين والدعاة التي تنعكس أصداء أفكارهم بقوة لدى الطبقات العليا للسلطة، ومع ذلك ظلت مجموعة أخرى من الإخوان القطريين في الكيان التنظيمي تحت قيادة عبد العزيز محمود، وحافظت هذه المجموعة على استراتيجيات عمل الجماعة المعتادة بدءاً من تنظيم أنشطتهم واجتماعاتهم، والعمل بشكل خاص على استقطاب الشباب. وفي عام

2003، بدأت مرحلة جديدة لتثبيت الجذور المؤسسية للجماعة، حيث فضل البعض أن يذوب داخل كتلة السكان القطريين الصغيرة، على اعتبار أن هذا الانخراط هو عملية أكثر أماناً وأكثر كفاءة من وجود الهيكل الهرمي المعتاد للجماعة.

هذه التطورات التكتيكية، مع وجود جزء من الجماعة معلن وجزء آخر سري، منح الجماعة مزيداً من حرية التحرك وأكسبها تواجداً قوياً داخل السلطة سواء من خلال قطاعات التعليم، أو من خلال التواجد الإعلامي المهم عبر قناة «الجزيرة» على وجه الخصوص وكذلك من خلال نشر أيديولوجية الجماعة بفضل أموال قطر بكل اللغات وفي الأركان الأربعة لكوكب الأرض.

ينهى محمد اللوزي تقريره عن سيطرة الإخوان من دولة قطر بالإشارة إلى أن قطر تمول كثيراً من التنظيمات الإسلامية المرتبطة بجماعة الإخوان، في فرنسا وأوروبا، مثل تجمع مسلمي فرنسا CMF ومساعدة العديد من الشخصيات المؤثرة، مثل طارق رمضان من هذا الفصل، إذن، تقديم نظرة عامة حول تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في مصر، مع بيان ظروف النشأة والتسمية، والوظائف المرتقبة، ورصد مراحل التوسع الانتشار في الخارج، وتتبع مراحل البناء الهيكلي والتنظيمي للتنظيم. وكذا موقف التنظيم من قضايا الوطنية والقومية وغيرها.

وسأوقوف عند أولى المنعطفات التاريخية التي ستؤثر في مسار وأداء التنظيم، والإحالة على منعطف أحداث 11 شتنبر 2001، ومعها تعامل الفرع المغربي للتنظيم مع هذه الأحداث.

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون وتفجيرات
نيويورك وواشنطن

كان تاريخ 11 ستمبر 2001، حدثاً تاريخياً في تعامل الإدارة الأمريكية والدول العربية الإسلامية مع الجماعات الإسلامية، وإن كنا نلاحظ أن تعامل الإدارة الأمريكية والإدارات العربية الإسلامية مع الجماعات الإسلامية له في الواقع، طبيعة مختلفة مقارنة مع الجماعات الجهادية، وذلك حسب ما أكدته مجموعة من التقارير التي صدرت عن مراكز الأبحاث الأمريكية.

ساهمت اعتداءات 11 ستمبر 2001 في ظهور مجموعة من الإكراهات الجديدة التي واجهت المشروع الإسلامي الإخواني، وانخرطت أنظمة عربية وإسلامية في المواجهة أو التعاطي مع استراتيجيات متنوعة، ومنها (استراتيجيات) عبرت عنها بعض التقارير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية ودافعت، بصورة محددة، عن أحزاب «الإسلام السياسي»، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في إطار مواجهة العمل الإسلامي الجهادي، خاصة أن الإسلاميين المتورطين في هذه الاعتداءات ينتمون إلى «السلفية الجهادية»، مثلما يوضح توماس غيغهامر.

واستفادت أحزاب الإسلام السياسي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين والتنظيم العالمي للإخوان، من نتائج هذه الاعتداءات، لأنها معنية بتطبيق السياسات التي بلورتها الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بتعاون مع بعض الدول العربية، في مواجهة الجهاديين، وذلك في إطار مشروع عالمي أطلق عليه «الحرب على الإرهاب».

ومباشرة بعد وقوع هذه الاعتداءات الإرهابية، سلط الإعلام العالمي الأضواء على قضايا العالم الإسلامي: حقيقة الدين الإسلامي، طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم في الوطن العربي والعالم الإسلامي، الوهابية، الجماعات الإسلامية، وضعية المرأة، واقع الحريات والديمقراطية، وغيرها من القضايا المثارة من قبل ولكن تناولها بعد هذا

التاريخ أصبح أكثر حدة.

وتحدثت بعض مراكز الدراسات الأمريكية عن هذا المشروع، وفي مقدمتها «معهد راند»، أما تطبيقه، فتم بأدوات سياسية ودينية وإعلامية عربية وإسلامية، عبر سياسات ومشاريع تم تفعيلها في منطقة الشرق الأوسط.

وأعتقد أنه من المهم التوقف في هذا الصدد عند وثيقتين:

أ - كتاب «ما بعد الجهاد: أمريكا والصراع من أجل الديمقراطية الإسلامية»، وهو كتاب ألفه القانوني الأمريكي نوح فيلدمان، وهو محرر المسودة الأولى للدستور العراقي الجديد بعد الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين.

ب - تقرير «معهد راند» الذي يعتبر من التقارير الغربية الأولى التي أطرت القبول الأمريكي لتولي الإسلاميين الحكم في الدول العربية خاصة، وكما أشار إلى ذلك سعد الدين إبراهيم، فإن العديد من «التقارير التي أرسلتها السفارة الأمريكية السابقة بالقاهرة آن باترسون، أكدت أن الجماعة هي القوة الوحيدة المنظمة والقوية في مصر، ولديها القدرة الكبيرة على التأثير في رسم مستقبل الشرق الأوسط، بالإضافة إلى نجاح رموز الجماعة في إقناع واشنطن بقدرتهم على هذا التأثير خلال الزيارات والاتصالات المتبادلة، ما جعل رهان واشنطن عليهم كبيرا».

وبدوره، سبق لعميد الصحافيين العرب محمد حسنين هيكل، أن توقف عند العلاقة بين الإخوان وواشنطن، في حوار مع قناة «سي. بي. سي» المصرية، وقال إن الإدارة الأمريكية عقدت اجتماعات منتظمة مع قيادات الجماعة منذ عام 2007، ورأى أن إنكار هذه الاجتماعات لا يفيد لأن «المحاضر موجودة» على حد قوله، معتبرا أن دعم الولايات المتحدة للإخوان ليس وليد اللحظة، ومشيرا إلى أن واشنطن ترى منذ خمسينيات القرن الماضي أن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تُحكم بالدين، وأن الأمريكيين يعتبرون الثقافة الدينية المتجذرة في المنطقة بإمكانها أن تخلق نوعا من الاستقرار.

ولكن إذا كان محمد حسنين هيكل يعيد العلاقة بين الطرفين إلى عام 2007، فإن كاتبنا كنديا، هو آيان جونسون، الكاتب الصحفي الشهير في «وول ستريت جورنال»

والحائز على جائزة بوليتزر عام 2001، كتب تحليلا يذكر فيه تاريخ العلاقة بين الإخوان والمخابرات الأمريكية. ويؤكد الكاتب أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بما فيها إدارة الرئيس أوباما، ترى أن جماعة الإخوان من الجماعات التي يمكن للغرب التعامل معها «حتى لو أنكر تلك الاتصالات البيت الأبيض رسميا» كما أشار إلى ذلك الكاتب والباحث رفعت سيد أحمد في مقالة مرجعية عن هذا الموضوع. بل إن الكاتب الكندي يُرجع التحالف بين الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية إلى الخمسينات، من خلال الاتفاق على قضايا متنوعة مثل مواجهة الشيوعية وتهدئة بعض التوترات الموجودة في أوساط الأوروبيين المسلمين.

وفي كل مرة نرى نفس القادة الأمريكيين يقررون أن الإخوان يمكن أن يكونوا مفيدين وذوي قدرات مهمة على مراعاة الحسابات الأمريكية. ويذكر إيان جونسون في تحليله عن العلاقات بين الإخوان وأمريكا، أن إدارة بوش وضعت استراتيجية في التعامل مع الجماعات القريبة أيديولوجيا من الإخوان، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تتنبه لبروز الإخوان كقوة سياسية إلا منذ عام 2005 في مصر وفي دول أخرى، حيث شرعت في بذل جهودها لخطب ودهم. ويذكر الكاتب مثالا لهذا التعاون أو لخطب الود كما يقول، حين نظمت الخارجية الأمريكية في عام 2006 مؤتمرا في بروكسيل بين الإخوان المسلمين في أوروبا والمسلمين في أمريكا الشمالية، ممثلين في الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، التي تعتبر قريبة من الإخوان المسلمين. وقد تم هذا التوجه اعتمادا على تحليلات للمخابرات الأمريكية «السي آي إيه» التي وصف أحد أعضائها إعجابه بالإخوان المسلمين في الديناميكية الداخلية بين أعضائها، والتنظيم، وإعلامهم الذاتي.

أما بالنسبة لإدارة بوش فقد كانت تضم بين أعضائها من شاركوا في وضع تلك الاستراتيجية في التعامل مع الإخوان في الإدارة السابقة.

في السنوات التي أعقبت هجمات الحادي عشر من شتبر غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من الإخوان، حيث أعلنت على لسان جورج دبليو بوش أن الولايات المتحدة تواجه حربين: الأولى مع العالم الإسلامي، والثانية مع موجة الكراهية من قبل الأقليات الإسلامية في عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا، وفرنسا، ودول أخرى سبق

لبعض أعضاء الإخوان المسلمين البارزين أن أعلنوا أنهم يدعمون الإرهاب حسب الكاتب إيان جونسن.

وفي نهاية التقرير الذي كتبه جونسون على موقع «نيويورك ريفيو أوف بوكس» بحث إدارة أوباما على التعامل مع الإخوان المسلمين بصورة جديدة. فمنذ نصف قرن تعامل الغرب مع الإخوان لتحقيق مكاسب تكتيكية قصيرة الأمد، وبعدها دعم الغرب العديد من الحكومات المستبدة التي حاولت أن تزيل جماعة الإخوان، والآن ونحن نرى الحكومات تترنح الواحدة تلو الأخرى، فإن الغرب ليس لديه أي خيار آخر إلا أن يدعم هؤلاء، ذلك أنه بعد عقود من الكبت، كما يقول، تظهر واحدة من الجهات الفاعلة والدائمة والثابتة، هي جماعة الإخوان المسلمين، وفي رؤيتها مزيج من الأصولية والأسلوب السياسي الحديث، كما انتهت إلى ذلك دراسة للباحث رفعت سيد أحمد.

11 شتبر 2001 وعلاقة الغرب بالإسلاميين

لقد شكلت هجمات الحادي عشر من شتبر محطة بارزة، كان لها أثرها البارز على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول العربية والإسلامية، وبالجماعات الإسلامية، داخل هذه الدول وخارجها. ويبدو أن التنظيم الإخواني في صلب هذه التداعيات، كما أنه على الأرجح استفاد من النتائج المتوخاة عن السياسة الدولية بشكل عام، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية في الحرب على الإرهاب بشكل خاص.

سأتوقف عند كتاب نوح فيلدمان، الذي يمكن اعتباره أحد مهندسي السياسة الأمريكية في مراكز إنتاج الأفكار وباحثا يقدم خدمة لمصالح الجماعات الإسلامية التي تريد الانخراط في العمل السياسي. وفيلدمان، باحث أمريكي يهودي أرثوذكسي، أستاذ للقانون بكلية الحقوق بجامعة نيويورك، حصل على درجة الدكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة أكسفورد الانجليزية، وهو مؤلف كتاب عنوانه «بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية»، عمل مستشارا لوزارة الخارجية الأمريكية بعد غزوها لأفغانستان عقب أحداث 11 شتبر، وكان المسؤول الأول عن صياغة مسودة الدستور

الأفغان المعمول به حالياً هناك، كما عين مستشاراً دستورياً للحاكم الأمريكي في العراق «بول بريمر» عقب سقوط بغداد بأيام في أبريل عام 2003، وهو من قام بصياغة مسودة الدستور العراقي المؤقت في مارس 2004 ثم أصبح دستورا دائماً بعد إستفتاء الشعب العراقي عليه في دجنبر عام 2005 وهو من أشرف على وضع دستور مصر وتونس كذلك.

وفي كتابه، يتحدث نوح فيلدمان عن «الإسلام الحدائي والسياسي، في إيران، تركيا، إندونيسيا»، قبل التوقف عند الوضع في السعودية، الأردن، المغرب، مصر، العراق وليبيا.

ويمكن اختصار أطروحات فيلدمان حول إدماج الإسلاميين في العمل السياسي كالتالي: ينبغي على الحكومات الأمريكية أن تدفع بخيار الإسلاميين المعتدلين وأن تسمح للأحزاب السياسية الإسلامية أن تخوض انتخابات حرة، تستحق تجربة الديمقراطية الإسلامية أن تعطى فرصة، ويأخذها حماس لقول: «إن الإسلاميين الديمقراطيين هم أفضل أمل في مستقبل العالم الإسلامي، وهم يستحقون إعجابنا ودعمنا»، ويذهب فيلدمان إلى أن الإسلاميين إذا أعلنوا عن قيام الدولة الإسلامية بعد وصولهم إلى السلطة، فإن هذه الدولة ستكون أكثر ديمقراطية من الأنظمة القائمة، ويقصد بالدولة الإسلامية هنا، دولة يقودها حزب إسلامي إخواني بالتحديد وليس حزبا إسلاميا سلفيا، لأن الجماعات السلفية حينها لم تكن معنية بتأسيس الأحزاب السياسية.

ويرى فيلدمان أن القانون في العالم الإسلامي قد يكون نوعاً من الشريعة، وأن أفضل وسيلة لإعلاء تلك الشريعة هي عودة نوع من علماء الإسلام إلى لعب دور الرقيب والضامن لاحترام الشريعة. ووفق نظرية فيلدمان فإن المطلوب هو أنظمة ذات مرجعية إسلامية لنظام الحكم، بدون تطبيق فعلي لأحكام الشريعة الإسلامية. ودولة «خلافة إسلامية» دون أن تكون هناك وحدة إسلامية، وسيادة القانون الإسلامي مع عدم تفعيل جوهر ذلك القانون.

لقد لاحظ الكاتب هشام الهيشان أن تصور فيلدمان لتأسيس دولة مدنية مرجعية إسلامية، هو «نفس المشروع الذي تتبناه، على الأقل في العلن، جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، و«مجلس الثورة» في ليبيا عشية إسقاط

نظام القذافي، وكذلك الحركات الإسلامية في المغرب والأردن، حيث أصبح الإسلام السياسي في معظم أرجاء العالم العربي يُطالب فقط بالتنقيص على المرجعية، دون الإصرار على التطبيق الفعلي للشريعة، وينادي بدولة ذات طبيعة إسلامية، مع استبعاد كامل لفكرة دولة الخلافة الواحدة الموحدة. وبذلك فإن هذه الجماعات الإسلامية تتوافق تماماً مع تصور فيلدمان للشرق الأوسط الجديد، ولكن مع إختلاف الدوافع: وهذا عين ما ينادي به فيلدمان الذي يؤمن بأنه يمكن تحويل العالم الإسلامي من أعداء إلى شركاء عن طريق هذه الجماعات التي يجب تمويلها وحشد الدعم الإعلامي والشعبي لها في الأماكن التي توجد فيها، حتى تكون البديل والحليف الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية. ويقول فيلدمان إنه من خلال هذه الجماعات يمكن القضاء على الإرهاب الإسلامي، بل وحتى إنهاء حالة العداء الشعبي لدولة إسرائيل، إذا قام الغرب بمنح الأحزاب الإسلامية شيئاً من الشرعية وعاملها بدرجة أكبر من الاحترام والثقة.

وفي النهاية يرى فيلدمان أن هذه الجماعات الإسلامية بشقيها الإخواني والسلفي، سوف تصبح أكثر نفعا للغرب إذا تحولت من نظام الدول الوطنية المستتبدة الفاشلة حسب رأيه إلى أنظمة عادلة تحترم القانون.

وشدد فيلدمان في حوار أجراه موقع سويس أنفو على أنه من «المؤمنين تماماً بأن الشريعة الإسلامية تتماشى مع حُكم القانون، لأن نظام الشريعة يستند إلى سيادة القانون وإلى فكرة أن الجميع مسؤول عن احترام شرع الله والتمسُّك به، ولم تستثن الشريعة الإسلامية الحاكم من تلك المسؤولية ولا من احترام القانون، وفي حال انتخاب زعماء إسلاميين يؤمنون بتوفير المساواة بين الرجل والمرأة، وبين المسلم وغير المسلم، كما تطرح حركات إسلامية عديدة حالياً، فسيكون بوسعهم إقامة دولة إسلامية حديثة تتماشى مع نُظم الحكم الدستورية الديمقراطية».

كانت طروحات فيلدمان هي الوجه القانوني والسياسي لترتيبات ما بعد الحرب، وإن كانت تبدو تشاركية مع الفكر الإسلامي وحركاته السياسية، وذلك بالنظر إلى ما يسيطر على عقليات أصحاب القرار والإعلام من عدائية تجاه الحركات الإسلامية ومفكرها. ولعل واحدة من أهم التطورات التي فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية

في العراق، بعد إعدام صدام حسين، هي النهوض القوي لسيطرة الشيعة، حيث سارع رجال الدين في بغداد وجنوب العراق إلى ملء الفراغ الناشئ عن سقوط السلطة المركزية، إضافة إلى قيادات سنية مثل أحمد الكبيسي، وذلك في الوقت الذي بدت فيه القوات الأمريكية قد فشلت بملء ذلك الفراغ، وتحقيق أمن السكان المدنيين.

ويذكر فريدمان مجموعة من الأسماء الإسلامية، سياسية وفكرية، منها أستاذ القانون الإسلامي في الولايات المتحدة خالد أبو الفضل، راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الإسلامي، والشيخ يوسف القرضاوي، والكاتب الصحفي فهمي هويدي، والباحث الإيراني عبد الكريم سوروش من الذين يعتبرهم في مقدمة المدافعين عن رؤيته بخصوص مصالحة الإسلاميين مع الديمقراطية.

يصف فيلدمان الإسلاميين الذين يؤمنون باللعبة الديمقراطية بـ«الإسلاميين الديمقراطيين»، ويطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تدفع بخيار الإسلاميين المعتدلين وأن تسمح للأحزاب السياسية الإسلامية بأن تخوض انتخابات حرة، بل ويدعو إلى فرض الديمقراطية ولو كانت ديمقراطية إسلامية كما يسميها، عن طريق القوة، ولو كانت العسكرية، كما يتهم فيلدمان الولايات المتحدة بخيانة مبادئها عندما تقترب خطأ كبيرا عبر تحالفها مع الحكام المستبدين في المنطقة، داعيا الإدارة الأمريكية إلى تشجيع تغيير حتمي في تبني خيار الإسلاميين، لأن ذلك من صلب اهتمامات ومصالح الولايات المتحدة نفسها، مثلما انتبه له الباحث عمر العمري عندما كتب عن زواج المتعة المستمر بين الإخوان وأمريكا.

بالنسبة للباحث المصري رأفت السويركي، تشبه مبادرة فيلدمان «امتصاص فائض القوة، المتلبس بشكليات العقيدة وظاهرها وفهمها الإنساني القديم، لفرض غطها عبر إعادة إحيائها من جديد، فتدخل المساحة كلها في حالة الاحتراب الذاتي، وكفى الغرب شر الاقتتال معها: إن مشروع فيلدمان المُتبني لتمكين أحزاب الإسلام السياسي، هو ما يعبر عن «فقه الغرب» في تفعيل هذا السلاح وتوظيفه لامتصاص عناصر التشدد من كل دول العالم إلى المنطقة العربية الإسلامية، بدعوى إعادة بناء وتفعيل تطبيق الشريعة بها، وفضلا عن ذلك، إخراج الغرب أو الآخر من معادلة الصراع، لأنه يساعد هذه الجماعات



العقدية في التمكن من بلدانها، وهذا جهد يشكرونه عليه من وجهة نظرهم ومسلكتهم السياسي الانتهازي، وكذلك تعطيل نظام الدولة الوطنية عن تشكيل سياجات مضادة للغرب، تنمويا، لتنتهي من وجهة نظر فيلدمان، لعبة ما يُسمى «صراع الحضارات».

إن أطروحات فيلدمان تقوم على أن «العالم الإسلامي هو الشريك الأمثل للحضارة الغربية»، فلا يرى العالم الإسلامي كخصم في صراع الحضارات، لأنه «إذا ما تم وضع جماعات إسلامية بأدوات وتحالفات غربية ولكنها تحمل شعارات إسلامية على رأس هرم السلطة في عدة بلدان، وإن نجحت التجربة يتم تعميمها على أكبر عدد ممكن من الدول العربية والإسلامية، وحينها ستكون هذه الأمة شريكا أو حليفا محتملا في النظام العالمي الجديد. ويرى فيلدمان أن «الحل الأمثل لاحتواء العالم الإسلامي وتفادي صراع الحضارات، والقضاء على الإرهاب الإسلامي، بل وتوفير مناخ مناسب لاستمرار أمن دولة إسرائيل، كل هذا ممكن إذا أمكن استعادة دولة الخلافة الإسلامية».

ومن الردود التي صدرت ضد فيلدمان، نجد مقالا لمارتن كرامر من جامعة جورج تاون، حرره بعد مرور شهر بالضبط على سقوط بغداد بين أيدي القوات الأمريكية، ومارتن كرامر معروف عنه التلمذ على أدبيات برنارد لويس، ومعروف عنه عدم التدقيق حينها بين مختلف الحركات الإسلامية.

وفي إطار رده على جون إسبوزيتو وفيلدمان، حول مطالبتهم بإشراك الإسلاميين، يُشكك مارتن كرامر في مواقفهما ويستشهد بمواقف الإسلاميين المعتدلين الذين رفضوا التنديد باعتهاءات 11 ستمبر، كما أكد على تصاعد حدة العنف الإسلامي القتالي بسبب هذا التأييد الضمني للإسلاميين المعتدلين الموجه للإسلاميين المتشددين، بمعنى أن المعتدلين يتحملون جزءا من المسؤولية المعنوية في أي أحداث عنف صادرة عن إسلاميين متشددين، ما داموا يصرون على عدم التنديد بتلك الأعمال.

ولكن إذا صحت هذه الافتراضات، فتصح شكوك كرامر بخصوص إصرار الإسلاميين المعتدلين على عدم تأييد أحداث العنف والإرهاب، ومعه التشكيك في جوهر ما يدعو إليه فيلدمان: هل يمكن للإسلاميين أن يتعايشوا مع الديمقراطية؟

إن هذه الأطروحات لا تتعلق بالإسلاميين في العراق الشيعي، بل تعبر أكثر عن رؤية أمريكية جديدة في التعامل مع الجماعات والأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية ككل، من منطقة الخليج العربي إلى المغرب العربي من جهة، والإسلاميين في المجال الإسلامي من جهة ثانية، وخاصة في القارة الآسيوية، التي كانت مسرح أولى الردود العسكرية الأمريكية على المتعاطفين مع جماعات «القاعدة» المتورطة في 11 شتبر 2001. وهكذا عرفت أولى السنوات التي أعقبت تلك الاعتداءات تطور العلاقات الأمريكية الاخوانية، وخاصة الزعامات ذات الميول الإسلامية في بعض الدول مثل رباني وعبد رب الرسول سيف في أفغانستان، وكذلك رجب أردوغان في تركيا، خاصة بعد أن استقبلت أنقرة الدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها، ومن قبلها قاعدة أنجريك التي انطلقت منها الطائرات الأمريكية لقتل أطفال أفغانستان والعراق.

وفي الأفق ذاته، صرح جيفري فيلتمان، كبير مستشاري وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون التغيرات في العالم العربي، أن الإخوان المسلمين في مصر أبلغوه أنهم يفهمون ما هي أهمية الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل وأنهم لا ينوون إلغائها. وقال في مقابلة خاصة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية: «إن الإدارة الأمريكية وفي اتصالاتها مع الإخوان تضع هذه القضية على رأس اهتماماتها، وتعتبر الحفاظ على المعاهدة جزءاً من المصلحة الأمريكية»، وأضاف: «لقد توصلنا مع الإخوان إلى تفاهم واضح بأن يحترموا معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية، وقد خرجنا بالانطباع بأنهم يدركون ويفهمون أهمية هذه المعاهدة. ومن جانبنا نوضح لهم بأن الحفاظ على هذه المعاهدة يوفر لمصر الاستقرار».

لم تمنع الولايات المتحدة في أن تحل الحركات الإسلامية المعتدلة السائرة على نهج الإسلام الليبرالي الأمريكي محل الديكتاتوريات الأقلية في تونس (النهضة)، ومصر (جماعة الإخوان المسلمون)، وليبيا (الإخوان)، واليمن (حزب الإصلاح الإسلامي)، وسورية (جماعة الإخوان)، بل تستخدم فلسفة «اضربوا هؤلاء بهؤلاء»، مثلما يشرح مقال «النهضة وأخواتها في أدبيات مراكز الضغط الأمريكية»، وهذا منطق منسجم مع ضوابط العقل السياسي البراغماتي، نسبة إلى الفلسفة البرغماتية للفيلسوف الأمريكي وليام جيمس. وفي هذا الإطار، يجب قراءة دلالات زيارة القيادي الإخواني التونسي راشد الغنوشي إلى

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى واستقبال القيادي الإخواني الآخر، حمادي الجبالي للسيناتور الأمريكي جوزيف ليبرمان بعناق حار، إذ كانت تلك إشارات واضحة إلى التقارب الذي أوصت به مراكز الضغط السياسي إدارة الرئيس أوباما.

بدأ أن الغرب الأمريكي حَول مساره عن الجيوب العلمانية التي ساهم في تمويلها لعدة عقود، لأنها بلا شعبية، فهي محض تجمعات نخبوية لا قدرة لها على الحشد، ولذلك لم يكن يُخفي إعجابه بالنموذج الماليزي الذي طوّره مهاتير بن محمد؛ والذي دمج ماليزيا في الاقتصاد الرأسمالي، ولم يتخل الغرب عن تشككه في إمكان تصدير النموذج، حتى وهو يقرب صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، حيث كان أردوغان المؤثر الذي سيعيد تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد «استطاعوا تحقيق الإجماع اللازم لدعم مشروعاتهم ذات الطبيعة العلمانية المحافظة، وازداد اندماجهم في المنظومة الرأسمالية الغربية بتوالي نجاحاتهم في تفكيك الدولة الشوفينية الصلبة، بفسادها، لحساب دولة رخوة. لم يكتفوا بتفكيك وتحييد المؤسسة العسكرية، بل عملوا على تنمية الإجماع الشعبي. والأهم من ذلك كله أنهم ليسوا معادين للغرب، ولا لنمط معيشته الاستهلاكي، بل يطمعون في اللحاق بركبه. لقد كانت هذه هي نقطة التحوّل التي أثبتت إمكان دعم وتطوير «إسلام ديمقراطي مدني» متوافق مع الحداثة الغربية، إسلام أمريكي. وكان عامل الترويج الأهم لميزان هؤلاء الإسلاميين هو إيمانهم باقتصاد «السوق الحر»، ومن ثمّ ترحيبهم بدمج الاقتصاد الوطني في المنظومة الرأسمالية العالمية، واستكمال تفكيك بقية الجيوب الصلبة في الدول المهلهلة التي استولوا على أنظمتها، لاكتمال تحويلها إلى أنظمة رخوة، وذلك برغم ديباجاتهم التي تنطوي، من باب الاستهلاك المحلي والتنظيمي». على قدر من الصلافة. وهذا تطور منسجم مع ما تحدث عنه «وثيقة التمكين» التي حررها القيادي الإخواني خيرت الشاطر، وتوقفت عند تعامل الجماعة مع قوى العالم الخارجي، خاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشارت أهمية إشعار الغرب — وأمريكا على وجه الخصوص — بأن الإخوان لا يمثلون خطرا على مصالحهم، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند «التمكين»؛ لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط.

الكتاب الثاني من كتب فيلدمان في إطار تقريب وجهات النظر الإخوانية

للمسؤولين الأمريكيين، هو كتاب «سقوط الدولة الإسلامية وقيامها»، وصدر في عام 2008.

إن المقصود بالدولة الإسلامية في عنوان نوح فيلدمان هو الدولة التي تسعى إليها أحزاب الإسلام السياسي، أي دولة شريعة، ولكن ليست الشريعة كما تبدو في أذهان الغربيين، وبعض المسلمين العلمانيين كما يصفهم، أي دولة قائمة على حجب النساء، وإيقاع العقوبة البدنية على السارقين والزناة، بل هي القانون، وليس أي قانون، إنه القانون الإلهي الذي حكم الدولة الإسلامية. بالنسبة إلى فيلدمان، فإن الدعوة إلى دولة إسلامية هي دعوة إلى قانون. والسبب الذي يجعل جمهورا واسعا في العالم الإسلامي اليوم يجد للدعوة إلى دولة إسلامية صدى كبيرا، حتى ربما عند من لا يرغبون على المستوى الشخصي في اعتناق حياة التقوى الإسلامية الصارمة، هو أنهم يفهمون أن إخفاقات دولهم لا يمكن معالجتها إلا بالالتزام من جديد بفكرة أن القانون هو الذي يصنع الحاكم وليس العكس.

كما يتوقف فيلدمان عند التحديات الدستورية التي سيواجهها الديمقراطيون المسلمون عندما تسنح لهم الفرصة لتحديد شكل الدولة الإسلامية الجديدة، وقد لخصها في تحديات إضفاء الطابع الديمقراطي والمؤسسي على الشريعة. حيث إن إضفاء الطابع الديمقراطي والمؤسسي على الشريعة الذي تفكر فيه الدولة الإسلامية الجديدة يشكل محاولة لإحياء الدولة الإسلامية باعتبارها دولة قانونية من خلال المؤسسات التي منحتها مبررا وتسمح لها بالحكم بواسطة القانون. ولكن التحدي الذي يواجهه الدستور الإسلامي الجديد يأتي من الشك في تعيين المكلف بتحديد معنى الشريعة وبأية سلطة. ففي الدولة الإسلامية القديمة، كانت هناك سلطة العلماء، وكانت شرعية الحاكم تستمد من الشريعة نفسها. لكن من تراه يكون الآن مصدر السلطة التي كان يمثلها العلماء في الماضي؟ هل هو الجمهور الذي ينتخب الهيئة التشريعية (البرلمان)؟ إذا كان الأمر كذلك، من الذي يرخص للجمهور ككل أحقية تفسير الشرع الإلهي؟ هل هي الهيئة التشريعية نفسها التي يرخص لها الدستور؟ ماذا عن قضاة المحكمة العليا؟ وفي الأخير، أين هو موقع العلماء أنفسهم الذين لا يزالون موجودين، وإن في ظروف أقل بكثير؟

ويدافع فيلدمان عن نجاح الحركات الإسلامية بمقدرتها على تأسيس مؤسسات

قضائية ودستورية فاعلة تحظى بثقة الناس في حيادها واستقلاليتها، وتقوم بالدور التقليدي الذي كانت تقوم به طبقة العلماء والفقهاء في التاريخ الإسلامي. كما يرى فيلدمان أن الغرب والولايات المتحدة عليهما مساعدة الإسلاميين وغيرهم على إقامة دولة القانون التي يسير بها القانون وحده وليس الجهاز التنفيذي في الدولة، وذلك بعقد المؤتمرات وتدريب القضاة والقانونيين إن كانت بغية الإسلاميين إقامة العدل والمساواة بين الناس حتى لو كان ذلك من منظور الشريعة الإسلامية. ويرى أن الأمر ينبغي النظر إليه كمشروع يتدرج في الكمالات خطوة بعد أخرى حتى تتحقق مشروعية الحكم وتقوم على أساس القانون الذي لا يحايي أحدا. ذلك هو نقيض الاستبداد المتسلط في الشرق الأوسط والذي بدأ لحسن الحظ يخلي الساحة لنظم يُرجى منها أن تحصر على الحريات والعدل، وأضاف أنه «آن الأوان للمراقبين خارج العالم العربي، في أوروبا وخاصة في أمريكا، على قبول ما قَبَلَهُ أصلاً أغلب المراقبين في الداخل، وهو أن الأحزاب السياسية الإسلامية أصبحت واقعا في المجال الانتخابي العربي»، خاصة أن الواقع سيفيد بأن «الإسلاميين مستعدون لاستخدام الوسائل الانتخابية غير العنيفة حتى حين لا تكون الانتخابات الحرة غير متوافرة، ولا يمكن اليوم أن يتصور المرء السياسة الأردنية من دون جبهة العمل الإسلامي، وهو حزب سياسي مرتبط بالإخوان المسلمين، ولا يمكننا اليوم أن نفهم السياسة المغربية من دون فهم الدورين اللذين يضطلع بهما حزب العدالة والتنمية الإسلامي وجماعة العدل والإحسان».

ولهذا جاء دفاع نوح فيلدمان عن الإعلان الدستوري للرئيس المصري السابق محمد مرسي حيث اعتبر أنه «إنقاذ للديمقراطية المصرية الوليدة»، ونفى أن تمثل هذه الخطوة أي توجه نحو الديكتاتورية، متهما المحكمة الدستورية العليا في مصر بممارسة دور انقلابي على الشرعية والتحالف مع المؤسسة العسكرية، وأضاف أن «مخاوف المتظاهرين والمتشككين مبالغ فيها، فنحن لسنا بصدد مشهد في فيلم ما يكتشف فيه المشاهدون بأن الرئيس المنتخب ديموقراطيا هو طاغية ديني». كما اعتبر أن «المشكلة تكمن في أن مؤسسة الرئاسة لم تشرح الإعلان الدستوري بشكل جيد، ولكنها عادت لتأخذ خطوة أولى لتصحيح هذا الخطأ بإعلان أنه يقتصر على «الأمر السيادة» وبالأخص حماية الجمعية التي تكتب الدستور المصري»، كما أكد أن «مخاوف العلمانيين في مصر والخارج مفهومة»، ولكنه استدرك قائلا: «إنه على الرغم مما بدا عليه الأمر، فإن مرسي فعل

ذلك من أجل الحفاظ على الديمقراطية الانتخابية، بإعلان مرسى الدستورى لا يمثل سيناريو (الرجل الواحد، والصوت الواحد، والمرة الواحدة) الذى يعتبره الكثيرون أمرا حتميا عندما يصعد حزب إسلامي إلى السلطة عن طريق الديمقراطية، ولكن ينبغي على المرء أن ينظر إلى السياق الكامل للثورة المصرية المستمرة بشكل صاخب، والدور المثير للشكوك الذى لعبته المحكمة الدستورية في مصر».

لقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس غير ما مرة في حوارات صحفية عن عدم خوفها من الإسلام السياسي، وقالت إجابة عن سؤال تقليدي تشبث به الديكتاتوريات في المنطقة من أن الحرية ستقود الإسلاميين إلى السلطة وستؤدي بالتالي إلي الاضطراب، ذلك أن المنطقة غير مستقرة على أية حال وإنها تفضل الإسلاميين على الأنظمة القمعية، وقالت في محاضرة بالجامعة الأمريكية في القاهرة بالحرف: «لقد سعت الولايات المتحدة لمدة 60 عاما من أجل تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط لكنها لم تحقق أيًا منهما. والآن نحن ننتهج أسلوبا آخر، فنحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب». وجارها في ذلك عدد من المسؤولين العرب منهم وزير خارجية قطر الذي أعلن في حوار تلفزيوني إنه لا يعارض وصول الإسلاميين إلى السلطة.

تأكد المراقبون من وجود تقارب بين الإدارة الأمريكية والجماعات الإخوانية، في عدة مناسبات، ومنها وثائق «ويكيليكس»، خاصة الوثيقة التي تحمل رقم (CAIRO6474_ A6) لعام 2006، حيث انصبت على الرغبة الأمريكية في معرفة القوانين الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما ترجمته صحيفة «الشروق» المصرية ونشرته «شبكة البصرة» بتاريخ الاثنين 15 أبريل 2013، فيما كشفت زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر والوفد المرافق لمقر الإخوان المسلمين في القاهرة، عن التوقيع على اتفاقية خلال اجتماع سري مغلق، قبيل الانتخابات التي خاضها الإخوان المسلمون.

الإخوان في أبحاث مراكز الدراسات الأمريكية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد استفاد التنظيم العالمي للإخوان من نتائج الاعتداءات الإرهابية لـ 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية كما واكبت ذلك وحللتها مختلف مراكز الدراسات والأبحاث في الدول الغربية، وهذه وقفة مع بعضها للتفصيل أكثر في الموضوع الذي يشغلنا في هذا الكتاب.

بعد سنوات قليلة من الاعتداءات الإرهابية لـ 11 سبتمبر، صدر عن مركز «راند» تقرير في 2007 بعنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، ويقدم توصيات للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة الجناح الإسلامي المعاصر، عن طريق دعم قيام شبكات وجماعات تمثل الجناح الحداثي والليبرالي والإسلام السياسي في العالم الإسلامي، لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار الجماعات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل بأنها «جماعات متطرفة». كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليست مفاهيم إسلامية.

ووضع هذا التقرير الملامح الرئيسة التي يمكن من خلالها التعامل مع الجماعات الإخوانية:

1- **القبول بالديمقراطية:** يعتبر التقرير قبول قيم الديمقراطية الغربية مؤشرا على التعرف على المعتدلين؛ فبعض المسلمين يقبل بالنسخة الغربية للديمقراطية، في حين أن بعضهم الآخر يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية؛ خصوصا مبدأ الشورى ويرونه مرادفا للديمقراطية. كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الدولة الإسلامية.

2- **القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين:** وهنا تشير الدراسة إلى أن أحد الفروق الرئيسة بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة. تؤكد الدراسة أن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان.

3 - احترام حقوق النساء والأقليات الدينية: تشير الدراسة إلى أن المعتدلين أكثر قبولاً بالنساء والأقليات المختلفة دينياً، ويرون بأن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها؛ نظراً لاختلاف الظروف الراهنة عن تلك التي كانت موجودة إبّان العهد النبوي.

4 - نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: تؤكد الدراسة على أن الإسلاميين المعتدلين يؤمنون كما هو الحال في معظم الأديان بفكرة «الحرب العادلة».

الفصل الثالث

**التنظيم العالمي للإخوان المسلمين
و«الربيع العربي»**

لا زالت أحداث «الربيع العربي» في مخاض متواصل على أكثر من صعيد، ولعلها بسبب ذلك تقف اليوم وراء مراجعة بعض المفاهيم السياسية، ومنها بصورة خاصة مفهوم الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في مقدمة الجماعات الدينية.

ويمكن أن نشير إلى ذروة تلك التفاعلات المحتملة من خلال محطتين: الأولى مع صعود جماعة «الإخوان المسلمين» للحكم في مصر، على هامش نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يومي 16 و17 يونيو 2012، والثانية مع ثورة 30 يونيو 2013، مع إسقاط نظام الرئيس المصري محمد مرسي.

الاخوان المسلمون و«الربيع العربي»: فرصة «دولة الخلافة»

مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، عرفت المنطقة العربية منعطفًا سياسيًا سمي بـ«الربيع العربي»، وكانت وراءه عدة أسباب وعوامل داخلية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية.

هناك عدة أسباب تقف وراء اندلاع «الربيع العربي»، جاءت مفصلة في كتاب «وثائق الربيع العربي والصحة الإسلامية» وأتوقف على سبيل المثال بالأسباب الخاصة المرتبطة بالوضع في تونس قبل حادثة البوعزيزي.

ولقد حصر الباحث فاضل العماني أهم هذه الأسباب في عشرة، نذكرها هنا بإيجاز: 1 - اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة؛ 2 - غياب الحريات والحقوق **الحد** 3 - العامل الاقتصادي؛ 4 - تنامي حالة الطبقية

الثائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها؛ 5 - تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي؛ 6 - التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية؛ 7 - تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر لدى الشعوب والمجتمعات العربية بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة والتعليم والتنمية والمرأة؛ 8 - حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (40-15) في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز الملهمة؛ 9 - تنامي حالة الفرز والمقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية على مستوى التنمية والرفاه والبنى التحتية؛ وأخيرا، 10 - غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف.

هناك دراسة تطرقت لأهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في الثورة في تونس، ويمكن التأكيد على أن العديد من أسباب الحراك في تونس تنطبق، مع الاختلاف، على باقي حالات الحراك، ومنها:

1 - الاستبداد السياسي، إذ أن سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتهما في تونس، وازدياد وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول رئيس الحزب حينها، زين العابدين بن علي عام 1987، على إثر انقلاب أبيض قاده على الرئيس الحبيب بورقيبة، كان له الدور الأكبر في الثورة الشعبية التي أطاحت بمجمل الأوضاع القائمة.

2 - الواقع الاقتصادي المتنازم لتونس، خصوصا مناطق الوسط والجنوب التي عانت من التهميش والتجاهل لفترات طويلة، وارتفاع معدلات البطالة، حيث تشير مصادر غير حكومية، ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى أن نسبة البطالة تقدر بـ 50% وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب. أما على صعيد توزيع الثروة، فقد شهدت تونس تباينات متفاوتة، ولكن الثروة بشكل عام - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - تتمركز في يد فئة قليلة على صعيد الحكم في تونس.

3 - الواقع الاجتماعي السيئ للشعب التونسي، خصوصا شريحة الشباب تلك التي تعاني من البطالة وتجدها نفسها غير قادرة على تكوين حياة أسرة جديدة تتماشى مع

تطلعاتها العامة. هذا فضلا عن تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية. كما وتعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب. وتمثل سيدي بوزيد، والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع، والمعاناة المستمرة من البطالة، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية.

4 - الموروث الثقافي والفكري النضالي للشعب التونسي، وهو الذي يتحكم في ذاكرتهم، بل وكان حاضرا بقوة في ثورتهم على زين العابدين بن علي، إذ من بين الشعارات الرئيسية التي رفعت أثناء الثورة ما رددته الناس من شعر شاعرهم أبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر»، وبعض مقولات القائد التونسي فرحات حشاد من قبيل «حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية».

5 - المستوى التعليمي، حيث تتواجد تونس في موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية والتي تبلغ 19% نسبة مرتفعة. وكذلك واقع حقوق الإنسان السيء في تونس، هو الآخر ساهم في اندلاع الثورة، حسب ما أشار إليه الباحث التونسي عربي صديقي.

عندما أضرم الشاب البوعزيزي النار في جسده، يوم 17 دجنبر 2010، لم يتوقع أي خبير أو باحث أو سلطة أو مؤسسة داخل وخارج تونس، أن تنتج عن هذا الحدث كل تلك التطورات التي أفضت، بداية، إلى تصاعد الاحتجاجات في تونس، والضغط على الرئيس السابق زين العابدين بن علي لمغادرة البلاد، قبل أن تنتقل شرارة الحدث إلى بعض دول المنطقة.

وكان من نتائج أحداث «الربيع العربي» وسقوط بعض الأنظمة، إعادة صياغة مجموعة من الدساتير، وتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في جميع الدول التي مر منها الحراك، وبما أن حركات وأحزاب الإسلام السياسي كانت في صف المعارضة، أو مقموعة، فقد وجدت في هذه الأحداث فرصة لكي تتصدر المشهد السياسي والانتخابي، خاصة بعد تراكم مجموعة من الأسباب التي بوأها الرتبة الأولى في أغلب الانتخابات التشريعية التي جرت مباشرة بعد اندلاع «الربيع العربي».



منذ سنة 1928، تاريخ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، ووثائق الجماعة ووثائق أغلب فروع التنظيم العالمي للإخوان، تتحدث عن إقامة «دولة الخلافة»، خاصة وأن تاريخ التأسيس الأصلي للمشروع، يأتي أربع سنوات فقط من سقوط «الخلافة العثمانية» في عام 1924.

إحياء «دولة الخلافة»، هو مشروع جميع الحركات الإسلامية، ولا تخلو وثائق الحركات الإسلامية من الدعوة العلنية إلى إقامة «دولة الخلافة»، أو «إقامة الخلافة على منهاج النبوة»، حسب وثائق جماعة «العدل والإحسان» المغربية، بل إن إقامة «دولة الخلافة»، هو محور مشروع «حزب التحرير» الذي يوجد مقره في بريطانيا ولديه عدة فروع في المنطقة، حتى إن تونس التي مرت منها أولى محطة من أحداث «الربيع العربي»، احتضنت أول مؤتمر دولي لحزب التحرير في شمال إفريقيا، ودعت فيها الفصائل الإسلامية المشاركة، من الإخوان والسلفيين، إلى النضال من أجل إقامة «دولة الخلافة».

فقد أصدر حزب التحرير في تونس بيانا في اليوم التالي لسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتقدم الحزب في مرحلة لاحقة بعد الثورة التونسية بطلب ترخيص، إلا أن هذا الطلب رفض من قبل وزارة الداخلية استنادا للمادة الثالثة من الدستور، ولكن مع إصراره على الظهور الرسمي، كانت حكومة حمادي الجبالي أمين عام حزب حركة النهضة الإسلامي الحاكم في تونس قد أعطت تأشيرة رسمية للحزب بمباشرة العمل في خطتها لدعم الاتجاه الإسلامي في المنطقة في 17 يوليو 2012.

وقبل هذا التاريخ كانت «شابات حزب التحرير» في تونس قد أعلنت عن حملة عالمية بعنوان «الخلافة: نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسي»، وتم تتويج هذه الحملة بعقد مؤتمر عالمي تاريخي في تونس وذلك في 10 مارس 2012 متزامنا مع يوم المرأة العالمي، وشارك في هذا المؤتمر نخبة نساء سياسيات وقياديات من كل العالم الإسلامي، تحت شعارات إسلامية في مقدمتها: «إبراز الحلول العملية التي ستقدمها الخلافة لكثير من المشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تعاني منها النساء في العالم الإسلامي وغيره، وكذلك تفنيد الادعاءات والافتراءات حول اضطهاد الإسلام للمرأة».

إن إقامة «دولة الخلافة»، حسب الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي، موجود لدى

جماعات الإسلام السياسي، بدءاً من الإخوان المسلمين ممثلاً في فكر الزعيم الروحي للحركة ومنظرها الأول حسن البنا، وانتهاء بجماعات الجهاديين والسلفيين وجماعات التكفير والهجرة، ومروراً بالداعية الباكستاني أبي الأعلى المودودي، وهي «تلتقي عند فكرتين تتقاطعان وتتكاملان: الفكرة الأولى هي أن حال المسلمين اليوم يستوجب العمل على إقامة صرح الدولة الإسلامية الواحدة أو العظمى التي يجتمع حولها المسلمون جميعاً، من كل أنحاء العالم. والثانية أن الصورة الوحيدة لهذه الدولة المأمولة هي «دولة الخلافة»، أو دولة «الخلافة الثانية»، أو «استعادة دولة الخلافة».

وأياً كان النوع المختار من الأنواع الثلاثة المذكورة، فإنه يحتم التسليم بأمرين اثنين؛ الأول: هو أن الخلافة ركن أصيل من أركان الدين، بل إن الخلافة (عند دعاة الإسلام السياسي على اختلاف مذاهبهم، وتباينهم بين الميل إلى الشدة والعنف أو إلى الحوار والسلم) من شروط تحقق الدين الإسلامي. والأمر الثاني -وهو صريح عند المتشددين- هو أنه لا بأس من اللجوء إلى العنف إذا كان الأمر يستوجب ذلك، بل إن العنف هو السبيل الوحيد الممكن (والتكفيريون والسلفيون الجهاديون، بتياراتهم الكثيرة كلها، يذهبون هذا المذهب وهم يسمونه جهاداً). هذا «الجهاد» هو «الفريضة الغائبة» التي يلزم استعادتها وإحيائها عند جماعات التكفيريين والجهاديين، وهذا ما تقوم به جميع الجماعات والحركات الإسلامية المقاتلة، وآخرها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، الذي أعلن ناطقه الرسمي، أبو محمد العدناني الشامي عن «قيام الخلافة الإسلامية وتنصيب خليفة للمسلمين ومبايعة عبدالله إبراهيم «أبو بكر البغدادي» الذي قبل البيعة»، وأضاف أنه «تم إلغاء اسمي العراق والشام من مسمى الدولة، ويقتصر على الدولة الإسلامية، وذلك من لحظة صدور هذا البيان»، وأنه «صار واجبا على جميع المسلمين مبايعة الخليفة، وتبطل جميع الإمارات والولايات والتنظيمات التي يتمدد إليها سلطانه ويصلها جنده»، حسب ما أورده إعلان داعش لدولة الخلافة الإسلامية ومبايعة البغدادي.

إن الملاحظ أن العدناني أو البغدادي أو باقي الإسلاميين القتاليين لم يخرجوا عما يصدر عن شيوخ الجماعات الإسلامية الإخوانية، وهو ما يدفع إلى التساؤل: كيف تتحقق دولة الخلافة عند الجماعات الإسلامية التي تعمل من داخل مؤسسات الدولة، وليس

الجماعات التي تقاتل في المعارك؟

إن جماعات الإسلام السياسي تدعو إلى إقامة «دولة الخلافة» مثل حزب التحرير، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى هذه المرحلة، ولو كما أعلن عن ذلك تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، أما البديل الذي تقترحه هذه الجماعات، فهو ما يسمى «فقه التدرج»، وعبر آلية التمكين، من أجل تحقيق «دولة الخلافة».

أ - تعود آلية التمكين إلى سنة 1991، أي في العام الموالي لغزو العراق لدولة الكويت، عندما اكتشفت أجهزة الأمن المصرية خطة أطلق عليها الإخوان «خطة التمكين» - تجدون نصها الكامل في الملحق رقم 1 من هذا الكتاب-، والتي عُرفت إعلامياً بقضية «سلسبيل» التي تحمل رقم 87 لسنة 1992، وخطة التمكين التي تقع في ثلاث عشرة ورقة، ضبطت في منزل قيادي الجماعة المهندس خيرت الشاطر، وتعتبر الوثيقة من أهم وثائق جماعة الإخوان المسلمين السرية على الإطلاق، وهي - كما يشير عنوانها - تتعلق بخطة الجماعة من أجل الاستيلاء على الحكم، لأن معنى «التمكين» كما تقول الوثيقة بالحرف الواحد هو «الاستعداد لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة أمور الدولة، وذلك لن يتأتى - كما تؤكد الوثيقة - بغير خطة شاملة تضع في حساباتها ضرورة تغلغل الجماعة في طبقات المجتمع الحيوية، وفي مؤسساته الفاعلة مع الالتزام باستراتيجية محددة في مواجهة قوى المجتمع الأخرى والتعامل مع قوى العام الخارجي».

وتضع الوثيقة مهمة اختراق قطاعات الطلاب والعمال والمهنيين وقطاع رجال الأعمال والفئات الشعبية الأقل قدرة، باعتبارها حجر الزاوية في خطة التمكين، لأن من شأن انتشار جماعة الإخوان في هذه القطاعات - كما تقول الوثيقة - أن يجعل قرار المواجهة مع الجماعة أكثر صعوبة ويفرض على الدولة حسابات، كما أنه يزيد من فرص الجماعة وقدرتها على تغيير الموقف وتحقيق «التمكين»، كما تشير الوثيقة بوضوح إلى أهمية تغلغل جماعة الإخوان في المؤسسات الفاعلة في المجتمع، لأن المؤسسات الفاعلة في عرف الجماعة ليست فقط النقابات المهنية والمؤسسات الإعلامية والقضائية ومجلس الشعب، لكنها أيضاً «المؤسسات الأخرى» التي تتميز بالفاعلية والقدرة على إحداث

التغيير، والتي قد تستخدمها الدولة في مواجهة الحركة وتحجيمه.

بقيت أوراق قضية «خطة التمكين» تتداول أحد عشر شهرا، كانت الدولة خلالها تصارع جماعات العنف في أقصى صعيد مصر وفي قلب القاهرة، وكانت الفكرة هي الاكتفاء بكشف كل عناصر التنظيم ومخططاته والعمل بنظام الخطوة خطوة في تتبع هذه العناصر والمخططات، مع وضع كل شيء تحت السيطرة التامة عبر مراقبة جميع التحركات، قرار المواجهة الشامل لم يكن قد حان اتخاذه بعد، الأمر الذي دفع به تجاه الإفراج عن كل المقبوض عليهم على ذمة القضية في حينه، على أن يتم التعامل معهم في الوقت المناسب، وهو إجراء قانوني وسياسي في نفس الوقت؛ بناء على تقدير يرجح أن المصلحة تكمن في تفادي فتح جبهتين في آن واحد، خاصة أن الجبهة الأولى كانت غامضة تماما وغير معروف حجمها الحقيقي، وأن الجبهة الثانية ثمت تعريتها تماما وأصبحت تحت السيطرة.

ب - تبين علاقة «فقه التدرج» بإقامة «نظام الخلافة» من خلال ما صرح به قيادي إخواني في الأردن في كتابه عن الفقه السياسي لحسن البنا، متوقفا عند مجمل آراء المؤسس واستراتيجياته لإعادة الخلافة: «نستخلص مما كتبه البنا أن الخلافة الإسلامية يسبقها قيام حكومات إسلامية في البلاد الإسلامية، حيث يقوم كل شعب بإفراز الحكومة الإسلامية التي تحكمه بالإسلام، ثم تتوثق الصلات بين هذه الحكومات الإسلامية وتندمج في دولة إسلامية عالمية، وقد سمى ذلك الكيان الدولة للأمة الإسلامية».

ولذلك كانت نتائج أحداث الحراك العربي فرصة تاريخية لكي تقترب الجماعات الإسلامية الإخوانية وغيرها من فكرة وموقع إقامة دولة الخلافة، حيث اعتقد حزب الإخوان مع اعتلائه الحكم أن حلم حسن البنا بقيام دولة الخلافة على ذلك النحو قد اقترب تحقيقه، وهو ما عبر عنه مرشد «الإخوان المسلمين» عندما قال: «إن الجماعة قد أصبحت قريبة من تحقيق غايتها العظمي التي حددها الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة، وذلك بإقامة نظام حكم عادل رشيد بكل مؤسساته ومقوماته يتضمن حكومة ثم خلافة راشدة وأستاذية العالم»، ولا يمكن أن يمر تصريح كهذا دون أن يثير حافظة المعارضين لنظام الخلافة الإسلامية من متبني الفكر العلماني، واشتد الجدل حول هذا



البوح وتصاعدت الأصوات المنددة، وهو ما اضطر حزب الحرية والعدالة لتدارك الموقف ونفي ما قد يتبادر إلى الأذهان من تبشير الإخوان بالنظام الشمولي الذي عرفه التاريخ الإسلامي، إذ دعا المرشد، حسب المقال الذي نشر في الجريدة الرسمية للحزب، إلى قيام ما يسمى في النظم السياسية المعاصرة بالدولة الفيدرالية، أي «أن يكون هناك اتحاد بين جميع الدول العربية والإسلامية»، ولكن «السرعة عند الجماعة صارت هي التنظيم، أي أن التنظيم توخّد مع العقيدة وحلّ محلّها، وإيمانهم بذلك لا يتزعزع، لا من حيث الهدف، ولا من حيث الوسائل والأدوات!

ومن أجل الاستيلاء على الدولة لتنفيذ البرنامج، كان لابد من إزالة عدة عقبات وعوائق: القضاء والأمن والجيش والإعلام والأزهر وجهاز الدولة الإداري، أو ما صار مصطلحا على تسميته بالعهد البائد أو الدولة العميقة. وقد فشلوا في كل هذه المسائل، لكنهم، حسب رضوان السيد، ما توقعوا أن يأتي الثوران الساحق عليهم من جهة الشباب، الذين اعتبروا أنهم قضوا عليهم عندما نجحوا في وضعهم في وجه الشرطة والجيش منذ شهور الثورة الأولى.

لقد كانت أحزاب «الإسلام السياسي» المستفيد الأول من «الربيع العربي»، وهذا ما تبين من خلال قراءة النتائج الأولى لأغلب الانتخابات الجماعية والتشريعية والرئاسية، التي جرت مباشرة بعد هذه الأحداث، وخاصة في تونس ومصر والمغرب، وجاء الاستثناء النسبي في ليبيا.

الإخوان المسلمون و«الربيع العربي»: المكاسب والإخفاقات

كان لأحداث «الربيع العربي» نتائج متباينة على حركات وأحزاب الإسلام السياسي وعلى الإسلاميين بشكل عام، سواء تعلق بالأمر بالإخوان، أو السلفيين، أو الدعويين، أو القتاليين.

فبينما أفضت أحداث الحراك إلى تولي حزب إسلامي قيادة الحكومة المغربية، وهو حزب العدالة والتنمية، أو الدخول في ائتلاف حكومي وتناوب على السلطة الحاكمة



كما هو الحال مع حركة النهضة في تونس، فإن الأمر كان مختلفا في البلد الذي انطلقت منه جماعة الإخوان والتنظيم العالمي للإخوان، بحيث انتقل الوضع في بضعة سنوات من فوز مرشح جماعة الإخوان في الانتخابات الرئاسية، إلى اندلاع ثورة مضادة عليه بتاريخ 30 يوليو 2013، وهو الحدث الذي يعد أحد تجليات إخفاق المخطط الإخواني في المنطقة، خاصة أنه يتعلق بمصر، بثقلها الاستراتيجي والسياسي والأمني والديمقراطي.

كانت انتخابات الرئاسة المصرية لعام 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 التي تؤرخ للحراك المصري، حيث أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و24 مايو 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو 2012.

وتم تحديد مواعيد الانتخابات طبقا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2011. وقد أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

قبل الوصول إلى محطة ترشيح محمد مرسي، مرشح الإخوان، مرت الجماعة بمحطة ترشيح المهندس خيرت الشاطر، في خطوة أكدت سقوط الجماعة في أخطاء جديدة، منها أن خيرت الشاطر، تعرف عليه الرأي العام المصري منذ عقدين بسبب قضية «مشروع التمكين»، وتبين أن قرار الجماعة ترشيح الشاطر لم «يكن مبيتا من قبل، بل جاء نتيجة تداعيات الأحداث في ظل افتقاد هذه الجماعة رؤية واضحة، وميلها إلى إدارة الموقف السياسي يوما بيوم، وتغليبها ما هو تكتيكي على ما يعتبر استراتيجيا، وهذا ما حذر منه قيادي سابق في الجماعة، والناطق باسم التنظيم العالمي في أوروبا، كمال الهلباوي، عندما اعتبر أن «الإخوان المسلمين قوة لا يستهان بها فكرا وتنظيما وسلوكا وانضباطا، ولكن الأخطاء القاتلة التي تقع فيها قيادتهم الحالية، والتخبط والارتباك في اتخاذ القرارات، كل ذلك يؤكد حاجة الإخوان وهذا الكيان الضخم إلى عقل أكبر وقيادة أرشد تقود ولا تقاد»، مسائلا الجماعة صراحة: «هل إدراك الإخوان اليوم إلى الحقيقة التي تقول أن

الثورة لم تكتمل وأن الثورة اليوم في خطر، إدراك حقيقي أم مرحلي ومصلحي؟ هل جاء الإدراك بمجرد استبعاد خيرت الشاطر من الرئاسة رغم بقاء الدكتور مرسى في السباق، أم أن هذا الإدراك سيدفع الإخوان إلى المشاركة في إحياء الثورة والسعي لتصحيح الأوضاع بعيدا عن المصالح الضيقة حتى لو كانت وطنية، وبعيدا عن الفرع بالأغلبية في البرلمان والشورى؟».

إن وعي الإخوان المتأزم لا يختلف عن وعي باقي الفاعلين السياسيين بسبب أحداث الحراك، أي لم يخرج عن واقع الأزمة، وهذا قاسم مشترك لأغلب الفعاليات السياسية والمدنية في مثل هذه الوقائع والأحداث التاريخية، وقد اتضح ذلك مع الحالة الإخوانية في عدة محطات متتالية، وفي مقدمتها التعامل مع قضية الترشح لكرسي الرئاسة، حيث كرّر «الإخوان المسلمون» في هذا الصدد ما فعلوه في الانتخابات البرلمانية، فبدأوا بتأكيد ألا علاقة لهم بالانتخابات الرئاسية، ولذلك فلن يكون لهم مرشح في هذه الانتخابات، وقد كان هذا مقبولا في البداية على أساس أن «الجماعة» سيطرت على مجلسي الشعب والشورى، وأن الدستور سوف ينص بالتأكيد على حق الأغلبية في تشكيل الوزارة، كما أنه - وقد كان متصورا أن يتم وضعه بتوافق كامل من الجماعة - يمكن أن يقلص سلطات رئيس الجمهورية إلى أدنى حد ممكن، وفي هذا الإطار وقع الخلاف بين قيادة الجماعة وبين الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح العضو في الجماعة آنذاك لإبدائه رغبته في الترشح لمنصب الرئيس، وتم فصله من الجماعة استنادا إلى مخالفته موقفها بشأن عدم التقدم بمرشح في الانتخابات الرئاسية.

ثم بدأ الموقف كالعادة يتحول في اتجاه أقرب إلى نية الجماعة المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، فبدأ الحديث عن تأييد الجماعة لمرشح إسلامي إخواني أو سلفي، ثم انتهى الأمر كالعادة بإعلان نية الجماعة التقدم بمرشح عنها للانتخابات الرئاسية بحجة أن الثورة في خطر، وهي في خطر بالفعل ليس لأن رئيس الجمهورية لن يكون من الإخوان، ولكن لأنهم كفصيل من فصائل الثورة يريدون إقصاء باقي القوى عن المفاتيح الحقيقية للسلطة السياسية، وأغلب الظن أنهم خشوا أن يضيع منهم المنصب في ظل ممانعة باقي قوى المجتمع لاحتكار السلطة من قبلهم، وهكذا برز رجل الأعمال خيرت الشاطر نائب المرشد العام، كمرشح للجماعة في الانتخابات الرئاسية،

وكان الثورة لم تستهدف علاقة الثروة بالسلطة، ولأن ثمة إشكالية قانونية تحيط بوضع خیرت الشاطر بسبب أحكام صدرت ضده في العهد السابق، فقد زادت قيادة الجماعة على ذلك بتقديم مرشح آخر هو الدكتور محمد مرسي رئيس حزب «الحرية والعدالة».

ونتيجة لهذه الأخطاء المتتالية، نلاحظ أن الجماعة وعدت بأنها لن تعلن مرشحا للرئاسة ثم تراجع عن ذلك؛ كما وعد الإخوان بأنهم لن يستولوا على أكثر من 30% من لجنة صياغة الدستور واستحوذوا على 70%، وتم كل ذلك عبر مواقف وتصريحات زادت صورة الجماعة ارتباكاً لدى المصريين. كما ظلت الجماعة ترى في نفسها الممثل البارز في مصر للعمل الإسلامي، وهو ما أصابها بالذعر وهي تشاهد الحضور البارز لحازم صلاح أبو إسماعيل القيادي السلفي الذي استطاع أن يجتذب الكثير من القبول في الشارع المصري، وبالمقابل وجود عبد المنعم أبو الفتوح، الإخواني المنشق عن الجماعة، وهذان العاملان يؤكدان أن من أبرز ما دفع بالإخوان لإعلان مرشحهم هو نوع من التنافس الديني، ولم يكن عملية سياسية خالصة، بدليل أن تبريراتهم لتلك الخطوة دارت حول وجود مستجدات تقتضي معها المصلحة أن تعلن الجماعة مرشحا لها، وبهذه القرارات والأخطاء، كما توقف عند ذلك الباحث السعودي يحيى الأمير، «انتهت حالة القبول الواسعة التي كانت الجماعة تظن أنها تحظى بها لدى الشارع المصري، وبدأت مرحلة التضارب بين واثق الجماعة وواقعها على الأرض، فحزب الحرية والعدالة ليس سوى غطاء سياسي لا قيمة له، بدليل أن إعلان ترشيح الشاطر لم يصدر من الحزب وإنما من الجماعة، وبالتالي كنا أمام كيان سياسي لا يحتكم إلى حزب بل إلى سلطة هي الأعلى بالنسبة له وهي سلطة الجماعة والمرشد. وتخلي الجماعة عن عبد المنعم أبو الفتوح دليل أن قضيته ليست في وجود مرشح إسلامي، بل مرشح من الجماعة ملتزم لها بالبيعة والسمع والطاعة. إنما وفي حالة فوز خیرت الشاطر، كيف ستكون علاقته بالمرشد العام للجماعة؟ هل ستكون مثل علاقة نجاد بخامنئي مثلاً؟».

ولكن وعي الإخوان استمر على هذه الحال بعد أن تغير وضع الجماعة بشكل كامل، فأسست حزبا سياسيا، وهو حزب الحرية والعدالة، ليعبر عنها بعد أن حققت فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية. وواقع الحال قبل تولي الجماعة كرسي الرئاسة، أكد أن الدفاع «جماعة «الإخوان» في هذا الطريق لم يكن مدروسا ولا مخططا له منذ البداية،



بل إنها انجرفت إليه نتيجة أخطاء عدة ارتكبتها منذ فوزها الكبير في الانتخابات البرلمانية، عندما شعرت بالقوة التي تُضعف من يملكها حين لا يستطيع تجنب شرورها. فقد تخلت عن حلفائها من الأحزاب الليبرالية والقومية، مما أدى إلى تلاشي "التحالف الديمقراطي" الذي قام بدور رئيسي في طمأنة كثير من المصريين بشأن توجهات الحركة ومصير البلاد في ظل توسع دورها. كما لم تحسن أكثريتها البرلمانية المنتمجة إلى حزب الحرية والعدالة إدارة العمل في مجلس الشعب على نحو أضعفه كثيرا أمام الحكومة، وجعله بين خيارين كل منهما أسوأ من الآخر، وهما: تسول إصدار قرارات تنفيذية أو الصراخ والتهديد بسحب الثقة منها في ظل وضع دستوري ملتبس بشأن العلاقة بين الطرفين (المجلس والحكومة)، وفق ما يبرزه بوضوح تقرير «الإخوان المسلمون والمجلس العسكري».

كان وصول مرسي إلى السلطة في 30 يونيو 2012 «نقطة تحول في مسار جماعة «الإخوان المسلمين» منذ قيامها قبل ثمانية عقود. ولكن في المقابل لم يكن لدى مرسي الكثير من السلطات التي يمكن أن تجعله رئيسا حقيقيا. هنا تم فتح النقاش حول بداية التوتر بين مرسي ومؤسسات الدولة التي رفضت التعاون معه وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية ومؤسسة القضاء. ومن أجل تعزيز سلطاته قام مرسي في 12 غشت 2012 بإقالة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان في خطوة مفاجئة للجميع أتبعها بمجموعة من الإعلانات الدستورية الجريئة. وقد جاءت محاولات مرسي لتعزيز سلطاته على حساب علاقته ببقية القوى السياسية والثورية، من خلال عدم قيامه بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور وإصراره على دعم حلفائه الإسلاميين وهو ما أوجد فجوة مع بقية القوى الليبرالية والعلمانية التي دعمته خلال الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة. كذلك أدى ضعف خبرة الإخوان في الحكم إلى زيادة المشاكل وبداية تآكل في القاعدة الشعبية التي أتت بمرسي إلى السلطة، وبالنتيجة، لم تستطع الجماعة تقديم تنازلات أيديولوجية حتى لا تتهم بالتفريط في مبادئها وأفكارها بين أنصارها ومؤيديها، ومن جهة أخرى لم تستطع القيام بإصلاحات حقيقية لأجهزة ومؤسسات الدولة وهو ما أفقدها ثقة ودعم القوى الثورية. وبمرور الوقت انحازت الجماعة لقاعدتها الاجتماعية والدينية، وهو ما بدا بوضوح في مسألة الدستور التي كانت إحدى محطات الخلاف الشديدة مع بقية القوى السياسية وكانت نقطة فارقة

في خسارة الإخوان للسلطة فيما بعد»، وهي جزئية يتوقف عندها كتاب «الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية».

ومن القواعد الدينية التي تحالفت معها الجماعة، القاعدة السلفية، المعروف عنها أنها متشددة في تناول قضايا المرأة والأقليات والحريات. ففي أولى التحديات المجتمعية الكبرى حول المستقبل، وهو تحدي تحرير الوثيقة الدستورية، اختارت الجماعة التنسيق مع السلفيين، أملا في الحصول على موقع القطب المهيمن، مانحة للتيار السلفي دفعة قوية، من حيث دفعت به إلى موقع مركزي في تحديد نسبة مشاركة أعضاء البرلمان في اختيار اللجنة التأسيسية للدستور. وبعد أن كانت الجماعة تطالب بـ 30 في المئة قامت برفعها إلى 50 في المئة بزعم مطالبة حزب «النور» السلفي بنسبة 70 في المئة. في المقابل سعت إلى تهميش باقي القوى الليبرالية، فكان الرد السريع من تلك القوى هو الانسحاب السريع والمتتالي، على نحو أعاد تأكيد ذلك الاصطفاف الأولي بين الجناح الإسلامي، والجناح المدني، ودفع بمصر نحو ما حذر منه كثيرون، وهو حال الاستقطاب الشديد.

«أخونة» مؤسسات الدولة

يتعلق الأمر بما وصفه الإعلام المصري بـ«أخونة الدولة»، أو «أخونة مؤسسات الدولة». إن توالي الأزمات المعيشية والاقتصادية للمواطن المصري من جهة وللدولة من جهة أخرى، تزامنت مع فشل إمكانيات الحوار والإصلاح السياسي وإصرار الرئيس المعزول محمد مرسي وجماعته على التمكين لمشاريعها وأفرادها في مختلف مؤسسات السلطة والدولة، ولكن الرئيس المصري، وهو ممثل الجماعة في رأس هرم الدولة، «لم يملك رؤية لإدارة الدولة غير أخونتها عبر سياسة فرض الأمر الواقع، والانحباس في تفسيرات المؤامرة الخارجية والداخلية، التي شملت مؤسسات تكنوقراطية منضبطة كما شملت الفضاء الإعلامي»، وبينما قامت ثورة 25 يناير سنة 2011 على مقولة الإصلاح لم تطورت للإسقاط بعد معركة الجمل في 2 فبراير 2011 ورفعت شعارا رئيسيا شمل مظاهرات وهتافاتهما «إسقاط النظام»، فقد جاءت ثورة 30 يونيو سنة 2013 دون هتاف

إسقاط النظام مركزة فقط على إسقاط الرئيس المخلوع محمد مرسي، أو «يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة لمنهج أخونة الدولة التي اندمجت فيها الثورة والدولة»، بمعنى أن مطلب ثورة 30 يونيو 2013 حسب هاني نسيرة كان «واضحاً، وهو إسقاط الرئيس مرسي، أو سيطرة الجماعة أو العشيرة واسترداد مصر ثورة ودولة معاً، من البداية ومع ولادة حملة تمرد الشعبية في أبريل سنة 2013، وتوقعات أنصارها المليونية سحب الثقة وعزل الرئيس السابق محمد مرسي، وكان هذا هو الواضح في شعاراتها التي كانت تردّد بسقوط حكم الإخوان وسقوط حكم مرسي وتضامنت معها».

وحسب شهادة مجموعة من الكتاب الإسلاميين، فقد كانت التحولات التي وقعت في مصر على عهد تولي الجماعة الحكم، ومنذ إصدار الرئيس محمد مرسي إعلانه الدستوري في نوفمبر 2012، «تهدد بأن تنجز خلال أشهر ما عجزت عنه الدعاية المضادة لعقود، بحيث لأول مرة في تاريخها تصبح مقرات الجماعة رمزا يثير غضب الجماهير، وهدفا للحرق والتدمير من قبل متظاهرين، تماماً كما أصبحت مقرات الحزب الوطني بعد الثورة. وهذا أمر لم يحدث من قبل لأي حركة إسلامية. بل إن ما تعرضت له الحركة خلال الأشهر القليلة الماضية من خسائر في مجال العلاقات العامة تفوق كل ما نجحت الأنظمة المتعاقبة في تحقيقه، وهي مفارقة كبرى أن تفقد حركة سمعتها وهي في الحكم، وكنتيجة لتصرفات قياداتها، أكثر مما فقدته خلال عقود عبر الدعاية المضادة»، كما أشار إلى ذلك عبد الوهاب الأفندي، الإخواني السوداني السابق، حيث حذر من خطورة مشروع «أخونة مؤسسات الدولة» لأنه «عندما يشتق البعض مصطلحا مثل «أخونة الدولة»، وتعتبر تلك «تهمة» تقارب تهمة وقوع الدولة في يد عصابات المافيا أو التنظيمات الماسونية السرية، فإن هذه تمثل إشكالية كبرى لأي حركة، لأنه حين تصبح «الأخونة» مسبة وخطراً يخاف منه الناس، وحين تعترف الجماعة بهذا بإكثارها من نفي «الأخونة» والتنصل منها، فإن هذا يعادل الإقرار بالهزيمة في هذا المجال»، وعليه، يضيف الأفندي، «لا يكفي أن يجادل الإخوان خصومهم، ويدفعوا عن أنفسهم تهمة «الأخونة»، بل لا بد من معالجة جذور الإشكالية التي جعلت «الأخونة» تهمة ومسبة تتبرأ الحركة منها. وهذا يتطلب خطوات علاجية حاسمة تكون بالضرورة خطوات سياسية».

ومن بين الخطوات العلاجية التي أوردها الأفندي في مقالة بتاريخ يوم 13 ماي

2013، أي قبل ستة أسابيع فقط على ثورة 30 يونيو 2013، نذكر: نزع أزمة الاستقطاب، بإعطاء تأكيدات بأن الإسلاميين لا ينوون الانفراد باتخاذ القرارات المصرية التي تحدد شكل الدولة المصرية وترسم مؤسساتها، واتباع ذلك بخطوات عملية مثل تشكيل حكومة وفاقية موسعة تجمع معظم الأطراف السياسية الفاعلة؛ إعادة النظر في هياكل تنظيم الإخوان ومؤسساته في ظل المستجدات التي طرأت، وبالأخص سقوط الدكتاتورية ووصول الإسلاميين إلى سدة السلطة. فالتنظيم السري الذي نشأ لمواجهة الأنظمة القمعية لا يصلح للعمل في مرحلة الديمقراطية، فضلا عن أن يتولى الحكم فيها. فهل عملت الجماعة بهذه النصائح، وغيرها من النداءات التي صدرت داخل وخارج مصر؟ وهل أخذت العبرة من كثرة الاستقالات التي طالت فريق مستشاري الرئيس المصري محمد مرسي؟ وهل أخذت العبرة من الاحتقان الذي طال الشارع المصري؟

لقد كان عدم التعاطي الإيجابي مع هذه المحطات، من بين أهم الأسباب التي عجلت بثورة 30 يونيو 2013، والتي انتهت بإسقاط الرئيس محمد مرسي.

الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو

كان من الممكن تحويل الانتصار التكتيكي الذي تحقق بانتخاب محمد مرسي رئيسا، إلى انتصار استراتيجي، لو التزم مرسي بمفردات التوافقات التي تحققت بين جماعته وقوى الثورة على مستوى إقامة شراكة حقيقية وبناء مؤسسات تلك الشراكة في البرلمان ومجلس الشورى، في الحكومة والهيئات التنفيذية المرتبطة بها. غير أنه لم يفعل بل أتى من الأثام السياسية ما سرع فقدانه الشرعية وزمام المبادرة، فكشف ضيق الأفق لدى الجماعة، والتي لم تنتبه إلى فشل أي ائتلاف حكومي من الحكومات التي تولت الحكم بعد سقوط بعض الأنظمة على هامش الحراك العربي، أن انتظارات الشارع، وخاصة الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية، كانت، من جهة، ذات أولوية قصوى مقارنة مع باقي الانتظارات، الأمنية والسياسية والأيدولوجية، وكانت، من جهة ثانية، أكبر بكثير من هامش المناورة والعمل الذي من المفترض أن تقوم به هذه الحكومة أو تلك، لهذا بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية للمنطقة.

ولكن في ظل الحضور الكبير لهاجس التمكين والرغبة في «حرق المراحل» للاقتراب من تحقيق ما اشتغلت عليه الجماعة منذ حوالي تسعة عقود، لم تنتبه الجماعة إلى كل هذه العوائق. إن مصر كمجتمع ودولة وقوى سياسية واجتماعية، أصبحت بعد سنتين من حالة اللااستقرار والفوضى، بسبب الحراك، مطالبة بالانتقال من السياسات التي تبني من الشارع إلى سياسات تبني وتؤسس من داخل مؤسسات الدولة، وهي حالة تحتاج مصر فيها لفسحة زمنية وأخرى عقلية حتى تصل إليها، تراجع خلالها جماعة الإخوان وكل القوى السياسية المعارضة أيضا، كل أخطائها في المرحلة السابقة. فبدون حوار وطني جدي، يفضي إلى شراكة سياسية حقيقية تتمثل فيها كل القوى السياسية والاجتماعية والدينية المصرية، فإن فوضى الشارع التي تفضي إلى فوضى في الدولة والمجتمع ستستمر، وهذه نقاط لم تكن حاضرة بشكل كبير في أداء الجماعة، ويزكي ذلك سلسلة الأخطاء السالفة الذكر.

إن «خطأ تقدير لمنزلة الأيديولوجيا السياسية والموقف السياسي الديني من الأنظمة، برأي الباحث المصري أحمد سالم، أدى بالضرورة لخلل كبير في أولويات التنظيمات الإسلامية وأدى لخلل كبير في علاقتها بمجتمعاتها، وكيف يُقر الإيمان والدين العام فيها، وأدى لخلل كبير في طريقة بناء الموارد المعرفية والبشرية والتقنية لهذه التنظيمات، فالموقف من المجتمع، وحظ هذه التنظيمات من الدعوة، ومن المعرفة، ومن الموارد البشرية والتقنية، كل ذلك قد بنته هذه التنظيمات في إطار أنها تخوض صراعا مع أنظمتها».

لقد اجتمعت عدة تناقضات شكلت الجبهة التي أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسي وبالجماعة، ومن هذه التشكلات: حزب النور والدعوة السلفية، واليسار والليبراليون وجبهة الإنقاذ وحتى بقايا الحزب الوطني المنحل. وبالإضافة لكل هذا فقد ساهم سوء إدارة الإخوان للبلاد في التشويش على الوزن المصري، وذلك على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد المحلي وصلت الأوضاع في مصر إلى أدنى مستوياتها اقتصاديا مما أدى إلى معاناة إضافية تكبدها الشعب المصري بمختلف فئاته وطبقاته من اختفاء الخبز والوقود وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية. وعلى الصعيد الإقليمي تحولت مصر من دولة رائدة في المنطقة العربية إلى دولة مرتبطة بتحالفات استراتيجية

إقليمية ولكنها منخرطة في صراعات أيضا. أما على المستوى الدولي فقد فقدت مصر الكثير، وكان رفض صندوق النقد الدولي منح مصر قرضا مهما لمساعدتها في النهوض من كبوتها الاقتصادية دليلا على عدم ثقة المجتمع الدولي في مصر ونظام حكمها.

أزمة الإخوان المسلمين مع المؤسسة العسكرية

وما زاد الوضع تأزما لدى الجماعة في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو، شروع علماء ودعاة في إبداء مواقف ساهمت في تغذية احتقان الشارع والمنافسين السياسيين والمؤسسات الأمنية، عوض تهدئة الوضع، والتفكير الجماعي في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ويمكن التوقف في هذا الصدد عند ثلاثة وقائع دالة:

1 - البيان الصادر عن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» يوم 24 يونيو 2013، الذي أقر بصورة اعتباطية بأن «الرئيس المصري «محمد مرسي من أولي الأمر الذين تجب طاعتهم، وأن الخروج عليه بغير حق كفر أو معصية بارزة حرام»، في إشارة للمظاهرات التي كانت مرتقبة في مصر يوم 30 يونيو الموالي، وأضاف نفس البيان الصادر من العاصمة القطرية الدوحة، حيث مقر الاتحاد أن «الشعب المصري، أعطى أغلبية بإرادته الحرة للرئيس مرسي واختاره رئيسا له بحكم الدستور لمدة أربع سنوات، وبذلك أصبح من (أولي الأمر) الذين تجب طاعتهم».

2 - ما صرح به الشيخ يوسف القرضاوي ضد الجيش المصري عبر برنامج «الشرعة والحياة» الذي كانت تبثه فضائية «الجزيرة» القطرية مساء كل يوم أحد، عندما أدلى بتصريحات تحريضية ضد الجيش المصري، ولو أنه أبدى نوعا من التحفظ في ذكر الأسماء، فإن كلامه بدا كأنه فتوى صريحة لتصفية الذين قرروا الخروج على الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، في حال عدم رجوعهم عن «الانقلاب»، مستندا في ذلك إلى آيات قرآنية وأحاديث نبوية، متعلقة بمسألة طاعة الحاكم الشرعي المباح وعدم الخروج عنه، دون أن يذكر بالأسماء من ينطبق عليه الحكم، حيث قال في البرنامج السالف الذكر أنه «إذا لم يكف الخارج عن الحاكم

فالأصل هو قتله، هنالك ولي شرعي - يقصد محمد مرسى - يسمع ويطاع».

3 - ما صدر عن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، والذي يرأسه الشيخ يوسف القرضاوي، عندما حرّم استجابة المصريين لدعوة الفريق أول عبد الفتاح السيسي للتظاهر الجمعة لتفويضه بالتصدي للجماعة، حيث أصدر الاتحاد من مقره في الدوحة بياناً أكد فيه على «حرمة الاستجابة لأي نداء يؤدي إلى حرب أهلية أو لتغطية العنف ضد طرف ما، أو لإثارة الفتنة».

«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» وتأييد الإخوان

هناك ثمة كبير بين بيانات «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، الحليف الاستراتيجي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ومواقف أغلب الدعاة والعلماء الذين أدلوا بمواقف في أزمة الإخوان مع المؤسسة العسكرية ومع الشارع، بعد ثورة 30 يونيو 2013، وقد اعتبر ناجح إبراهيم، القيادي السابق في «الجماعة الإسلامية»، أن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» بشكله الحالي، أصبح جزءاً من التنظيم العالمي للإخوان، وضع نفسه في خصومة مع دول كثيرة مثل، مصر، والإمارات، والسعودية، كما أن سيطرة عدد من الباحثين على مكاسب سياسية، على الاتحاد أضعف مصداقيته، وبذلك سينتهي هذا الهيكل، بمجرد رحيل الشيخ القرضاوي أو توقف التمويل من قبل الدول الداعمة له مثل؛ تركيا وقطر».

وأشار عبد الله إبراهيم، الباحث في الحركات الإسلامية، إلى وجود حلقة أخرى تجمع في عضويتها قيادات الإخوان بالاتحاد العالمي، وهي كل من مجلس الإفتاء الأوروبي، واتحاد المنظمات الإسلامية (أمانة لندن)، والتي تضم القيادات الإخوانية النشطة دعويًا، وفي مقدمتهم القرضاوي، وسلمان العودة، وسالم الشихي»، فالإخوان حسب الباحث اللبناني رضوان السيد، «يريدون أن يتحكم تنظيمهم ومرشدهم باسم الدين، مثل الولي الفقيه في إيران والذي لا يقوم الدين إلا به، ونحن في الإسلام السني، ومنذ القرن الرابع الهجري، يقول متكلمونا وفقهاؤنا إن الدولة ليست من أركان الدين، بل مؤسسة

اجتهادية ومصلحية وتبديرية لإدارة الشأن العام وديننا كامل منذ قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)، وهو مطّبق وسائد في المجتمعات، أما إدارة الشأن العام فهي حقنا نحن، نديرها وفق الأصلح والأَنْفَع والأوّلَى، بحسب إدراكاتنا لحقوقنا ومصالحتنا. ولذا فإن «الإخوان» وكل القائلين بالتلازم بين الدين والدولة، إنما هم منشقون في اعتقاد المسلمين السنة على الأقل. وليس معنى ذلك أنهم خارجون عن الدين، فنحن لا نكفر أحدا بذنب، لكن ليس من حقهم الاستئثار بفهم خاص وجديد للدين وترذيل الآخرين، ولا الاستئثار بالسلطة باسم الدين».

إن غياب الاستراتيجية أدى للعجز عن تحديد الهدف الكبير القابل للقياس والأهداف المحلية، كما أدى للعجز عن معرفة القدرات الذاتية الظاهرة والكامنة، والعجز عن معرفة القوى الأخرى، والأحداث، وتحديد المواقف منها، كما دأبت الجماعة على تقديس وسائل وأساليب دون مبرر منطقي، ولا تحديد الهدف الذي تحققه هذه الوسائل؛ فأصبح الهدف يُفتعل افتعالا من أجل تبرير هذه الوسائل. وإذا طبقنا هذا الاستقراء على الإخوان، اكتشفنا أن الجماعة إنما تسعى في وسائلها للمحافظة على بقائها أولا، وتضخيم ذاتها ثانيا، وهذا ليس إلا تأكيدا لظاهرة الحزبية الحركية. وقد مرّ ذلك الجمود الذي أصاب الجماعة في مرحلة مبكرة، بحيث بقيت خاضعة للتقلبات السياسية، متأثرة بها وغير مؤثرة فيها، ورضيت لنفسها أن تكون تحت رحمة الأوضاع الأمنية بالكامل، رغم انتشارها الواسع. كما أنها عجزت عن تجاوز الإنجاز الذي قدمته في مرحلة معينة، وفشلت في مواكبة الأحداث بما يوازي حجمها، وأخفقت في استثمار الفرص التاريخية رغم وجود الكوادر المؤهلة. وما حصل بعد الربيع العربي، كان اختبار فرصة جديدة أثبتت أن الجماعة لم تكن بالمستوى الذي يكافئ المرحلة، مثلما ذهب إلى ذلك الكاتب السعودي تركي الجاسر.

لكن الإنصاف يقتضي في المقابل الاتفاق مع الكاتب عبدالغني عماد الذي يميل إلى «القول بأن طبيعة الأنظمة العربية لم تتح للإسلاميين مجالا لاختيار فرضية الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد، وهي فرضية ثبتت صحتها عمليا في تجارب سياسية عديدة، لأن الحركات الإسلامية في النهاية كغيرها من التعبيرات السياسية المحافظة والأيدولوجية، يمكن إخراجها عن سياقها الأيديولوجي المغلق، وترشيد سلوكها السياسي

في ظل أنظمة ديمقراطية تقبل بإدماج المعارضة في صميم بنيتها»، كما أثبتت الخبرة التاريخية أن الإسلام السياسي، شأنه بذلك شأن أي تيار إيديولوجي آخر، سوف يكون مطالباً منذ لحظة وصوله إلى السلطة بتقديم منجزات تؤمن حقوق ومطالب وحوائج الناس الفردية والجماعية. فالدولة مؤسسة عمّلية، وليست فكرة أو جهازاً عقائدياً، ولا يمكن أن تكون مؤسسة وعظية أو يقتصر عملها على هذا الجانب، والذي إن قامت به بشكل أو بآخر، لن يحل مشاكل الفقر والظلم والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، فالدولة أياً كانت الأيديولوجيا التي تحملها، سوف تجد نفسها في مواجهة مع الشعب ما لم تحقق ما يُؤمّن للناس العدل الاجتماعي والسياسي، حسب الباحث اللبناني عبد الغني عماد.

إن مصير الإخوان مرتبط بعوامل كثيرة، وأهمها الوضع الداخلي لتنظيم الإخوان، فالإخوان بحاجة إلى «ثورة داخلية كبرى، حيث ضاع جهد 85 سنة من عمر أجيال الإخوان خلال سنة واحدة حكموا فيها مصر، وظهر أن الإخوان مجرد خزان بشري هائل، لكن بلا كفاءات تلفت النظر. فليس في تاريخ الإخوان الطويل مفكر واحد، باستثناء سيد قطب صاحب نظرية التكفير والمجتمع الجاهلي، الذي توارى توهجه الأول مع فناء طبعة الإخوان الأولى سياسياً في جولة الصدام مع عبد الناصر، ثم آلت القيادة - في طبعة الإخوان الثانية - إلى نفر من أتباع قطب ضيقي الأفق، وبلا مقدرة نقدية على التجديد والخلق، وكان كل همهم مجرد السيطرة على امبراطورية اجتماعية للإخوان، واستنساخ عقليات مقبولة في مكتب الإرشاد، ومجلس الشورى والمكاتب الإدارية، وطرّد كل شخص تظهر عليه علامات التفكير المستقل أو التجديدي، كما جرى مع القيادي عبد المنعم أبو الفتوح، صاحب الدور الأكبر في تأسيس الطبعة الثانية للإخوان. ولم يسمح «الحرس الحديدي» بنفوذ متضخم سوى لمليارديرات وعائلات ثراء تجاري كخيرت الشاطر وحسن مالك وآل الحداد، وكان لهذه السبيكة من فقر وتصحّر التفكير مع الثراء المالي أثرها المدمر، خصوصاً مع سيادة مبدأ السمع والطاعة، فانتهت الجماعة إلى الوضع الذي توجد عليه اليوم مثلاً يلخصه «تقرير مصير الإخوان»، بل يمكن أن نضيف كذلك تورطها السابق في عدة مبادرات وأشكال من العمل، لم تساعد على تقبلها من طرف المجتمع والدولة، ومنها موضوع «التنظيم الخاص».

من الضروري التوقف عند متابعة الباحث المصري رأفت السويركي لمسار هذا «التنظيم الخاص»، الذي كان الهدف من إنشائه بحسب محمد مهدي عاكف: «إعداد نخبة منتقاة من الإخوان المسلمين للقيام بمهام خاصة، والتدريب على العمليات العسكرية ضد العدو الخارجي، ومحو الأمية العسكرية للشعب المصري في ذلك الوقت»، مع العلم أن البنا استعار طقوسية قبول عضوية «التنظيم الخاص» من إجراءات قبول العضوية في «المحفل الماسوني»، حيث تجد المماثلة نفسها لدى التنظيم الخاص بالجماعة. فقد كان أول ما يُختبر به العضو الجديد هو إعلانه رغبته الجهاد في سبيل الله، فيكلف بشراء مسدس على نفقته الخاصة والذي لم يكن يزيد ثمنه في هذا الوقت عن ثلاثة جنيهات، مما يعني أيضا التشابه في طبيعة الميليشيات العسكرية؛ وأيضا ما تملكه الجماعة من قدرات اقتصادية، مع تقدير المغايرة بين العقيدتين المسيحية اليهودية وجماعات الإسلام السياسي. ويذكر محمود عساف «أمين تنظيم الإخوان للمعلومات في كتابه «مع الشهيد حسن البنا»: «في يوم من أيام سنة 1944م دعيت أنا والمرحوم الدكتور عبد العزيز كامل لكي نؤدي بيعة النظام الخاص، ذهبنا في بيت في حارة الصليبية. دخلنا غرفة معتمة يجلس فيها شخص غير واضح يبدو أن صوته معروف وهو صوت صالح عشاوي، وأمامه طاولة صغيرة منخفضة الأرجل، وهو جالس أمامها متربعا، وعلى المنضدة مصحف ومسدس، وطلب من كل منا أن يضع يده اليمنى على المصحف والمسدس؛ ويؤدي البيعة بالطاعة للنظام الخاص والعمل على نصره الدعوة الإسلامية، كان هذا موقفا عجيبا يبعث على الرهبة، وخرجنا سويا إلى ضوء الطريق ويكاد كل منا يكتم غيظه». هذه الشهادة نفسها تتكرر لدى محمود الصباغ في كتابه «التنظيم الخاص»، حيث يقول الشخص الغامض للمبايع وهو مغطى الجسد تماما من قمة رأسه إلى أخمص قدميه برداء أبيض يخرج من جانبيه يدها ممتدتان على منضدة منخفضة عليها مصحف شريف: «إن خنت العهد أو أفشيت السر فسوف يؤدي ذلك إلى إخلاء سبيل الجماعة منك، ويكون مأواك جهنم وبنس المصير».

الفصل الرابع

**التنظيم العالمي للإخوان المسلمين
ومخرج «ما بعد الإسلام السياسي»**

إلى غاية منتصف 2016، كان التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يعيش على واقع التشتت، وتباين أداء فروع الحزب أو الحركات والأحزاب الإسلامية الإخوانية، وارتفاع حدة التوتر بين دول المنطقة والحركات الإسلامية القتالية، ولذلك وجدت الجماعات الإسلامية نفسها أمام عدة خيارات:

أ - الإبقاء على الوضع الحالي كما هو، وهو وضع يزداد تطورا في المجال الإخواني إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات المحلية في مصر، حيث يوجد التنظيم المركزي، أو الحركة الإخوانية التي ألهمت باقي الحركات والأحزاب الإخوانية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا التطورات الإقليمية في المنطقة، والمرتبطة بنتائج الحراك بصفة عامة.

ب - الاقتراب في الخطاب والممارسة من الجماعات الإسلامية الجهادية، كرد فعل من شباب الإخوان على فشل خيار المشاركة في العمل السياسي الشرعي، ولو أن هذا كان من السيناريوهات المستبعدة.

ج - الانتقال نحو مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهذا يتطلب التعريف بهذا المفهوم، واختبار أداء أهم الفروع الإخوانية في المنطقة بناء على مقتضيات المفهوم نفسه. وسنحاول أن نلم بثلاث حالات إخوانية تبدو أهم من غيرها.

حسب الباحثة هبة رؤوف عزت، فإن «ما بعد الإسلامية» في ظل «ما بعد حكم الإخوان»، ستقسم لمسارات أربعة:

- مسار النضال الثوري السلمي (موجة ثالثة) يتمسك بالمرجعية الإسلامية، وبالشرعية الديمقراطية معا، متحررا من هيمنة التنظيمات القديمة - وليس مستقلا عنها أو معاديا لها.

- مسار النضال المدني الذي سيبحث عن خطاب جديد، ويناسب الخطابات والتنظيمات القديمة العداء ويحملها مسؤولية إخفاق الثورة في التحول لدولة، وهذا قد يبحث في أطروحات العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية في الإسلام عن بديل تجديدي (ولا أقول يساري).

- مسار التجديد التنظيمي والفكري داخل التنظيمات الكبرى وبشكل يغير طبيعتها في اتجاه مختلف، وهو احتمال ضعيف في ظل الهجوم الشرس عليها ووصمها بالإرهاب واستخدام القوة ضدها واعتقال قياداتها.

- مسار المقاومة التي ستكون أكثر راديكالية، وتستخدم وسائل أكثر عنفا وتنبذ الديمقراطية باعتبارها سبب الفشل للمشروع الإسلامي، ولن تقبل بالتجربة مرة أخرى بعد أن سارت شوطا طويلا باتجاه قبولها فانقلبت عليها، والتزمت بالسلمية فتم إقصاؤها وتصفيتها وعودة سياسات الدولة البوليسية في ملاحقتها».

نظرية «ما بعد الإسلام السياسي»

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن 21، انتشارا وتمددا كميًا لتيار الإسلام السياسي، والراصد هذه الظاهرة في العقود الأخيرة يجد معظم الدراسات التي طرحت فكرة «نهاية الإسلام السياسي»، أو تأثرت بها اشتغلت على حال الإخوان المسلمين، وما تفرع عن مدرستهم في مصر وخارج مصر.

لقد قدمت قوى الإسلام السياسي، ممثلة في أحزابها وتنظيماتها المختلفة، نفسها ك«بديل باعتبار أن الإسلام نظام سياسي صالح لكل زمان ومكان. وارتفع شعار «الإسلام هو الحل»، ليؤكد أن نموذج الإسلام هو الوحيد القادر على مواجهة التحديات الحضارية التي تواجهها الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد شهدت سبعينيات القرن الماضي انتشارا وتمددا كميًا لتيار الإسلام السياسي. ويطلق البعض على تلك الظاهرة، خطأ، صفة «صعود» الإسلام السياسي، ولكن الصعود له جانب فكري مرتبط بالتجديد والاجتهاد وابتكار الأفكار والبرامج السياسية. والواقع أن هذا لم يحدث، فقد غرق التيار

في الشعارات ودغدغة العواطف الدينية، حتى غلبت عليه الشعبوية بكل ما تحمل من سطحية وغوغائية. ولذلك بدأ عدد من علماء السياسة والاجتماع، ويوجد في مقدمتهم الإيراني آصف بيات، يتحدثون عن «ما بعد الإسلامية» باعتبار انحصار ظاهرة الإسلام السياسي، رغم وجوده الكثيف كمياً وتنظيمياً في عدد من البلاد الإسلامية.

تكاثرت تعريفات «ما بعد الإسلامية»، وكذلك أسبابها، ومنها تفاعل التجارب الإسلامية مع الواقع، مما نتج عنه نماذج فاشلة نجدها في إيران، والسودان، وباكستان. وفي التعريف هناك إجماع بين عدد من الباحثين المسلمين والأجانب، على أن رؤية ما بعد الإسلامية، ارتكز على الدمج بين الدين والمطالبة بين الحقوق والواجبات، والتحرر من الجمود، والتخلي عن فكرة احتكار الحقيقة الدينية، والتعددية والمساواة محل السلطة الأحادية والإقصائية، والعقيدة والحرية، والتاريخانية بدلا من النصوص الثابتة، والمستقبل بدل الماضي.

إن تراجع الدولة لحساب الفرد يعني احترام الحريات الفردية، وفي هذه الحالة يتعلم المجتمع لأن الدين سيكون أمراً شخصياً وخاصاً. ولا تتدخل الدولة في ضامير الناس ومراقبة عقائدهم، وعليها أن تتفرغ لتقديم الخدمات التنموية الدنيوية لرفع مستوى نوعية الحياة وجودتها حسب الباحث حيدر إبراهيم علي الذي يرى كذلك أن مراجعات الإسلاميين تكشف «عن التراجع والتناقض السائدين بين الحركات الإسلامية، وأن ما تتم مراجعته الآن، كان قبل سنين قليلة يُسمى الثوابت، والآن نراها تتغير باستمرار وسريعا. وأغلب القضايا التي تُراجع الآن علانية سبق وأن اتهم الناقدون لها بالتجديف. ومن المثير للاستغراب، تغيير كل الأحزاب الإسلامية لأسماؤها القديمة والتي تنسبها للإسلام، وتحمل الرمزية التي تميزها عن الأحزاب «العلمانية» الأخرى. فتحولت إلى أحزاب «الحرية والعدالة» أو «العدالة والتنمية» أو «النهضة». وهي مفردات من لغة الموجة الرابعة للديمقراطية، وليست من التراث الإسلامي. وقد سايرت أحزاب ما بعد الإسلامية، الضغوط الديمقراطية المتزايدة.

يُعتبر الباحث الإيراني آصف بيات، أول من بلور مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، وهو باحث حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة كنت

البريطانية في عام 1984. وهو حاليا أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط، في جامعة إلينوي - أوربانا شامبين في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل سابقا كأستاذ لعلم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية في القاهرة لمدة 16 عاما، قبل أن ينضم إلى جامعة ليدن (2010-2003) ليشغل منصب المدير الأكاديمي لـ «المعهد الدولي لدراسة الإسلام في العالم المعاصر - هولندا» وأستاذ لكرسي المجتمع والثقافة في الشرق الأوسط الحديث. وعمل بيات أستاذا زائرا في جامعة كاليفورنيا-بيركلي، وجامعة كولومبيا، وجامعة نيويورك، وجامعة أكسفورد، وعمل في هيئات تحرير عدة مجلات هامة مثل المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ومجلة التطوير والتغيير، ومجلة «ميدل إيست كريتيفك». وأصدر 8 كتب في مجال تخصصه.

يفترض بيات أن الحركات الإسلامية في المجتمعات المسلمة بدأت تشهد تحولا نحو حالة يسميها «ما بعد الإسلام السياسي» تتميز بالسعي للحقوق بدلا من الواجبات، والتعددية بدلا من السلطة الفردية، والتاريخية بدلا من النصوص الثابتة، والمستقبل بدلا من الماضي، ففي عام 1996 كتب بيات مقالا بعنوان «قدوم مجتمع ما بعد الإسلام السياسي»، الذي قام فيه بمناقشة الاتجاهات الاجتماعية المدهشة، ووجهات النظر السياسية والدينية الملفتة للنظر، الذي بدأت تشهدها «إيران ما بعد الخميني»، وهو الاتجاه الذي تجلّى في نهاية المطاف في دعم وبروز «حركة الإصلاح» في أواخر التسعينيات وأوائل العشرية الأولى للقرن 21.

منذ ذلك الحين، انتشر مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي» واستعمل من قبل عدد من المراقبين البارزين في أوروبا ليشير في المقام الأول إلى حدوث تحول في المواقف والاستراتيجيات من المتشددین الإسلاميين في العالم الإسلامي. وقد يبدو المصطلح مقبولا، إلا أن الطريقة الخاصة التي استخدم فيها سببت تشويشا أكثر من التوضيح المنشود.

إن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» بالنسبة للبعض تصف تحول الإسلاميين عن التعاليم السلفية والجهادية، وبالنسبة لآخرين فإن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» ينظر إليها كـ«خصخصة» للأسلمة، أي تحول الحالة الدينية من سيطرة الدولة إلى سيطرة عامة الناس، حيث يكون التركيز على (كيف) و(أين) بدلا من محتواه العام.

اعتبر (بيات) السالف الذكر أن «فكرة «ما بعد الإسلام السياسي» جذبت بعض ردود فعل غير مرحبة، ويرجع ذلك - جزئيا - إلى تصورات ضيقة، وجزئيا أيضا لسوء فهمها. واحتج بعض النقاد - بحق - على كونها تعميم متسرع وسابق لأوانه عن نهاية «الإسلام السياسي» (بمفهوم إقامة «الدولة الإسلامية») على الرغم من اعترافهم بتحولات كبيرة في استراتيجيات ومواقف بعض الجماعات الإسلامية المتشددة. فما يبدو أنه يتغير - كما يقولون - ليس «الإسلام السياسي» (أي ممارسة السياسة في إطار إسلامي)، ولكن فقط نسخة ثورية خاصة منه. وجادل آخرون بأن مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» لا تشير إلى واقع استثنائي، ولكن ببساطة إلى متغير في تعاطي السياسة لدى «الإسلام السياسي»، وأضاف أن «حالة «ما بعد الإسلام السياسي» تمثل معا شرطا ومشروعا يمكن أن يتجسد في حركة شاملة (أو متعددة الأبعاد). وهي تشير في المقام الأول إلى وجود حالة سياسية واجتماعية حيث، وبعد مرحلة من التجريب، تكون الجاذبية، والطاقة، ومصادر شرعية «الإسلام السياسي» قد استنفذت حتى بين أشد مؤيديها والمتحمسين لها ولاء.

هؤلاء الإسلاميون يصبحون على بينة من الانحرافات وأوجه القصور في نظامهم، بينما يحاولون تطبيع حكمهم وتحويله إلى مؤسسات. فانتهاج مبدأ التجربة والخطأ المستمر للوصول إلى حلول يجعل نظامهم عرضة لتساؤلات وانتقادات. وعندها يصبح «الإسلام السياسي» مضطرا، بسبب التناقضات الداخلية فيه والضغط الاجتماعي، لتجديد نفسه، ولكنه يفعل ذلك على حساب تحول نوعي. والتحول الهائل في الخطاب الديني والسياسي في إيران خلال التسعينيات يجسد هذا التوجه».

ومما تؤكد عليه أطروحة آصف بيات أن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست مجرد شرط، بل هي أيضا «مشروع: أي محاولة واعية لوضع تصور واستراتيجية لمنطق وطرائق السمو على «الإسلام السياسي» في المجالات الاجتماعية والسياسية، والثقافية. ومع ذلك، فحالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست معادية للإسلام، أو غير إسلامية، ولا حتى علمانية، ولكنها تمثل مسعى لدمج التدين بالحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالتححرر.

إنها محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأسا على عقب وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلا من الواجبات، والتعددية بدلا من السلطة الفردية، والتاريخية

بدلاً من النصوص الثابتة، والمستقبل بدلاً من الماضي. إنها تريد عقد مزاجية للإسلام مع حق الفرد في الاختيار والحرية، ومع الديمقراطية والحدثة (وهو أمر تركّز عليه حالة «ما بعد الإسلام السياسي»)، لتحقيق بعض ما وصفه البعض بـ«الحدثة البديلة».

يتم التعبير عن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» بمتطلبات علمانية، في التحرر من الجمود، وفي كسر احتكار الحقيقة الدينية. وباختصار، ففي الوقت الذي يُعرّف فيه «الإسلام السياسي» بدمج الدين والمسؤولية، فإن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» تؤكد على التدين والحقوق.

وقد تجد حالة «ما بعد الإسلام السياسي» إلى حد ما تعبيراً عنها في الممارسات الاجتماعية المختلفة، والأفكار السياسية، والفكر الديني كما في الأساس الفلسفي لمناطق «ما بعد الإسلام السياسي» الحضرية، وحركات الشباب والطلاب، والنشاطات النسوية، أو وجهات النظر اللاهوتية.

«ما بعد الإسلام السياسي»: إخوان تركيا

إن تطور الإسلام السياسي التركي المرتبط بحزب العدالة والتنمية التركي هو مثال جيد حسب الباحثة الإسبانية لوث غوميس غارسيا، حيث «جعلت تجربة القمع والسلطوية عقب انقلاب ما بعد الحدثة عام 1997، الإسلام السياسي التركي أقرب إلى طبقات المجتمع العلماني الليبرالي، عندما أجبر هذا المجتمع، وفي آن معاً، على إعادة تحديد أفكاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والاندماج في العولمة العملية، بما في ذلك انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد تخطى الإسلام السياسي التركي عن الطرح المتطرف الذي يهدف إلى إنشاء مجتمع إسلامي من خلال سلطة الدولة، ولجأ بدلاً من ذلك إلى المطالبة بالشرعية الإسلامية في مصطلحات ضمنية ذات مرجعية ذاتية: التعددية، سيادة القانون وحرية التعبير. بعبارة أخرى، لقد استبدل الإسلام السياسي هنا المنطق السياسي الإسلامي بمنطق

الشمولية. ومن المفارقات، أن أصبح الغرب والخطاب العلماني في أعقاب التقليد الليبرالي الأجلوسكسوني (الحرية الدينية لكل شيء متصل بالتنظيم، الأنشطة، التمويل والالتزام الاجتماعي) حليفاً ضد سياسات الفصل العنصري لكمال أتاتورك. كما يفترض المنظرون لمرحلة ما بعد الأسلمة أن المجتمعات العربية الإسلامية تبحث عن وسيلة للخروج من الإسلاموية من خلال وسائل معينة يمكن أن تقود بدورها إلى أشكال أعمق من التدين. وهذا لا يعني أنه لا يوجد عنصر وطني قوي في مطالبات المتظاهرين في كل بلد من البلدان، وإنما يعني أن على منطق الوطن -الدولة القومية أن يحرر نفسه من التلاعب الذي كان عادة ما يحدد الصديق والعدو وفقاً للمصلحة الذاتية لكل نظام» حسب الباحث الإسباني لوز غوميز غارسيا.

ويسود اعتقاد في مدارس التحليل الغربية أن حالة حزب العدالة والتنمية التركي تجسد «تطوراً ما بعد إسلاموي نموذجياً يعمل الإسلاميون على حذوه في صناعة نموذج الديمقراطية».

إن تجربة العدالة والتنمية هي نموذج «ما بعد إسلاموي»، قام فيها الإسلاميون الأتراك باستبدال «الخلق/ الناس» بـ«الخالق/ الحق» فقد خاضوا السياسة باسم الشعب لا الإسلام وزاوجوا بين خدمة الناس وخدمة الله، وفي انفصالٍ عن الإسلام السياسي التقليدي أعلنوا أن «الإسلام ليس أيديولوجية والقرآن ليس دستوراً»، ونجد الجذور التاريخية لهذا التحول في إطار ردّة الفعل المجتمعية والفكرية على سياسات الجمهورية الكمالية؛ حيث حاولت حركة الميلي جورش في السبعينات أن تعيد طرح الإسلام في المجال العام، وعكست أحزاب نجم الدين أربكان «السلامة ثم الفضيلة ثم السعادة» النسخة التقليدية من الإسلام السياسي الحزبي المحافظ، والذي اصطدم بالدولة الكمالية فأقصاه الأخير عن السلطة في انقلاب 1996. وعمل شباب حزب الفضيلة وعلى رأسهم عبد الله غول، وطيب أردوغان، على تجديد استراتيجية الحركة، وإعادة طرحها في المجال العام وفي السياسة على أسس جديدة «ما بعد إسلاموية».

إن حزب العدالة والتنمية يعكس بالتأكيد حركة ما بعد إسلاموية تحافظ على روابطها بالإسلام في المجال الاجتماعي، فيما ترفضه كبرنامج سياسي، إنها ترمي إلى بناء

مجتمع تقي في إطار دولة علمانية ديمقراطية» حسب محمد مسعد العربي، لكن هذا التقييم يبدو صالحا على الأقل إلى عشية ليلة 15 يوليو 2016، لأن النتائج الأولى لمرحلة ما بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا، تقوض مجموعة من الأحكام والتوقعات الخاصة بأداء الإسلام السياسي التركي مع مرحلة رجب طيب أردوغان.

وحتى إذا قبلنا بمقولة أن الموجة الحالية من الديمقراطية هي خط منتصر للجماعات الإسلامية ذات النزعة القومية وليس للإسلام السياسي في حد ذاته، فإن هناك ديناميات مشتركة ليست بالضرورة ديناميات مرحلة ما بعد الأسلمة بطبيعتها. وهذا يعني أنه لا يكفي أن نشير إلى إشاعة الأمة ومركزية الدولة القومية لتعريف الثورات العربية على أنها مرحلة ما بعد الأسلمة، كما هو الحال مع أوليفيه روي، ويبدو أن انتصار الإسلاميين في الانتخابات الأخيرة بعد أحداث «الربيع العربي» سيعزز بدوره البراغمية لديهم.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان مصر

اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن النموذج المصري، يشكل منطلقا أساسيا لفهم تمثلات التنظيم العالمي للإخوان لأطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»، ويتجلى ذلك على مستوى المراحل التي صاحبت هذا الانتقال، والعقلية القطبية للمحيط الداخلي للتنظيم، والارتباطات التنظيمية بالمحيط الإقليمي، مما كان له الأثر الكبير في حياة التنظيم محليا وخارجيا.

هناك ثلاث ملاحظات لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار، إذا أردنا الدفاع عن هذا السيناريو المتفائل بخصوص انتقال الجماعة إلى مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهذه الملاحظات أوردتها الكاتبة هبة رؤوف عزت، على النحو التالي:

أولا: فقر الرؤية الإسلامية العميقة للدولة التي تعني مشروعا متكاملا للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية يستلزم إعادة التوازن بين المؤسسات السياسية والسيادية وعلاقتها بالمجتمع وبالمواطن بما يحدد كيان الدولة ثم يوجه فلسفتها نحو الوعي بدورها

وعمقها الاستراتيجي. فقد تم السير على نفس مسار التحالفات الاقتصادية والسياسية العامة التي حكمت فترة مبارك، والتخلي عن المسار الثوري، وتصعيد الخطاب الإسلامي في لحظات النزاع مع الأحزاب السياسية الأخرى في صياغة الدستور أو على منصات الميادين دون أن ينعكس ذلك في واقع ثوري يعيد تشكيل الوعي.

ثانياً: غلبة البراجماتية في التعامل مع المستجدات والمواقف السياسية، وهو ما دفع قطاعات من الشباب الإسلامي لنحت مسارات جديدة مستقلة في التفكير والفعل عن المسارات المركزية، وفي اتجاهات أكثر أصولية أو أكثر توافقية، سواء الذين خرجوا من تحت عباءة الإخوان أو المنتسبين إلى السلفيين، وبالتوازي خروج شباب من أسر تصورات الدين التقليدي للمؤسسات الرسمية، والبدء في تفكير مستقل بشأن الدين ودوره يطالب بخطاب ديني له ركيزة حقوقية ومدنية.

ثالثاً: الانشغال بالسياسي التنازعي على حساب الدعوي التواصلي، وهو ما أثر في الرصيد الشعبي للحركة الإسلامية التي لم تعد في مقاعد المعارضة، بل في سدة الحكم، وتنامي الفجوة بين خطابها الدعوي التاريخي بوعوده والواقع السياسي بقيوده — تحت وطأة المشكلات المعقدة التي ورثتها، ومع تعويق مستمر لا يمكن إنكاره من بعض مؤسسات الدولة أو من المعارضين في الشارع.

وهذه وقفة مع ثلاث عوائق لا يتم تسليط الضوء عليها في غالب الأحيان:

— عائق العقلية القطبية

إن المقصود بـ«المرجعية القطبية» في المشروع، العقلية الإخوانية التي أحدثت قطيعة فكرية مع البدايات النظرية لحركة الإخوان المسلمين بزعامة مرشدها حسن البنا، والذي اجتهد بداية في استئناف التعبير السياسي عن الفكرة الإصلاحية الإسلامية، ولو أنها كانت إخوانية. وحسب الباحث عبد الغني عماد، وهو متخصص في جماعة الإخوان المسلمين، فإن العقلية القطبية «بعد إحداث هذه القطيعة الفكرية، فتحت الطريق أمام أطروحة صوحوية سياسية سوف تشكل مقدمة لفكر القطيعة الكاملة مع الإصلاحيين الإسلاميين، التي قام بإنضاجها والتنظير لها الجيل الثاني للإخوان، في المرحلة القطبية، على يد

سيد قطب وشقيقه محمد قطب، والمجموعة التي عملت على المزاجية بين أفكار أبي الأعلى المودودي، والإسلام السلفي التقليدي. لقد كانت مقالة «جاهلية القرن العشرين» و«الحاكمية الإلهية»، ذروة التعبير عن هذه القطيعة، التي بعد أن أودت نهائياً بفكرة الدولة الوطنية والمدنية، ولدت ثقافة التكفير والعنف واستخدام مفهوم الجهاد بشكل متعسف يخرج على منطوقه وسياقه القرآني».

إن قيادة الجماعة وقيادات فروع التنظيم العالمي لم تقرأ كما يجب النقد الذي حرره أعضاء سابقون، أو القراءات الصادرة عن أبناء التنظيم، من الذين ابتعدوا نهائياً عن الجماعة، أو قراءات من خارج التنظيم، مفادها أن أحد أسباب السقوط المبكر لمشروع الدولة الإسلامية للجماعة في العديد من الدول العربية، هو «توقفها عند تعليمات مؤسسها ومرشدتها الأول حسن البنا، وأن التشدد العقائدي لبعض أجنحتها مثل القطبين، نسبة للمفكر سيد قطب، أو الجهاديين التكفيريين، هو اتساق مع المصدر الفقهي المتشدد الذي استقي منه البنا أفكاره، والذي يمتد لفكر الخوارج منذ حوالي 1400 سنة. فالبنا في مجموعة رسائله يؤكد أن دعوته سلفية بالعودة لمعين الإسلام الصافي من كتاب الله وسنة رسوله، وهي دعوة سنية بالعمل بسنة الرسول في كل شيء، وهي حقيقة صوفية لطهارة النفس ونقاء القلب، ولكنها أيضاً هيئة سياسية تعنى بإصلاح الحكم والمطالبة به لتنفيذ أو لتطبيق التشريع الإسلامي. ويرى أن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف. ويعتبر أن الطريق لذلك هو قوة العقيدة والإيمان والوحدة والارتباط بين أعضاء الجماعة ثم قوة الساعد والسلاح، ويرى أخيراً، أن استخدام القوة هو شعار الإسلام في كل نظمته وتشريعاته. وهو ما استخدمته الجماعة بالفعل تاريخياً في كثير من مراحل صراعها السياسي». ويتحدث عنه بتفصيل الكاتب مصطفى إمام.

لم يستوعب قادة الجماعة اليوم، في العقد الثاني من الألفية الثالثة، كما نقرأ في كتاب «الوهابية والإخوان»، أن «المنظرين الأساسيين للإخوان المسلمين، حسن البنا وسيد قطب، قديماً من جيل آخر من الإحيائيين الإسلاميين، فكلاهما وُلِدَ في أوائل القرن العشرين (1906)، وتربيا في منطقة ريفية صغيرة محافظة، وتلقيا تعليماً مدنياً، واشتغلا

مهمة مدنية، ثم عاشا في عاصمة مدنية كبيرة وهي القاهرة»، ولا يمكن التعاطي مع التطورات والمستجدات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، بعقلية ماضوية، مثلما نعين ما تقوم به مجموعة من الجماعات السلفية التي تتفاعل مع الوقائع المعاصرة بعقلية تفاعل ابن تيمية في زمن المغول والتتار، دون الأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية.

إن هذا العائق هو الذي يفسر تعامل أعضاء التنظيم العالمي وأعضاء الجماعة وأعضاء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الإخواني، وأعضاء «المنتدى الدولي العالمي للوسطية» التابع للإخوان، مع العالم على أساس التقسيم المتشدد بين الأبيض والأسود: من معنا، ومن ضدنا، ولذلك انتقد الباحث والداعية محمد عبد الوهاب ريفي في منتصف 2017 «التقسيم الداعشي للعالم المثير للجدل الذي طالب به «المنتدى الدولي العالمي للوسطية»، على أساس «دار إسلام، ودار حرب، ودار معاهدة أو دار صلح وعهد»، كما جاء في البيان الختامي للمنتدى. إنه لا يمكن الحديث عن تقسيم الديار دون استدعاء كل المفاهيم الأخرى المنتمية لنفس المجال: الخلافة، الدولة الإسلامية، السبي وملك اليمين والرق، القتال والجزية والغزو، هو حزمة كاملة غير قابلة التجزئة، لا يمكن الإيمان ببعضها والكفر ببعض»، إن «هذه المفاهيم إما أن تقبلها جملة، وحينذاك ما عليك إلا حجز التذكرة التي تقلك إلى الرقة أو الموصل. وإما أن ترفضها جملة وتؤمن بمفاهيم الدولة الوطنية الحديثة وما تعارف عليه العالم من اصطلاحات وتصنيفات تتلاءم وما نعيشه اليوم، أما أن تدعو لتعزيز معاني الدولة المدنية، وتؤمن في الوقت ذاته بتقسيم الديار، فهذا لاطعم له ولا رائحة، والمؤلم في ذلك كله أن يكون كل هذا الخلط تحت مسمى الوسطية».

لقد انتبه الكاتب القطري الإخواني جمال سلطان، إلى مُضي «ثمانية عقود من دون أن تتم مراجعة الكثير من أدبيات حسن البنا ونظام أفكاره؛ وهي الخلطة الجينية التي يتشكل منها كائن التنظيم، معتبرا أن نظام الأفكار الرئيسية للحركة، والتي تتشكل منها التصورات، لا يمكن أن تسمح بالعبور إلى المستقبل؛ فكيف يمكن أن يتقبل أي نظام سياسي تنظيميا يفكر في إسقاطه، وتقوم نظريته على بناء عمل مدني يخترق المجتمع، كما بناء جيش قوامه إثنا عشر ألفا لحسم الموقف؟ مثلما ورد في رسائل البنا رحمه الله، والتي

يتم تدريسها حتى اليوم من دون أن تمحى هذه النصوص المخيفة للآخر من المناهج! ومنها، مثلاً، «وهم التطابق»، على نحو ما ورد في رسالة «الإخوان تحت راية القرآن»، إذ قال: «نحن أيها الناس ولا فخر، أصحاب رسول الله وحملة رايته من بعده». وفي رسالة أخرى: «نحن الإسلام أيها الناس!» إذ بهذا الوهم من زيادة التطابق والتماهي، واستشعار الاستعلاء على بقية الأمة، زادت العزلة والبعد عن المجتمع، ويصبح نشيد «غرباء» هو النشيد الذي يغذي هذا الشعور غالباً ويعززه، بل أضاف جاسم سلطان كلاماً هاماً، وهو ابن الإخوان المسلمين، ومشهود له بالإنصاف والموضوعية، حيث اعتبر أنه «لو كنت معتذراً للشيخ البنا لوجدت الكثير لأقوله، وربما كان يلزم أن أخرج كتاباً بعنوان «البنا بين المنهج والمنتج». ولو كان البنا بيننا، لأنتج بلا شك نظرية جديدة، ولكي تتضح الحاجة عند قراءة النصوص إلى مراجعات كبرى للفكر التنظيمي، ومراجعة عالم الأفكار المأزومة، فلا يمكن إنتاج عصر جديد من دون المراجعات الكبرى للأفكار القديمة. ويجب أن نتقل من مربع الدفاع عن الأشخاص إلى مربع النظر في الأفكار وآثارها في الواقع؛ فالأشخاص لهم الاحترام، ولكن أفكارهم يجب أن تتعرض للمساءلة. وكلما أسرعت التنظيمات لمعالجة فكرة «التمكن من المجتمعات» وجففت منابعها الفكرية لصالح «تمكين المجتمعات»، سهّلت الانتقال السلس إلى العالم الجديد».

لا بد لأية أيديولوجية سياسية تبحث عن الاستمرارية من القيام بمراجعات، ولعل المراجعات التي قامت بها المدارس الماركسية من داخل وخارج النسق الماركسي، أشهر مثال في هذا الصدد، وهذا ما حاولت «الجماعة الإسلامية» و«جماعة الجهاد» في مصر أن تقوم به.

ومع الإخوان، جاءت أول مراجعة في ربيع 2017، عندما أصدر مكتب الإرشاد المؤقت (المكتب العام للإخوان المسلمين) نتائج المراجعة التي قام بها لأداء الجماعة منذ عام 2011 وحتى عام 2017، مؤكداً أن الجماعة أخطأت في أربعة أمور، من بينها الخلط بين الحزب والجماعة بالدرجة الأولى. وتضمن الملف - وعنوانه «تقييمات ما قبل الرؤية.. إطلالة على الماضي»- أربعة محاور رئيسية، هي غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة، والعلاقة مع الثورة، والعلاقة مع الدولة، والممارسة الحزبية لجماعة الإخوان المسلمين. حيث تحدثت الورقة الأولى في ملف المراجعة عما

وصفته بغياب ترتيب أولويات الإخوان في العمل العام وانعكاس ذلك على الثورة، لافتة النظر إلى غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية، وغياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة، وغياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات.

وعن علاقة الإخوان مع ثورة يناير، أشارت الورقة الثانية للتقييمات إلى ضعف التصورات الفكرية والسياسية تجاه الثورة، واضطراب الخطاب الإعلامي قبل وفي أثناء وبعد الثورة، وعدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم، وعدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية، وعدم الانتباه لخطورة انفراد المجلس العسكري بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية.

وعرض المحور الثالث طبيعة العلاقة بين الإخوان والدولة، من خلال طرح عناصر رئيسية، هي: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه، والاعتبار بأن جماعة الإخوان تمثل ملفاً أمنياً طوال الوقت وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي، وغياب أي مؤشرات للطموح السياسي عملياً أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له، وعدم انتهاز فرص الانفتاح والتمدد فيها، وعدم العمل الجاد لجعل حرمان منتسبي الإخوان من الوجود في المؤسسات العامة للدولة؛ كقضية رأي عام ضاغط أو مطلب عادل والاستسلام في ذلك للواقع.

أما الورقة الأخيرة، فقد تحدثت عن علاقة جماعة الإخوان بذراعها السياسي حزب «الحرية والعدالة»، متطرفة إلى ما وصفته بـ «التداخل الوظيفي والمقاصدي بين الحزبي التنافسي والدعوي التنظيمي»، وتحدثت عن مدى جاهزية الجماعة السياسية، والتقصير في صناعة وتطوير القيادات والكوادر الحزبية، والتقصير في الإعداد لإدارة الدولة، والوقوع في مصيدة الأخونة، ويمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه الوثيقة في الملحق الرابع من هذا الكتاب.

وتعتبر خطوة «المراجعة والتقييم الشامل لآداء الجماعة»، الأولى من نوعها في الحياة السياسية المصرية، فلأول مرة تعلن قوى سياسية عن مراجعات تفصيلية لأدائها منذ ثورة يناير وحتى الآن.

ومباشرة بعد صدور الوثيقة، جاءت ردود الأفعال من النشطاء والخبراء تشكك في صحة وصف الوثيقة بأنها تمثل مراجعة مقارنة مع مواقف الجماعة الأولى، وجاء أول رد من «الحرس القديم» حيث تبرتت تلك الجبهة من المراجعات التي أعلن عنها تيار الشباب.

وقال المتحدث باسم الجماعة طلعت فهمي في بيان إن «جماعة الإخوان المسلمين تؤكد أنه لم يصدر عن أي من مؤسساتها أي أوراق بشأن مراجعات أو تقييم لأحداث»، كما أكد فهمي «عدم صلتها (الجماعة) بالبيان». أما الإعلامي الإخواني، والمختص بالفكر السياسي الإسلامي والحركات الإسلامية، عزام التميمي، فقد انتقد ما أعلن عنه المكتب العام لجماعة الإخوان المسلمين المصرية (مكتب الإرشاد المؤقت)، المعبر عما يعرف بـ«تيار التغيير» داخل الجماعة، بشأن نتائج ملف «مراجعة وتقييم» أداء الإخوان، وأكد أن هذه الأوراق مجرد دراسة نقدية سطحية من الخارج وليست مراجعة عميقة من الداخل، وقال في تدوينته له على شبكة التواصل الاجتماعي «فايسبوك»: «إضافة إلى ما يشوب الدراسة من ضعف، فإنه ينال من قيمتها أنها تأتي في سياق شقاق ونزاع وتدابير أفرزته المحنة التي تعرضت لها الجماعة، وتنافس مذموم على من ينطق باسم الإخوان ويمثل قواعدهم في هذه المرحلة العصيبة»، وأضاف: «حسبما أرى، لا يوجد اليوم من الإخوان في مصر ولا خارجها من يملك المبادرة أو لديه وصفة للخروج من المحنة، والذي يتطلب بادئ ذي بدء رأب الصدع ولم الشمل وتوحيد الصف، وهي أمور تتناقض مع الإثارة والدعاية والاستعراض في وسائل الإعلام»، كما أكد التميمي أنه «منذ الانقلاب العسكري على الديمقراطية بمصر في صيف 2013 تكرر لدى بعض عناصر الإخوان ممن اضطروا إلى مغادرة مصر، الظن بأنهم إذا خرجوا على الناس بمراجعات وانتقادات ذاتية فإن ذلك سيساعدهم وسيساعد الجماعة في محنتها، والحقيقة أن هذا مطب خطير وقع فيه هؤلاء، الذين ساهموا من حيث لا يدركون في تعميق الأزمة. الذين يشهرون سيوفهم في وجه الإخوان باسم النقد والمراجعة لا يقدمون جديدا، وإنما يعبرون عن حالة من الإحباط والغضب، والأحرى بهم أن يجتهدوا في رأب الصدع بدل أن يوسعوه، وأن يلوموا الشمل بدل أن يبعثروه».

أما المنسق الإعلامي لملف التقييمات بالجماعة، عباس قباري، فيرى أن جماعة

الإخوان انتهت من المرحلة الأولى من طرح تقييمات فترة ما بعد الثورة، وبدأت ثاني مراحل التقييم بفتح النقاش لأعضاء الجماعة بالداخل والخارج بالتوازي مع فتح النقاش المجتمعي حول هذا الملف بين النخب والرموز السياسية والفكرية والشرعية والمهتمين بالشأن العام. وأردف: «ستعمل الجماعة على الاستفادة من كل آراء المخلصين والمفكرين وأصحاب الرأي والتجارب، لاستكمال ملف التقييمات، قبل اعتماده بشكله النهائي داخل مؤسسات الجماعة المنتخبة، توطئة لإصدار وثيقة بهذه التقييمات في شكلها النهائي، لتكون سنة يستن بها القادة المقبلون لجماعتنا، وليكون التقييم والتعديل والتصويب هو منهج جماعتنا بشكل دائم، لنسير دائما بخطى نحسب أن تكون صحيحة لتحقيق المشروع والنهوض بالوطن والأمة». كما «رفض نشطاء سياسيون تقييم الأداء الذي طرحته جبهة القيادة الشبابية لجماعة الإخوان المسلمين تحت عنوان «تقييمات ما قبل الرؤية - إطلالات على الماضي»، مشيرين إلى أن هذه التقييمات مجرد مناورة سياسية، بينما يرى نشطاء أن هذه التقييمات لن تعيد الاصطفاف بين الإخوان والقوى السياسية التي شاركت بالثورة. وكان من الواضح أن المشهد السياسي كله يحتاج إلى مراجعات شاملة وليس (الإخوان) فقط.

وقالت جبهة القيادة الشبابية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني إن الجماعة ستكشف تفاصيل التقييم الذي تعرضه على 100 من المفكرين والسياسيين وأصحاب الرأي، كما ستقوم بتنقيحه لعرضه على الرأي العام. ويرى حازم عبد العظيم الناشط السياسي أن من يريد مراجعة نفسه عليه الاعتراف بأخطائه كاملة، ولكن الإخوان لا يقومون بهذا. وأضاف عبد العظيم أن الجماعة عليها مواجهة نفسها بشكل مباشر، من خلال إصلاح السلبات الكثيرة التي بداخلها أولا، قبل تقديم مراجعات وهمية، مشيرا إلى أن طرح الإخوان لهذه المراجعات حاليا له علاقة بمحاولة التنصل من مسئوليتها عن نتائج استفتاء 19 مارس 2011 الذي اشتهر بـ«غزوة الصناديق». وتابع قائلا: إن «بيان الإخوان الأخير به مغالطات كثيرة، فهم أكبر من أخطأوا في حق الثورة، كما أنهم لم يتطرقوا لتبنيهم العنف منذ تظاهر القوى السياسية ضد محمد مرسي في ميدان طلعت حرب عقب مرور 100 يوم من حكمه، عندما اعتدوا علينا». كما لفت عبد العظيم الانتباه إلى أن الإخوان ليسوا وحدهم المنوط بهم عمل مراجعات، ولكن جميع السياسيين والقوى المشاركة في ثورة 25 يناير عليها عمل مراجعات والاعتراف بما اقترفوه

في حقها. فيما أوضح شريف الروبي، القيادي بحركة 6 أبريل، أن جميع القوى السياسية مخطئة في حق الثورة، لكن جماعة الإخوان ارتكبت أخطاء جسيمة منذ رحيل مبارك حين بدأت بالتحالف مع المجلس العسكري، مما أدى إلى وقوع القوى الثورية في أخطاء لكنها لم تؤثر على الثورة بشكل كبير، مفسرا هذه المبادرة، بأن قيادات الإخوان تحاول العودة إلى المشهد الإعلامي من خلال إطلاق مثل هذه المبادرات الجدلية، مؤكدا أن الإخوان ليسوا من الداعين للاصطفاف الوطني؛ لأنهم غير قادرين على الوصول إليه فيما بينهم».

– عائق تحولات المحيط الخارجي

لم تنتبه جماعة الإخوان المسلمين إلى أنها تعيش تحولات كبرى تتطلب مراجعات أكبر، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم من غير تجاوز العقيلة القطبية التي أشرت إليها في العائق الأول، والتي تكرر حالة الثبات التي تسيطر على المخيال الإخواني، فتجعل من الجماعة تنظيما أقرب إلي صورة طوباوية عن الجماعة «الصامدة» و«الثابتة» رغم تعاقب المحن عليها عبر ثلاثة أرباع القرن أو يزيد.

لقد بدأ التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يتشكل نهاية السبعينيات من ممثلي التنظيمات القطرية، وقاد عملية تأسيسه عدد من أفراد الرعيل الأول من قادة الجماعة في مصر كان معظمهم من رجال التنظيم الخاص الذين تسيطر عليهم فكرة استعادة دولة «الخلافة الإسلامية»، من أبرزهم مصطفى مشهور وكمال السناني وأحمد حسنين ونفيس حمدي. غادروا جميعهم السجون الناصرية التي قضوا فيها سنوات طويلة حتى قرار الرئيس السادات بالإفراج عنهم في أوائل السبعينيات، وفي سنوات معدودة نجحوا في تجميع خيوط التنظيمات الإخوانية المتناثرة خاصة في الخليج وأوروبا، وأسسوا نواة تنظيم دولي محكم له لائحة منظمة وقيادة محددة وأعلنوا ميلاده رسميا في مايو 1982. كما استمر نجم التنظيم العالمي في الصعود طوال عقد الثمانينات وبعضها من سنوات التسعينيات، وصار الحديث عنه يجذب أنظار الخصوم والأنصار على السواء، ولكن التحولات التي طالت الجماعة تقول إن التنظيم العالمي لم يبق منه إلا الذكرى والبريق الذي يخطف الأنظار بينما لا زالت قيادات وقواعد التنظيم داخل وخارج مصر، تتفاعل

مع الأحداث السياسية الكبرى كما لو أنها قضية مصيرة أو قضية «حياة أو موت»، وهو ما سيتأكد من خلال تعامل الفرع الإخواني في المغرب.

لقد سبق للباحث المصري حسام تمام أن وجه تحذيرا بخصوص إصرار الإخوان على «الحنين إلى صورة التنظيم العالمي الحديدي المتناسك، والمبالغة في تقدير حجمه ودوره، وابتاعهم في ذلك خصوم يجدون في هذه الصورة ما يبرر إشاعة الخوف والرعب من الإخوان، في حين أن الواقع يختلف تماما عن هذه الصورة. ولكن الواقع يقول إن الانغماس في العمل السياسي جعل المصلحة العليا هي المصلحة الوطنية، سواء للتنظيم القطري أو لمشروعه الوطني، فهموم هذه التنظيمات وحساباتها وطنية بحتة لا يحتل فيها البعد العالمي إلا مساحة ضئيلة جدا تعكس في النهاية وتوظف لمصلحة المحلي الوطني، ومن هنا رفضت قيادة التنظيم القطري في فلسطين - حركة حماس- الوساطة التي طلبها الراحل ياسر عرفات من قيادة الإخوان في مصر للضغط على حماس في إطار المفاوضات بينها وبين فتح، وغلبت حماس مصلحتها، أو رؤيتها لمصلحة التنظيم القطري، على أي اعتبارات أخرى بما فيها التقدير للقيادة التاريخية لإخوان مصر. كما أن المناخ الدولي ساعد في هذه التحولات التي طالت التنظيم العالمي، فقد انتهت حقبة الحرب الباردة، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم كقطب وحيد من دون منافس، وحين وقعت هجمات شتبر عام 2001 وبدأت حربها العالمية على ما أسمته بالإرهاب أنت الرياح بما لا تشتهي سفن الإخوان التي فضلت التخفف من «العالمية».

من أزمات الجماعة والتنظيم العالمي للإخوان، واحدة تعتبر أزمة جوهريّة حسب الباحث الأردني محمد أبو رمان وهي أزمة «تبدى في انتهاء الشروط التاريخية والسياسية والمجتمعية التي أنتجت الجماعة وأفكارها ومدرستها، وأثّرت كثيرا على الأفكار التي حكمتها، وحتى طبيعة بنيتها الداخلية التي تقوم على الهرمية والمركزية ومفاهيم الطاعة والالتزام الصارم بأنظمة الجماعة، وهي منظومة حركية أقرب إلى «العسكرية» منها إلى المدنية. ومعلوم أن الجماعة تأسست في مصر، ثم انتقلت إلى باقي الدول العربية، بوصفها ردّا على تيار التغريب والعلمنة وانهايار الخلافة الراشدة، فكانت تهدف إلى «أسلمة الحياة» انطلاقا من الدائرة الصغيرة؛ الفرد إلى الأسرة ثم المجتمع فالحكومة الإسلامية، عبر التأكيد على قيمة الجماعة الرئيسية بأن الإسلام شامل ومتكامل لكل

مناحي الحياة ومستوياتها.

وساهم «الإخوان»، عبر جهود وأجيال وثقافة وحركة مجتمعية، خلال العقود الماضية، في تغيير مشهد التدين المجتمعي، وأصبح هنالك تيار عام في المجتمع متدين مع اندماجه في المجتمع والعصر، أي لم يعد الدين منحسرا في فئة معينة معزولة اجتماعيا، بل أصبح هنالك تيار عام كبير في المجتمع، محافظ ومتدين عموما، وباتت الحركات الإخوانية من أكبر القوى المجتمعية وأكثرها فاعلية»، ولكن على جماعة الإخوان اليوم «مهام جديدة وتحديات كبيرة وأولويات مختلفة، فعليها مواجهة التطرف والعنف، وتقديم نموذجها السياسي وتأصيله، وهو نموذج يختلف كثيرا عن «اليوتوبيا» الإخوانية التقليدية»، كما «طالت التحولات المجتمعية والثقافية والتكنولوجية أيضا طبيعة البنية التنظيمية للجماعة ذات الطابع العسكري الهيراركي، إذ أصبحت طبيعة العمل الاجتماعي ومطيته الجديدة الفاعلة تقوم على نظام الشبكات الأفقي، وليس العمودي، كما أن التحول نحو العمل الحزبي (مع تأسيس أحزاب إسلامية لتمثيل الإخوان في اللعبة السياسية) فرض بدوره مفاهيم أقرب إلى المدنية والديمقراطية، وتجاوز الأطر التقليدية في العلاقات داخل الجماعة. وأضاف الكاتب محمد أبو رمان، أنه «على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومصر، مثلا، لم تصل إلى «القرار التاريخي» المغربي والتونسي، إلا أن نتيجة ذلك دخولها في أزمات داخلية عنيفة، وازدهار حالة الانشقاقات وصراع الأجيال واختلاف الأجندات، وظهور ذلك علينا للمرة الأولى على الملأ، وفي شاشات الفضائيات. مع ذلك، المحصلة لهذه الأزمات، مثل الحالة الأردنية، هي أن الجماعة تتولى إلى الظل عمليا، وتترك المجال للأحزاب السياسية المنبثقة عنها، لتقود هي العمل السياسي وتظهر في المجال العام، بينما تتحول الجماعة إلى «مدرسة روحية»، لا أثر مباشر لها في الحياة العامة، وسيزداد تراجعها مع مرور الوقت، وستدخل في مرحلة «تعويم» التمثيل السياسي لها، عبر أحزاب سياسية بمرجعية إسلامية، تبتعد عن «حلم الجماعة» التاريخي، بالوصول إلى السلطة، وتندمج أكثر في التحولات الجديدة، عبر اقتفاء التجربة التركية».

توجد أشكال وألوان من التدين في الدين الواحد، ويفسر الباحث المصري جلال أمين أن «الإسلام واحد، ولكن التدين الإسلامي يختلف من عصر إلى عصر، ومن شخص

لآخر. ونفس القول ينطبق على كل الأديان الأخرى. دين محمد عبده هو نفسه دين تلميذه رشيد رضا، ونفس دين حسن البنا، وسيد قطب.. إلخ، ولكن تدين كل واحد من هؤلاء يختلف عن تدين الآخرين، وينطبق نفس الشيء أيضا على المعاني التي يفهمها الناس من التعبير الواحد»، وهذه قراءات لم تنتبه إليها الحركات والجماعات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

– عائق الارتباطات التنظيمية مع الخارج

أما العائق الثالث، فإنه يتعلق بتأثير مؤسسات ودعاة وإعلاميين، مؤثرين على مشروع الجماعة، وهناك مجموعة من الأمثلة، منها دور قناة «الجزيرة» القطرية وتصريحات وخطب الشيخ يوسف القرضاوي إضافة إلى الدور السياسي لبعض دول الشرق الأوسط. ويمكن أن نتوقف عند واحدة منها تتعلق بمقالة حررها الإعلامي الإخواني أحمد منصور، والذي يعمل في قناة «الجزيرة»، ونشرها في صفحته الرسمية على «الفيسبوك». ومن المعروف أن قناة «الجزيرة» حليفة للتنظيم الدولي للإخوان، ويتجسد ذلك من خلال عدة مؤشرات، كان أهمها حضور الشيخ يوسف القرضاوي، وقد اشتغل الباحث وليد الشرفا على خطاب القرضاوي في برنامج «الشريعة والحياة»، حيث تستدعي القراءة كل التناقضات التي أحدثها القرضاوي في المنهج القطبي، مع قدرة عالية للقرضاوي وعبر تحالف مع المرئي للفوضائية على تزييف الوعي مع الإيهام بانسجام الفكر الإخواني وتماسكه.

لقد اعترف الإعلامي الإخواني أحمد منصور إلى أن «غياب المحاسبة واللوائح الحاكمة داخل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مكن شخصيات مثل ذنبيات ليصبح عضوا في التنظيم، وأنه أصبح معول هدم داخل الجماعة، لغياب المحاسبة والشفافية وغلبة سياسة تبويس اللحى والأبوية، وعلى المخلصين من الإخوان المسلمين لاسيما القيادة الجديدة أن إعادة النظر في الكيان الهلامي المتكلس المسمى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي أسس في العام 1985 لظروف وأسباب تختلف كثيرا عن واقع اليوم، وهو في الحقيقة اسم كبير مخيف يقلب الدنيا على الإخوان، ويخيف العالم منهم دون طائل، لا سيما بعدما تحول إلى متدنى لكبار السن والمتنفعين من الإخوان، من

محبي الوجهة والمناصب الفارغة»، كما أشار الإعلامي الإخواني إلى أن «التنظيم العالمي ليس له أي دور فاعل أو إنجازات ملموسة على أرض الواقع، وتغيب عنه الرؤية، ويفتقد الدور الواضح، لأن مصيبة الإخوان الكبرى هي انعدام المحاسبة والشفافية والمؤسساتية»، وطالب بناء على ما سبق، أن يتم «تفعيل التنظيم العالمي بقيادات تعيش العصر، وتعرف واجباتها ومسؤولياتها أمام الله أولاً، ثم أمام الناس والتاريخ، وإما أن يتم حله وتسريح من فيه بعد محاسبتهم على ما أخذوا وماذا قدموا طوال السنوات الماضية، لأن الأموال التي تجمع من جيوب الإخوان ليست هبة ولا منة لأحد، ولا تصرف بغير حساب، وإنما هي لأبوابها المشروعة»، ومعتبراً كذلك أن «أساس الداء داخل الإخوان هو انعدام المحاسبة للكبار، واختطاف القرار من قبل الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على الجماعة والدعوة، ولن يحدث إصلاح حقيقي داخل الإخوان -حتى لو استبدلت القيادة- دون مصارحة ومكاشفة، ولن يحدث تغيير دون محاسبة وعقاب، ولن ينصر الله إلا من ينصره».

أحصى الكاتب شريف محمد جابر في مقالة بعنوان: «قراءة في دور الحركة الإسلامية والدلالات المستفادة» مجموعة من الأخطاء في التصورات الصادرة عن الجماعات الإسلامية منها: «إسبال الشرعية على النظم الجاهلية» و«ضمور الفكر السياسي والانشغال بقضايا الفرد»، ويرى أنه «ما قبل الثورات، وعلى استمرار سنوات طويلة دخلت فضاء من الحركة الإسلامية في الكيان العضوي للأنظمة الجاهلية لأجل الإصلاح من الداخل، أي شاركت في العملية السياسية في تلك الأنظمة، وبدلاً من أن تقوم هذه الفصائل برفع الالتباس حول هذه الأنظمة، وبيان أنها أنظمة لا تحكم بما أنزل الله فلا تملك أي شرعية للوجود، بدلاً من ذلك ساهمت في ممارساتها تلك بزيادة الغش والالتباس حول قضية «الشرعية» على الشعوب المسلمة، وظهر أثر ذلك في الثورات الأخيرة متمثلاً بخفوت صوت المطالبة بتحكيم الشريعة وسيادة الصوت الذي تقوده نخب مختلفة المشارب تنادي بالحريات والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والدولة المدنية، وانقادت الشعوب لهذا الصوت غافلة هي عن حقيقة قضيتها وأساس مشكلاتها».

كما اعتبرت الوثيقة أن تجاوز أخطاء جماعة «الإخوان المسلمين يتطلب العودة إلى تصحيح المفاهيم ووضوح مفهوم التوحيد ومقتضياته عند فئة غالبية في مجتمع المدينة

(أو أي مجتمع)؛ وضوح قضية الشرعية، وتميز فسطاط الحق (الإسلام) عن فسطاط الباطل (الجاهلية)؛ تجرد الدعوة لله عز وجل، وخلوها عن أي مصلحة أرضية تشوبها؛ صفة قيادية صلبة تقود المجتمع بعد ترسخ هذه المفاهيم؛ قواعد شعبية تتحاز بقوة إلى هذه القيادة ومطالبها، بحيث يصعب كسرها من أي فئة من داخل المجتمع أو من خارجه»، وأضاف أنه «على هدى التغيير الأول قبل أكثر من أربعة عشر قرناً ينبغي أن تسير الحركة الإسلامية، فالاندماج في النظم الجاهلية لن يزيد قضية الشرعية إلا غبشا والتباساً» وأنه لا بد «من دعوة تصحح للأمة مفاهيمها في التوحيد والشرعية، وما تقتضيه من مفاهيم الحكم، والولاء، والإيمان، والإسلام، وركائز العقيدة الإسلامية، ومفاهيم شرعية الوضع، وشرعية الحكم، وضرورة مشاركة الأمة، وشروط تولية الحاكم، وآليات عزله، والضوابط الشرعية لكل ذلك، وتصحيح المفاهيم حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإسلام. ثم لا بد من إحيائها مع قوة الشعور الديني وتعميق صلتها بالله واليوم الآخر وتوقير الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ومتابعته والوعي بالواقع وترسيخ قيم الإسلام، من علو الهمة والصدق والعزيمة وإرادة النهضة والخروج من التبعية والاستضعاف والتخلف نحو الريادة والتمكين والاستخلاف».

إن عدم الاستفادة من دروس التجارب التاريخية، وتغليب الإخوان مصالح الجماعة على الوطن، حتى لو كانوا في موقع المسؤولية التي تفرض عليهم الدفاع عن مصالح الوطن، يفسر ما قام به العضو الإخواني محمد يتييم، نائب رئيس مجلس النواب المغربي آنذاك والوزير حالياً، وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، مباشرة بعد ثورة 30 يونيو في مصر، من خلال إشرافه على جمع توقيعات البرلمانيين المغاربة على عريضة أعدت من طرف مجموعة من الإخوان المسلمين، هدفها الحصول على ألف توقيع من أعضاء برلمانات دول إسلامية وغربية قبل إحالتها على مؤسسات ومنظمات دولية، حكومية وغير حكومية، ضمنها منظمة الأمم المتحدة، و«مطالبتها بتحمل مسؤوليتها إزاء ما يجري في مصر». وجاءت العريضة بعنوان «ضد الانقلاب في مصر»، وتدخل في إطار حملة «برلمانيين ضد الانقلاب»، كما أسماها مدشنوها، والتي أشرفت عليها لجنة تنسيق تضم في عضويتها البرلماني التركي أمر الله إيشلر، والكويتي ناصر الصانع، واللبناني عماد الحوت، إضافة إلى محمد يتييم، ويجمع بينهم الانتماء إلى الإخوان المسلمين، فعماد الحوت، وهو أحد أعضاء اللجنة، هو برلماني لبناني عن الجماعة الإسلامية التي تعد

فرعا لجماعة الإخوان المسلمين في لبنان، كما أن الكويتي ناصر الصانع هو نائب عن الحركة الدستورية الإسلامية أو «حدس»، وهي لافئة سياسية كويتية أعلن عنها في 1991 بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، لتكون واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان تونس

تعود العلاقات التنظيمية والفكرية بين حركة «النهضة» التونسية وجماعة الإخوان في مصر إلى سنوات التأسيس الأولى، حين كانت تسمى الجماعة الإسلامية. ففي موسم الحج سنة 1973 توجه أحد قادة الجماعة، وبايع المرشد العام لجماعة الإخوان حسن الهضيبي في تلك الفترة. ومع تأسيس التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين رسميا سنة 1982 على يد المرشد الخامس للجماعة مصطفى مشهور، انخرطت حركة الاتجاه الإسلامي وأصبحت عضوا ناشطا في التنظيم يمثلها أميرها الشيخ راشد الغنوشي. وقد اضطلع الغنوشي بدور محوري في أوروبا والمغرب العربي لصالح التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، والذي بدا بشكل مبكر ومنذ بدايات نشأة الحركة الإسلامية في تونس. وفي شهادة قدمها الشيخ عبد الكريم مطيع، مؤسس الحركة الإسلامية بالمغرب ونشرت في مارس 2014، اتهم فيها الغنوشي «بالعمل على اختراق الحركة الإسلامية في المغرب بتكليف من جماعة الإخوان المسلمين نهاية السبعينيات، من القرن الماضي والتجسس لفائدة التنظيم العالمي للجماعة»، على حد قوله. وقال الشيخ عبد الكريم مطيع الحمداوي في مقال له، نشره موقع «هسبرس» المغربي ضمن سلسلة حول تاريخ الحركة الإسلامية بالمغرب: «إن جماعة الإخوان المسلمين كانت ترسل الغنوشي في رحلات تفقدية من أجل استجلاء الأوضاع بكل من الجزائر والمغرب، واقتراح الحلول والخطط الخاصة بالتعرف على الفصائل الإسلامية القائمة بها ومحاولة استقطابها، وفي هذا الاتجاه أرسل راشد الغنوشي إلى الجزائر عقب اعتقال محفوظ النحناح، فأجرى عددا من الاتصالات بالمجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها، ثم قدم للتنظيم تقريرا مكتوبا ومفصلا لرحلته في أكثر من خمسين صفحة اقترح عليه فيه أسماء تخلف النحناح أثناء اعتقاله.

ويرى باحثون أن العلاقات التنظيمية بين التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين وحركة «النهضة» التونسية، هي «علاقة فرع بالأصل وقد سبقتها علاقات فكرية ومنهجية متينة، بحيث لم تعتمد النهضة في تونس الأدبيات النظرية الدينية للتنظيم الدولي للإخوان فحسب بل وعلى أساليب مخطط تكوين الفرد والجماعة ونظام الأسرة المعتمد كذلك. ثم اعتمدت كذلك على وسائل التنظيم العالمي في التمكين والوصولية والاندساس في أجهزة الدولة ومكونات المجتمع المدني والجامعات. فقد كان نفس الأسلوب متبعاً تقريباً في الجامعات المصرية والتونسية وفي أجهزة الدولة والإدارات، كانت كلمة السر في كل من تونس والقاهرة وعواصم عربية أخرى ينتشر من خلالها الإخوان انتشاراً هي الاندساس في شرايين الدولة».

كما تعلم التنظيم الإخواني التونسي أساليب اختراق الأجهزة الأمنية من جماعته الأم في القاهرة، وساعد قادة التنظيم العالمي توابعهم في تونس على المضي قدماً في خطة اختراق المؤسسة الأمنية والعسكرية في منتصف الثمانينيات، والتي انتهت بفشل ذريع عقب أحداث انقلاب 8 نوفمبر 1987 الفاشل» مثلما يورد ذلك «الإخوان المسلمون في تونس: النهضة على طريق إخوانهم».

قد يكون الفرع التونسي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، أقرب الفروع إلى أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهو النموذج الذي اشتهر بمراجعات مقارنة مع باقي الفروع، ومنها صدور قرار عن مجلس شورى حركة «النهضة» بتاريخ 9 مايو 2016، بفصل العمل السياسي للحزب عن الأنشطة الدعوية، وجاء ذلك من خلال «تغريدة» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، في الحساب الشخصي لرئيس الحركة، راشد الغنوشي، حيث اعتبر أن «النهضة ستتحول إلى حزب يعمل في الحقل السياسي فقط، تاركة الشأن الدعوي للجمعيات المدنية».

وحول اقتراب اجتهادات راشد الغنوشي من فكرة «ما بعد الإسلام السياسي»، فإنه «لا يمكن أن نستبعد إمكانية ظهور اتجاه داخل الإسلام السياسي، وربما داخل حركة النهضة ذاتها، يدعو إلى «الدفاع عن مطلب الحرية الفردية، إسوة بالحركات الديمقراطية المسيحية»، حسب متابعات عبدالدائم السلام.

إن المراجعات التي تقوم بها حركة « النهضة » التونسية، ظهرت عندما صدرت لائحة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المتكون من 217 عضواً، ثم انتخابهم من قبل التونسيين الذين سجلوا في انتخابات جرت في 23 أكتوبر 2011، وهي انتخابات أفضت إلى فوز حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من مقاعد مجلس بحصولها على 89 مقعداً، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعداً، فيما حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثاً بنصيب 26 مقعداً.

إن نتائج أولى انتخابات تشريعية تنظم في تونس بعد اندلاع أحداث « الربيع العربي »، هي التي خولت لحركة النهضة الإخوانية الفوز بمنصب رئيس الدولة، ولكن الحركة، بقيادة الشيخ راشد الغنوشي، قررت الرهان على صيغة « حُكم ائتلافي »، بخلاف ما جرى مع النموذج المصري، من خلال التحالف مع حزبين علمانيين، وهما حزب المؤتمر برئاسة الناشط الحقوقي المنصف المرزوقي وحزب الكتلة الديمقراطية بقيادة مصطفى بن جعفر. وعلى الرغم من أن هذا الائتلاف كلفه تقليص عدد من الوزارات التي حصل عليها حزبه، ورغم موجات الغضب الكبيرة من نشاط الحزب، إلا أن الغنوشي لم يتنازل. ولم تنته المفاجآت التي فاجأ بها الغنوشي الجمهور عندما تمت مناقشة الدستور الذي يجب اعتماده لتونس، وعلى هامش الدفاع عن تبني هذا التوجه، وصف الغنوشي صيغة الحكم الائتلافي في تونس بكونها « أكثر من ضرورة براغماتية فرضتها نتائج الانتخابات، بل هي صيغة مثلى للحكم في ظروف الانتقال »، وأكد أن إجازة الدستور لا بد أن تتم بالتوافق بين القوى السياسية، وليس بالأغلبية الميكانيكية، كما ردّ الغنوشي على الانتقادات التي وجهت إليه من بعض الجماعات السلفية قائلا: « اكتفينا بالفصل الأول من دستور 1959 الذي تبناه الدستور الجديد لأنه ينص بوضوح على أن تونس دولة مستقلة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، ونحن لا نريد أن نقسم تونس بين أنصار الهوية الإسلامية للدولة والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد يخلط غالبية ساسته ونخبه بين الشريعة ومقاصد التشريع الإسلامي من جهة وتطبيق القضاء للحدود الشرعية مثل قطع أيدي السارق وجلد الزاني ».

إن قراءة أسباب هذه التحولات عند الفرع التونسي للتنظيم الدولي للإخوان، وتحليل طبيعة هذه المراجعات تجعل الفرع قريبا من « ما بعد الإسلام السياسي »،

ولذلك لا بد من العودة إلى بعض أحداث التاريخ المعاصر، حين عرفت تونس مشروع التحديث في القرن التاسع عشر، فكان خير الدين التونسي (1820 — 1889 م) صاحب كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، التي حملت مقدمته آراء حديثة نتيجة رحلته إلى الغرب، وظهر في مصر رفاعة الطهطاوي (1801 — 1873 م) صاحب الأفكار التحديثية في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، كما عرفت تونس العهد الصادر في 1864، ويعد دستورا حديثا بعدها بحوالي 12 عاما، صدر في مصر دستور حقيقي في عهد الخديوي إسماعيل، كما زار الشيخ محمد عبده تونس عام 1884، وتعد هذه الجماعات بداية ظهور السلفية الإصلاحية في تونس والعالم العربي.

إن «الغنوشي يتحدث عن توسيع الدوائر القومية، معتبرا الدائرة الأولى هي دائرة الإسلام، وهي دائرة عقائدية وحضارية ونضالية، وفي ذلك يقرر أن المجتمع الإسلامي مجتمع تعددي، اعترف بحق المواطنة للمسلم واليهودي والمسيحي، ولم يستثن عنصرا من العناصر المكونة للمجتمع من حق المواطنة. أما الدائرة الثانية فهي دائرة العروبة، وفيها يُقرر أنه لا ينبغي أن يتصور أحد أن هناك عداً بين الإسلام والقومية، وأن القومية العربية رباط أساس يساهم في تقوية الكيانات السياسية. ونجد بعد هذا في فكر راشد الغنوشي محاولات عديدة للتوفيق بين القيم الديمقراطية والإسلام، وهو في ذلك يطبق نظرية المقاصد في الحديث عن الديمقراطية في الإسلام، ويقارن في ذلك بين فكرة الإجماع في الفقه وفكرة الأغلبية في السياسة»، كما يُبين الكتاب أن «حركة النهضة تميزت عن جماعة الإخوان المسلمين بانفتاحها الهائل على العصر، حيث يتضمن الكتاب تعريفاً باجتهادات راشد الغنوشي في قضايا الديمقراطية والحريات العامة والعمل النقابي وحقوق المرأة وحريتها».

فبالنسبة لقضية المرأة، يعترف الغنوشي بحقوقها، إقرارا واضحا ومباشرا مستندا إلى إعادة تأويل النصوص الدينية الواردة وعمل قرارات مضادة للتاريخ والواقع الإسلامي، مخالفا تفسيرات الفقهاء التقليديين. فمثلا ينتقد الرجل أفكار الماوردي وابن حزم مؤكدا استنادها إلى عموميات الإسلام من خلال تأكيدها على وجود فروق نوعية بين الذكر والأنثى، ويُفند تلك الأفكار منتهيا إلى أنه ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء المرأة التي تعد نصف المجتمع من دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة. وبالمحصلة، يختلف طرح

الغنوشي في حرصه على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية سواء تعلق الأمر بحق الترشح أو بالترناسة في تعارض واضح مع ما طرحه الإخوان المسلمون في مصر حين يرون مثلاً عدم جواز ولاية المرأة شرعاً ويدللون على ذلك بحديث منسوب للنبي نصح: «ما أفلح قوم ولوا عليهم امرأة» وهو حديث يعتبره الغنوشي مرتبطاً بحادثة معينة ولا يصلح لاستخلاص حكم عام.

هذه اجتهادات متقدمة مقارنة مع اجتهادات باقي الإخوان، ولذلك يمكن الاستنتاج أن «سلوك حركة النهضة التونسية كان أكثر صدقاً في التعبير عن واقعيتها السياسية وعن استيعابها للأزمة العاصفة بالإسلام السياسي، أي أن سلوكها كان واقعياً وعاقلاً خلافاً لخطابها الانفعالي والمتعالي عن الواقع، والذي يهيمن عليه التقارب الأيديولوجي والشعور بوحدة المصير» حسب قراءة الباحثة التونسية آمال موسى.

هناك عدة قراءات لأهمية هذه القفزة التي قام بها راشد الغنوشي في التعامل مع ثنائية الدين والسياسة:

أ - قراءة تربط المبادرة بـ «استعادة الدعم الغربي»، لأن «التيارات الدينية تستهدف من تبنيها لخطاب سياسي، يركز على التوجهات المدنية غير الدينية في نشاطها السياسي إلى إعادة تسويق ذاتها للدول الغربية كبديل معتدل في مواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات التكفيرية العنيفة، إذ إن هذه المناورة السياسية تأتي ضمن تكتيكات مواجهة التغير في سياسات الدول الغربية تجاه التيارات الدينية في الآونة الأخيرة، عقب ثبوت ارتباط هذه التنظيمات بالعنف، وترويجها لقيم متطرفة بين الجاليات الإسلامية في الغرب، كما يُستدل على ذلك بما توصل إليه تقرير اللجنة المستقلة بقيادة القاضي البريطاني جون جنكينز حول الإخوان المسلمين في بريطانيا المقدم للحكومة البريطانية، والذي تم إعلان أهم نتائجه في 17 ديسمبر 2015، حيث أكد ارتباط الإخوان المسلمين بالتطرف والعنف، والترويج لخطاب ومعتقدات تتعارض مع الأمن القومي البريطاني، فضلاً عن التغلغل التنظيمي للإخوان في دول القارة الأوروبية، والتورط في إدارة أنشطة اقتصادية ومالية غير شرعية».

ب - هناك قراءة ثانية، سابقة على أحدث اجتهادات الغنوشي، وتخص قراءته

لمفهوم العلمانية، وفصل الدين عن الدولة، وهي قراءات كانت متقدمة عن قراءات باقي الإخوان في المنطقة. ما قام به الغنوشي في قراءة العلاقة بين العلمانية والإسلام «بنم عن ذكاء سياسي ولكنه ليس من المعرفة والفكر الفلسفي السياسي في شيء في تقديرنا. فهو قد قام بذلك بحس سياسي براغماتي عجيب أدى به إلى دمج مفاهيم ومصطلحات من سجلات مختلفة في قالب واحد هو قالب «الحكمة المبحوث عنها» كما يتصورها. وهو لا يتردد في التسليم بعبقريّة الغرب، ولكنها عبقريّة تكتفي بتحويل أفكار وقيم الإسلام إلى آليات وتقنيات صناعية وسياسية، بينما يتناسى أن تلك التقنيات هي ثمرة الحكمة التي أشاح بوجهه عنها مكتفياً بمجرد نتائجها غير آخذ بأصولها ومبادئها الكونية: الحق الطبيعي والعقل والفرد والعقلانية والعقد الاجتماعي».

وتضيف قراءة الغنوشي هذه أن الأمر يتعلق بـ«نوع من الفتوى المؤقتة أكثر من أن تكون فكراً حقيقياً. وهو ما يذكرنا بالحيل الفقهيّة التي كان يمارسها القدامى لتجاوز بعض عقبات التشريع في الحالات المستعصية. ولذلك تظلّ العقليّة المشيخيّة قائمة (أي قابليّة التبعية للشيخ وليس فرض الشيخ تبعية الآخرين له)، الأمر الذي يذكرنا بطريقة اشتغال العقل السياسي الشيعي المعاصر، الذي هو عقل في منتهى البراغماتية هو الآخر، من خلال ابتداع الإمام الخميني لمفهوم ولاية الفقيه كإجراء عملي لرفع التعطيل الذي أصاب الفكر الحركي الشيعي من جراء القول بمفهوم غيبة الإمام. فولاية الفقيه السنية هي العلمانية «الجزئية» إلى حين عودة الإمام، أي إمكان تطبيق «الشريعة بحذافيرها» وهي العبارة الواردة في كتاب راشد الغنوشي المشار إليه أعلاه. والمقصود بذلك الشريعة كمنظومة متكاملة تغني عن كل أشكال الحكم الأخرى، وليس المقصود ضرورة تطبيق الحدود من قطع ليد السارق ورجم للزاني المحصن... الخ. ولا يشترط الغنوشي إلا شرطاً واحداً للمرور إلى حكم الشريعة «الكامل» وهو قبول الناس بها ولو تطلب الأمر عرضها عليهم مرة بعد مرة حتى يقتنعوا بها.

إن مراجعات الغنوشي عبارة عن تعامل إيجابي مع الانتقادات التي صدرت عن الباحث التونسي أبو يعرب المرزوقي، والذي كان بعيداً عن العمل السياسي، قبل الحراك العربي، ولكن مع الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ودخول حركة النهضة همار العمل السياسي، انضم إلى حزب النهضة، قبل أن يقدم استقالته وكتابة رسالة

نشرها في صفحته الرسمية على «فايسبوك»، جاء فيها أن «أكبر عيب وقع فيه الحزب الإسلامي الذي يحكم تونس بعد الثورة، وقد يكون الأمر نفسه حاصلًا في مصر، هو أنه يعمل بعكس (..) ما توجهه الاستراتيجية الحكيمة، فأصبح حكمه عملية غزو، يرد فساد (النظام) السابق بفساد من جنسه». وأضاف أيضا أن «حكم الإسلاميين في تونس تحول إلى توزيع مغانم في الحكومة وأجهزتها، والإدارات وتوابعها، على الأقرباء والأصحاب والأحباب دون اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب»، كما نبّه إلى أن «هذا الأمر هو الذي سيفشل المشروع الإصلاحى كله؛ لأنه يبين أن الحركات الإسلامية ليست ساعية إلى الإصلاح بقدر ما هي ساعية سعي من تقدم عليها (من الأنظمة المستبدّة) إلى التحكم، ومن ثم فلا يحق لها الكلام عن الإصلاح فضلا عن قيم الإسلام»، كما اتهم وزراء حزب «النهضة»، ب«استغلال الشعب» عبر «الإكثار من الكلام بمبتذلات الخطاب الديني حتى كادت الاجتماعات السياسية تتحول إلى خطب جمعة» - الملحق الخامس من الكتاب-.

من المستبعد أن تكون هذه التصريحات موجهة إلى الدول الغربية، الأمريكية والأوروبية، أو أنها «نوع من الفتوى المؤقتة أكثر منها فكريا حقيقيا»، لأنها رسائل موجهة إلى شباب الإخوان المنطقية، بأن يتجاوز القراءات الإخوانية المتقدمة، والصادر عن الجناح القطبي في الجماعة، وأن الهدف من هذه المراجعات التي تهم الجيل الإخواني المستقبلي، تستهدف فتح آفاق الاجتهاد من أجل تجاوز المشاكل التي طالت أداء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ومنه الفرع التونسي للتنظيم الدولي، أي حركة النهضة، وإن كانت مواقف المؤسسات التابعة للجماعة لا تخدم هذا التوجه الذي تحتاج إليه الجماعة، أي توجه المراجعة، وخاصة موقف «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، من خلال البيانات والمواقف الصادرة عنه، ولأن أغلب زعامات هذه المؤسسة توجد خارج مصر، وخاصة في قطر حيث يقيم رئيس الاتحاد، يوسف القرضاوي، ونائبه، الإخواني المغربي أحمد الريسوني، الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح. كما أن مواقف المؤسسة تؤثر على علاقة الجماعة بالدولة المصرية، وخاصة علاقتها بالمؤسسة العسكرية التي أمسكت بالسلطة بعد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسى. ولقد أشار جاسم سلطان إلى أنه «كان يكفي عقد واحد أو كارثة واحدة للمراجعة والتساؤل؛ كارثة تلو كارثة؛ وقبل الكارثة يقال نحن نتوسع لا نحتاج إلى المراجعة؛ وأثناء الكارثة يقال نحن في محنة

وليس هذا وقت المراجعة؛ وبعد المحنة يقال كان الأمر اختبارا وحن أوان النجاح ولا وقت للمراجعة».

وبسبب أهمية مراجعات الغنوشي، تفاعلت مجموعة من الزعامات الإخوانية معها، ومنها جمال حشمت، القيادي الإخواني، الذي انضم إلى قائمة المطالبين بتجديد فكر تيار الإسلام السياسي، مهاجما في إحدى مقالاته ما أسماه بالناقلين وأصحاب «العقول المستريحة». وقدم «حشمت» في مقال نشره موقع «إخواني»، بعنوان «التفكير النمطي التقليدي الموروث يكسب!» نقدا واضحا لطريقة تفكير الإسلاميين بمن فيهم الإخوان، التي قال إنها قائمة على الجمود والنقل وعدم التفكير ومحاربة الجديد، وقال: إن هذا النمط يعتبر إحدى أزمات التفكير الإسلامي، مشير إلى أنه طرح هذه الفكرة في 2008، لكنه لم يتلق ردودا، وتساءل: «لماذا نرى كثيرا من أبناء الحركات الإسلامية يتوقف عن البحث عن معارف جديدة اكتفاء بما لديه؟». وكانت ردود الأفعال على ما قدمه جمال حشمت في غالبيتها معارضة غير مرحبة بما طرحه.

وقال الدكتور كمال الهلباوي، القيادي السابق بجماعة الإخوان، إن حديث القيادي الإخواني جمال حشمت، عن أن قرارات الجماعة الخاطئة هي ما أدت إلى مأساة رابعة، جاء متأخرا، بينما أكد طارق أبو السعد، القيادي السابق بجماعة الإخوان، أن تصريحات جمال حشمت القيادي الإخواني، عن أن قرارات الجماعة الخاطئة هي التي أدت إلى مأساة رابعة العدوية، تخص نفسه فقط، لافتا إلى أنه يقول وجهات نظر مختلفة عن الجماعة وربما يتراجع مرة أخرى عند مواجهة الإخوان له. وفي نفس الاتجاه قال طارق البشبيشي، القيادي السابق بجماعة الإخوان، إن تصريحات القيادي الإخواني جمال حشمت بأن قرارات الجماعة الخاطئة أدت إلى مأساة رابعة العدوية، هي هروب من المسؤولية داخل الجماعة، لافتا إلى أن حشمت شارك في كل جرائم الإخوان، لكنه يريد أن يعيش دور الحكيم الناصح حاليا، وأنه شريك أساسي في كل قرارات الإخوان، وكان يبرر لهم كل الأخطاء، وإذا رجعنا إلى الماضي سنجد مشاركا فيها ومبررا لها، وكان أيضا مؤيدا للإعلان الدستوري الذي صدر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، لكنه ربما عندما يعاني التنظيم من الأزمات يدعي الحكمة.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان المغرب

بما أن الفرع المغربي يؤكد بأنه لا علاقة له بالتنظيم العالمي للإخوان، فسوف أتوقف عند بعض المحطات الحركية التي تكشف عكس ما يدعيه الفرع، وهي حالات تعتبر اختبارا حول إمكانية الحديث عن «ما بعد الإسلام السياسي» عند حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية.

يتعلق المثال الثاني في هذا البحث، إذن، بواقعة وصفتها الصحافة المغربية بواقعة أحمد منصور والعدالة والتنمية: الوطن أو الجماعة. وملخصها حسب ما تداولته وسائل الإعلام أن قياديا في حزب العدالة والتنمية «تورط في لعب دور الوساطة في زواج مشبوه بين إحدى عضوات الحزب، وأحمد منصور الذي سارع للتخلي عنها، بعد شهر غسل قضاة وإياها منتقلين ما بين إسطنبول وباريس دون توثيق الزواج لدى المصالح المختصة بالمغرب»، وأنه «أصر على ألا يتم تسجيل عقد الزواج بالمغرب، الذي تم بحضور عدلين شاهدين، بدعوى حرصه على سريته، مدعيا أنه سيستعمل هذا العقد خلال سفره رفقة العضوة خارج المغرب، وأنه سيقوم بتوثيقه فيما بعد بإحدى الدول العربية غير المغرب». وعلى هامش الرد على القصاصة الصحفية، صدر تعقيب عن أحمد منصور، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، وقد نشر الرد في الصحف الإلكترونية، وتضمن السب والشتم ضد الصحف والإعلاميين المغاربة، قبل أن يعتذر لاحقا.

في قراءة تعامل الجماعات الإسلامية المغربية مع هذه الواقعة، تستوقف المتتبع ثلاث ملاحظات:

أ - تعبأت أغلب الجماعات في الدفاع عن هذا الإعلامي الإخواني، وتبني مواقفه، وخاصة مواقفه التي تضمنت سبا وشتما للمغاربة في مقالاته الأولى.

ب - توقفت الخلافات بين جماعة «الإخوان المسلمين» والجماعات السلفية، ودافع أعضاء من الحركة والحزب عن الإعلامي، في إطار الدفاع عن «المشروع الإسلامي» على الصعيد المحلي والخارجي.

ج - لم يقتصر تعاطف الإسلاميين المغاربة مع الإعلامي الإخواني على مواقع التواصل

الاجتماعي، فهذا أمر منتظر، بل تجاوزه إلى الحد الذي وصل معه التأييد الإخواني والسلفي إلى مرحلة تبني حزب العدالة والتنمية لمواقف الإعلامي المصري الإخواني ونشره في الموقع الإلكتروني للحزب، رغم أنه يقود حكومة ائتلافية، ناهيك عن أن موقف الإعلامي الإخواني تضمن سبا لا يليق بحزب إخواني، كأن يصف بعض المغاربة بـ«الشواذ والقوادين».

هذه الواقعة فتحت أعين الرأي العام عن ثنائية «الوطن أو الجماعة»: فهل تقدم الجماعات الإسلامية مصلحة الوطن على الجماعة أم العكس؟ ولهذا كان «الوطن أم الجماعة؟» عنوان مقال صدر في تلك الفترة بيومية الأحداث المغربية، وجاء فيه أنه «على العدالة والتنمية أن تجيب على سؤال جوهري وأساسي، أيهما الأسبق الوطن أو التنظيم؟ اختبار أحمد منصور يدخل في خانة الضارة - النافعة، اختبار صعب لأنه وضع العدالة والتنمية في مأزق أولوية الولاء؟ واختبار مُحرج لأنه سيفرض على الدولة أن تعيد مجددا تكييف استعمالات الديمقراطية التي تضمن مصالح الوطن، لا مصالح تنظيمات تلوح بديمقراطية المقاعد، وتدين بالولاء لتنظيمات عقائدية «أممية» خارج الحدود، ففي كل الأحوال لا يمكن اليوم أن تطالب بديمقراطية معيبة نعلم مسبقا أنها ستقدم ولاء الشيخ على خدمة الوطن».

لو كانت حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» في المعارضة، وصدرت عنهما هذه المواقف، لتعرضا للنقد الشديد. أما أن يكون الحزب في المؤسسة الحكومية، أي إنه يمثل الدولة المغربية أمام الخارج في الملتقيات واللقاءات الرسمية، ويصدر عنه هذا الموقف الهجين الذي يتبنى فيه مواقف الإعلامي الإخواني المصري، فإن الأمر مختلف مقارنة مع الحالة الأولى.

أما المثال الثاني، فيتعلق بتعامل حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية مع الانقلاب العسكري الفاشل الذي استهدف نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهو الانقلاب الذي أدانته الدولة المغربية وكافة الفرقاء السياسيين، في الحكومة والمعارضة، وأدين من طرف الحركات والأحزاب الإسلامية المغربية، ومنها جماعة «العدل والإحسان» وحزب «العدالة والتنمية» بجناحه الدعوي، حركة «التوحيد والإصلاح»، حيث أكد عبد

الرحيم شيخي رئيس الحركة أنها «تندد بأي انقلاب من أي طرف كان، وفي أي مكان»، في إشارة إلى محاولة الانقلاب في تركيا، منوها باسم الحركة بـ«دور الشعب التركي في تصديه للمحاولة الانقلابية، كما ثمن الموقف الرسمي المغربي الذي عبر عن رفضه لمحاولة انقلاب الجيش التركي على السلطة الشرعية، ووقوفه إلى جانب المؤسسات الدستورية والشرعية، وكذا مواقف جل المجتمع المدني والسياسية الذي عبر عن رفضه للانقلاب».

أما حزب العدالة والتنمية، فقد وجهت أمانته العامة «رسالة تهنئة للشعب التركي ولرئيس حزب العدالة والتنمية التركي، بمناسبة نجاحه في التصدي للمحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا»، و«أكدت الرسالة التي وقعها عبد الإله ابن كيران، الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، أن الحزب يعبر للشعب التركي العظيم ولقيادته المنتخبة، وأحزابه الأصيلة وقواته الأمنية، وجيشه المخلص، عن خالص التهنئة لما حققه من نجاح في مواجهة المحاولة الانقلابية، ونجاحه المبين في الحفاظ على الديمقراطية والحرية والاستقرار والتصدي للمؤامرة التي استهدفت كل المكاسب التي تحققت لتركيا».

ولكن ما فاجأ الرأي العام المغربي والدولة المغربية، هو تعامل حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية في المواقع الإلكترونية التابعة للحزب والحركة، حيث انضما إلى حملة إقليمية للدفاع عن العدالة والتنمية التركي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

فإذا كانت إدانة الانقلاب التركي قد صدرت عن دول المنطقة، فإن حماسة إخوان المغرب في الدفاع عن مصالح تركيا والرئيس التركي، لا تكون بنفس القدر من الحماس في قضية الوحدة الترابية. وقد تأكد هذا أكثر من خلال ما حرره عدة وزراء من الحزب الإسلامي المغربي، ومنهم من نشر رأيه في شبكات التواصل، رغم أن مسؤوليتهم الرسمية تفرض عليهم الالتزام بما ورد في البلاغ الرسمي للخارجية المغربية.

أما الجرائد الإلكترونية ومواقع التواصل والكتاـب الإلكترونية التابعة للحزب، فقد جعلت من موضوع إنقلاب تركيا، موضوعها الوحيد، حيث نزلت بشكل كثيف وغير مسبوق، بكتابات تمجد أردوغان، بحيث يمكن الاستنتاج بأن «الانقلاب العسكري الذي عاشته تركيا، تحول إلى نصر جماعي لكل الزعماء الإسلاميين، وخاصة من ذوي المرجعية

إخوانية، أي جماعة الإخوان المسلمين بمصر، وحزب العدالة والتنمية بالمغرب، وقد حظ كيف جيش بنكيران أتباعه عبر القيمين الدينين الذين يحتكرون المساجد للتغلز النصر الذي حققه الرئيس رجب طيب أردوغان، كما لو أنه نصر لحزب العدالة والتنمية المغربي»، مثلما نقلته صحف مغربية.

كما أن أعضاء وأنصار حزب العدالة والتنمية، «الذين توقفوا عند حدث الانقلاب كثر من محلي القنوات الإخبارية ودارسي العلوم السياسية والمراجع الدولية المختصة، هبت تحليلاتهم إلى حد تشبيه ما حدث بتركيا مع ما يحدث بالمغرب، ووصل منطق تجييش وإسقاط واقع التجربة التركية على المغرب، عبر محاولات أنصار حزب العدالة والتنمية المغربي وحركة التوحيد والإصلاح، في توظيفه كهدية لتوجيه النقاش السياسي في لغرب، وتحويل المخاوف الحزبية للمصباح إلى أمر واقع يتجاوز المشهد السياسي المغرب يصل إلى الديمقراطية التركية».

إن بعض الحسابات الشخصية الإخوانية سارعت إلى استبدال الصور الشخصية صور البروفيلات بصور العلم التركي أو صور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أعلنت عن تبني الروايات الرسمية التي تصدر عن حزب العدالة والتنمية التركي، ونقل أخبار والمستجدات من الفضائيات التي ساندت الرئيس التركي.

هناك تناقضات كبيرة في تطبيق مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي» على الحركات إسلامية الإخوانية، وإذا كانت الحالة المصرية معرضة للتطورات، فإن المسألة مختلفة مع الحالة التونسية والمغربية، ومرتبطة بضرورة انخراط الجماعات الإخوانية في مراجعة مطالبها الإخواني وقراءة تصورها لشكل الدولة المنشودة، هل هي دولة دينية أو دولة دنية أو دولة بين المرتبتين؟

يقف الحراك العربي وراء إعادة طرح عدة قضايا للنقاش، ومنها مفهوم «الدولة إسلامية»، وقد صدرت مجموعة من الكتب حوله، وعلى رأسها كتاب وائل بهجت بلاق، وعنوانه «الدولة المستحيلة: الإسلام، السياسة، وأزمة القيم الحداثية». ويرى حلاق ه على «المسلمين أن يختاروا بين أمرين، إما الانحياز لقانون وضعي حدائي متغير لم سهم إلا في استنزاف الطبيعة واستلاب ذات الإنسان ماديته ومثودجه الاستهلاكي، وإما

الإبقاء على نموذج الشريعة الأخلاقي الذي لايسود فيه أحدا على أحد، حيث السيادة لله، والطبيعة مسخرة له أصلا منذ أول الخلق، ليتعامل معها ومع العالم تبعاً لمبدأ المساواة الأخلاقية». كما يؤكد الكاتب أنه لا يقصد بـ«نموذج الشريعة الذي يتحدث عنه ما هي عليه الآن منذ القرنين الماضيين بعد تواصلها مع الحداثة والدولة الحديثة بعد الاستعمار.

إنّ النموذج الإسلامي الأخلاقي الذي يدرسه الكاتب هو ذاك الزمن الممتد من ظهور الإسلام وامتداده لاثني عشر قرناً إلى ما قبل الاستعمار. إنّ خلق الشريعة الذي يتحدث عنه ليس هو إعادة نفس النموذج البائد ولا النموذج الحالي الذي ليس نموذجاً إسلامياً ولا هو نموذج حدائي على النمط الأوروبي. إنّ حالة الشريعة الراهنة كما يتحدث عنها مظهر من مظاهر الأزمة عينها التي يجب إصلاحها بنموذج أخلاقيّ كان ناجحاً لمدة قرون قبل الحداثة، وكان أكثر عدلاً كذلك».

كما يتوقف الكاتب عند مصطلح «الدولة الإسلامية»، ومن المعلوم أنه مصطلح حاضر في خطاب الجماعات الإسلامية التي أصبحت مطالبة بأن تعيد النظر في أصول الجماعة العشرية والتي يعود تاريخ تأليفها منذ زمن حسن البنا، ضمن أركان البيعة (ركن الفهم في «رسالة التعاليم»)، والتي تبلور الرؤية وتضع الأرضية العامة التي تقوم عليها الجماعة في كل مكان — وبها نختم هذا الفصل — وهي كالآتي:

1- الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعها، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء.

2- القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في التعرف إلى أحكام الإسلام، ويفهم القرآن طبقاً لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات.

3- الإيمان الصادق والعبادة الصحيحة والمجاهدة نور وحلاوة يقذفهما الله في

لمب من يشاء من عباده، ولكن الإلهام والخواطر والكشف والرؤى ليست من أدلة أحكام الشرعية، ولا تعتبر إلا بشرط عدم اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه.

4- التماثل والرقى والودع والرمل والمعرفة والكهانة وادعاء معرفة الغيب، وكل ما كان من هذا الباب منكر، تجب محاربته، إلا ما كان آية من قرآن أو رقية مأثورة.

5- رأي الإمام ونائبه فيما لا نص فيه، وفيما يحتمل وجوها عدة وفي المصالح لمرسلة معمول به، ما لم يصطدم بقاعدة شرعية، وقد يتغير بحسب الظروف والعرف العادات، والأصل في العبادات التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وفي العاديات الالتفات إلى دُسرار والحكم والمقاصد.

6- كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله سنة رسوله أولى بالاتباع، ولكننا لا نعرض للأشخاص - فيما اختلف فيه - بطعن أو تجريح، نكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا.

7- لكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من أئمة الدين، ويحسن به مع هذا الاتباع أن يجتهد ما استطاع في التعرف إلى أدلته، أن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته، وأن يستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر.

8- الخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة لا بغضاء ولكل مجتهد أجره، ولا مانع من التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف، ظل الحب في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أن يجبر ذلك إلى المرء لدموم والتعصب.

9- كل مسألة لا يبنني عليها عمل يكون الخوض فيها من التكلف المنتهى عنه رعا، ومن ذلك كثرة التفريعات للأحكام التي لم تقع، والخوض في معاني الآيات القرآنية كريمة التي لم يصل إليها العلم بعد، والكلام في المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم ما شجر بينهم من خلاف، ولكل منهم فضل صحبته وجزاء نيته وفي التأول مندوحة.

10- معرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أسمى عقائد الإسلام، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما يليق بذلك من التشابه، نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه؛ من قوله تعالى: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا» (آل عمران: 7).

11- كل بدعة في دين الله لا أصل لها. استحسناها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه- ضلالة تجب محاربتها والقضاء عليها، بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها.

12- البدعة الإضافية والتركية والالتزام في العبادات المطلقة خلاف فقهي، لكل فيه رأيه، ولا بأس بتمحيص الحقيقة بالدليل والبرهان.

13- محبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى، والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ» (يونس: 63)، والكرامة ثابتة بشرائطها الشرعية، مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلا عن أن يهبوا شيئا من ذلك لغيرهم.

14- زيارة القبور أيا كانت- سنة مشروعة بالكيفية المأثورة، ولكن الاستعانة بالمقبرين أيا كانوا، ونداؤهم لذلك، وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشبيد القبور وسترها وإضاءتها والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات- كباثر تجب محاربتها، ولا نتأول له هذه الأعمال سدا للذريعة.

15- الدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة.

16- العرف الخطأ لا يغير حقائق الألفاظ الشرعية، بل يجب التأكد من حدود المعاني المقصود بها، والوقوف عندها، كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

17- العقيدة أساس العمل، وعمل القلب أهم من عمل الجارحة، وتحصيل الكمال في كليهما مطلوب شرعاً، وإن اختلفت مرتبتا الطلب.

18- الإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها .

19- قد يتناول كل من النظر الشرعي والنظر العقلي ما لا يدخل في دائرة الآخر، ولكنهما لن يختلفا في القطعي، فلن تصطدم حقيقة علمية صحيحة بقاعدة شرعية ثابتة، ويؤول الظني منهما ليتفق مع القطعي، فإن كانا ظنيين فالنظر الشرعي أولى بالاتباع حتى يثبت العقلي أو ينهار.

20- لا نكفر مسلماً أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض -برأي أو بمعصية- إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسرّه على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر».

خاتمة

- بعد حوالي قرن من تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، يتبين أن الحضور الإخواني في المنطقة أصبح يتمثل في عدة تجارب، هناك ما يجمعها وهناك ما يفرق بينها، وهذه الاختلافات تعيق تأسيس كيان قوي «للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- إن فروع هذا التنظيم، تتعامل مع الأوضاع المحلية حسب ما هو متاح من الإمكانيات، كما أن هوامش المناورة مختلفة حسب طبعة الدول الوطنية، لأن النظام المصري ليس هو النظام التونسي، والنظام المغربي ليس هو النظام السوداني، كما ساهمت هذه التباينات في تعامل الأنظمة مع الجماعات الإسلامية في تعدد أداء الجماعة بشكل قد يصب في إعاقة أهداف «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- لقد أكدت مجموعة من النظريات الفلسفية السياسية أن السياسة تروض الأيديولوجيا، والتجارب التاريخية تصب في هذا الاتجاه، ولهذا أعتقد أن انخراط الإسلاميين في العمل السياسي أفقدهم الطهرانية التي كانت مرتبطة بهم في فترة الدعوة. ويمكن لهذا التحول فضلا عن المساس بالطهرانية المدعاة أن يصب في مراجعات قد تصب بدورها في إعادة النظر عند الجماعة في فكرة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- ساعدت الجماعات الإسلامية القتالية على تقريب وجهات نظر القوى الغربية مع وجهة نظر التنظيم العالمي للإخوان وكذلك الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل المساهمة في التصدي للجماعات القتالية، والضغط عليها. وهذا سيناريو ساهم في خدمة فكرة التنظيم العالمي للإخوان، ولكن التطورات التي أكدتها

أحداث «الربيع العربي» أعادت كل هذه المبادرات إلى مرحلة ما قبل التعاون، بعدما تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية، تدخلت من أجل صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، بمساعدة دول شرق أوسطية، وقد قوبلت هذه المساعدة بالرفض من طرف أغلب الدول العربية في المنطقة، وكانت لهذه السياسات مجموعة من النتائج التطورية المدمرة ولا زالت مفتوحة.

- بين عام 1928 تاريخ تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، وعام 2013، تاريخ الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، يمثل الجماعة في الدولة المصرية، مرت ثمانية عقود، وهذا تطور يتطلب مراجعة المفاهيم والمواقف والقرارات التي تشغل بها الجماعة.

- من التوصيات التي يجب توجيهها إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، مراجعة وثائق الجماعة، وخاصة الوثائق التي ألفها المؤسس حسن البنا، والوثائق التي ألفها سيد قطب، وهي كتب هامة عند جميع أعضاء الجماعة، مع التأكيد على أن هناك الكثير من الأصوات تنادي من داخل الجماعة بضرورة النقد والنقد الذاتي. والواقع أن تلك الوثائق إذا كانت صحيحة وصالحة في أوانها، فإنها لم تعد صالحة اليوم، وذلك بالنظر إلى التطورات الفكرية والسياسية والاستراتيجية التي مرت منها المنطقة. وعموما فإن المراجعات تؤكد شيئا واحدا وهو أن المراجعات بينت أن شعارات (الحراك العربي) منذ يناير 2011، لم تكن تتحدث عن «دولة الخلافة» و«تطبيق الشريعة»، وإنما كانت تطالب بالحرية والكرامة والعمل ومواجهة المحسوبية والفساد.

- إن مجموعة من المفاهيم التي جاءت في مؤلفات حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب ويوسف القرضاوي، أصبحت عائقا أمام اندماج الجماعة وتأقلمها مع المجتمعات في المنطقة، ومنها «دولة الخلافة» و«الدولة الإسلامية»، والتي تتجاوز حدود الدولة الوطنية.

- من حق الجماعات الإسلامية الانخراط في العمل السياسي، كغيرها من الجماعات السياسية، ولكن عليها أن تعلم بأن انخراطها في العمل السياسي، لا بد أن يبقى مؤسسا على النسبية.

- إن التنظيم العالمي للإخوان والجماعات الإسلامية التابعة له، مدعوان إلى الاهتمام والوعي بالتعقد الذي تتميز به العلاقات الدولية، وفي المقابل، فإن الأنظمة الوطنية في المنطقة، والتي تتفاعل مع الجماعات والأحزاب الإسلامية، لا بد أن تعيد النظر في الأوراش المرتبطة بتجديد الخطاب الديني، والتركيز عملياً على برامج التنمية الاجتماعية، ومحاربة الفقر، والهشاشة، والإقلاع الاقتصادي، لأن البعد الاجتماعي والمادي من الأبعاد التي تقف وراء تأسيس الجماعات الإسلامية في المنطقة.

- لا بد من فتح قنوات الحوار بين مختلف الفرقاء السياسيين داخل الأنظمة الإقليمية، فقد تبين أن فتح قنوات الحوار يساهم في تقريب وجهات النظر، ولكن لا بد أن يتم تحت سقف المصلحة الوطنية التي لا يمكن أن يختلف حولها هؤلاء الفاعلون السياسيون، وأن تفتح قنوات الحوار في المجالات السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية.

ملحق

الملحق 1

وثيقة «التمكين»

بسم الله الرحمن الرحيم

• خطة التمكين

**** أسباب وضع التقرير:**

1- تطور طبيعي للمرحلة

2- عمومية الأهداف السابقة.

3- شواهد عملية:

أ- ظاهرة عدن التوظيف.

ب- عدم وضوح الأولويات.

ج- تعدد التوجهات.

د- تضارب القرارات في المواقف المختلفة وغياب التفسير الواضح لها.

4- التحدي والتهديد الخارجي والمواجهة السافرة مع الحركات الإسلامية.

5- الرد على استفسارات قد وجهت في اجتماع المجلس.

6- أهمية صياغة رؤية استراتيجية حيث هي الضابط لاتجاه الحركة وتعبئة جميع

طاقاتها، وإمكاناتها في اتجاه أهداف الحركة، ولذلك فهي تجيب على الأسئلة التالية:

1- ما هي الرسالة التي نضطلع لإنجازها؟

2- الأوضاع التي ينبغي أن يكون عليها الحال والنتائج المرجوة على المدى البعيد والقصير من حيث:

أ- تحقيق الرسالة.

ب- توفر الاستمرارية.

ج- الاستعداد للمهام المستقبلية.

د- رفع الكفاءة.

-الرسالة

التمكين لدين الله في الأرض بالعمل على أن تسود قيم، وكرليات، وحقائق، وشرائع الإسلام في واقع الأمة، أفرادا ومؤسسات، عن إرادة واختيار مع امتلاك القدرة على المحافظة عليها ومؤازرة جهود التمكين في مختلف أنحاء المعمورة، لتحقيق وحدة المسلمين وسبقهم وتميزهم.

**** أهداف الإستراتيجية لتحقيق الرسالة:**

1- تحقيق الرسالة من حيث الارتقاء بالمجتمع إسلاميا ومؤازرة جهود التمكين.

2- تأمين استمرارية جهود التمكين.

3- التهيؤ لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على غدارة الدولة.

4- إعداد البناء الداخلي لمهام المرحلة (الكفاءة).

**** استمرارية جهود التمكين:**

تعرضت الدعوة لضربات إجهاض دورية كسياسة ثابتة، وجاءت حرب الخليج لتظهر مقدمات المواجهة مع الحركات الإسلامية، في كافة أنحاء العالم الإسلامي من الجزائر، إلى تونس، مروراً بالسودان، وأفغانستان... والبقية تأتي ليخلو الجسد من جهاز المناعة، ويتيح مجيء ونمو إسرائيل الكبرى في المنطقة.

فكان الهدف هو وضع سياسة مواجهة ضد ذلك التهديد المستمر، عن طريق تعميق جذور الدعوة في المجتمع بحيث يصعب اقتلاعه وذلك من خلال:

- 1- الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية والقدرة على تحريكها.
 - 2- الانتشار في المؤسسات الفاعلة.
 - 3- التعامل مع القوى الأخرى.
 - 4- الاستفادة من البعد الخارجي.
- الانتشار في قطاعات الشعب (طبقات المجتمع) الحيوية والقدرة على تحريكها؛ لأن الانتشار في هذه القطاعات:
- أولاً: يقلل فرص التهديد ويجعل قرار المواجهة أكثر صعوبة.
- ثانياً: القدرة على تحريكها يزيد من فرص التغيير والاقتراب من تحقيق الرسالة، ولذلك كان اختيار القطاعات على الأسس التالية:
- 1- سهولة الانتشار.
 - 2- فاعلية التأثير عند تحريكها.
 - 3- مدى إمكانية تحريكها.
 - 4- استمرارية التأثير.
- كان الاختيار للقطاعات التالية، والتي تحقق الشروط السابقة:
- قطاع الطلاب - قطاع العمال - قطاع المهنيين - قطاع رجال الأعمال - قطاع الطبقات الشعبية.
- قطاع الطلاب:
- يتميز بسهولة الانتشار، وإمكانية التحريك، واستمرارية التأثير مع فاعلية نسبية في التأثير.
- قطاع العمال:
- ويتميز بفاعلية التأثير والقدرة على التحريك وسهولة الإنتشار.
- قطاع المهندسين:

يتميز بسهولة الانتشار، وفاعلية التأثير، واستمرارية التأثير، وقدرة نسبية على التحريك.

• قطاع رجال الأعمال:

يتميز بفاعلية التأثير واستمراريته.

• الطبقات الشعبية:

وتتميز بسهولة الانتشار، والقدرة على التحريك، وفاعلية نسبية في التأثير.

**** الانتشار في المؤسسات الفاعلة:**

وهي المؤسسات التي تمثل:

- 1- أداة تحجيم ومواجهة للحركة الإسلامية.
 - 2- إضافة حقيقية لقوة وفاعلية الحركة في التغيير.
- ولذلك كان اختيار المؤسسات الفاعلة على الأسس التالية:

- 1- فاعليتها في مواجهة وتحجيم الحركة الإسلامية.
 - 2- فاعليتها في القدرة على أحداث التغيير.
 - 3- شمولية واتساع مساحة التأثير.
 - 4- المدى الزمني الطويل في المواجهة.
- باستقراء واقع المجتمع المصري، يلاحظ أن أكثر المؤسسات فاعلية هي:

1- المؤسسة ذات التأثير.. وتتميز بفاعلية المواجهة والقدرة على التغيير.

2- المؤسسة الإعلامية.. وتتميز بسهولة، واتساع مساحة التأثير، والمدى الزمني الطويل في التأثير والمواجهة، والقدرة على إحداث التغيير والفاعلية في المواجهة.

3- المؤسسة الدينية.. وتتميز بنفس مميزات المؤسسة الإعلامية ولها طابعها الخاص في ذلك.

4- المؤسسة القضائية.. وتتميز بفاعلية القدرة على التغيير والمواجهة.

5- المؤسسة التشريعية.. تتميز بفاعلية القدرة على التغير ومواجهة الحركة.

• الأحزاب

** التواصل مع الآخر:

ألا نعمل بمفردنا في ساحة، لكن نوجد قوى أخرى تؤثر سلبا وإيجابا على قدرتنا في الاستمرار في تأدية رسالتنا، لذا فإن توافر حالة الاستمرارية في جهود التمكين يتطلب تعامل واع يؤدي إلى احتواء، أو التعايش، أو تحييد، أو تحليل فاعلية الفئة المناوئة، وتوصيه والتنسيق مع الجهات المحايدة التي لم تحدد موقفها، أو الجهات المؤيدة لرسالتنا كليا أو في بعض جزئياتها، على أن نضع في اعتبارنا على أن تكون لدينا القدرة على التعامل مع الحالات البديلة في آن واحد.

السلطة:

- الاحتواء: بتوظيف أجهزتها في تحقيق رسالتنا، من خلال اتخاذ القرار أو تغيير خطتها الأساسية.

- التعايش: العمل على إيجاد صورة من صور التعايش مع النظام بالتأثير في الأوضاع المحيطة، مما يجعله حريصا على استمرار تواجدها بفاعلية.

- التحييد: عن طريق إشعارها أننا لا نمثل خطرا عليها.

- تقليل الفاعلية في مواجهتنا لاستمرار جهود التمكين.

الأقباط:

- التعايش: بإقناعهم بأن مصلحتهم في تطبيق الحكم الإسلامي، مما يجعله من عدالة، ومساواة كما يوضحها النظام الحالي.

- التحييد: بإشعارهم أننا لا نعاديهم ولا نمثل خطرا عليهم (التأمين)

- تقليل فاعلية خطرهم (التفتيش) وتقليل تأثيرهم الاقتصادي، وإضعاف العون الخارجي لهم.

اليهود:

** تقليل فاعلية أخطارهم في جميع المجالات:

- القوى الخارجية المعادية (أمريكا والغرب)

- التعايش بإقناعهم أنه من مصلحتهم التعامل مع القوى الحقيقية لأبناء المنطقة، والتي تتميز بالاستقرار والانضباط بقيم دينية، تراعى مصالح الآخرين، إذا قامت على احترام حقوق الآخرين وعدم استغلالهم أو فرض قيم مغايرة عليهم (علاقات ندية متكافئة ترعى المصالح المشتركة)

- التحييد: بإشعارهم أنه من مصلحتهم عدم الإضرار بنا؛ لأننا نشكل خطرا عليهم ماداموا يعوقون جهود التمكين، وفي ذات الوقت أننا نملك أو نستطيع التأثير على مصائرهم إذا وقفوا ضد جهود التمكين.

- تقليل فاعلية مخاطرتهم بالتأثير المباشر على مصالحهم، وإضعاف تأثير مؤسساتهم بالتأثير على اتخاذ القرار السليم.

** القوى والجمعيات المشبوهة:

خطورتها في تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار بضمها للشخصيات التنفيذية وفي تأثيرها على اتجاهات الرأي العام بضمها لقيادات الإعلام والفن، ويؤدي ذلك إلى استصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم لمدى بعيد، كما أنه يصعب اختراقهم؛ لأن المعلومات تصل لديهم عند مستوى معين، وتمثل عدم القدرة على إثبات مخاطرتهم بصورة عملية لدينا نقطة ضعف لا بد من استئثارها.

- يكون التعامل بتقليل فاعلية أخطارهم.

** جماعات الضغط والأحزاب:

وتشمل النقابات المهنية والتجمعات العائلية والقبلية والمنظمات الدولية (حقوق الإنسان.....)، والتجمعات الاقتصادية (جمعية رجال الأعمال.....)، والأحزاب القائمة ويكون التعامل معها:

- التوجيه: بالدخول والسيطرة على مراكز اتخاذ القرار بأن تكون لنا الأغلبية.

- التنسيق: ليس لنا الأغلبية ولكن ننسق معها، في المساحات المشتركة، بل ونوجد نحن مساحات مشتركة.

- الاحتواء: التحييد - تقليل الفاعلية:

وهي تحتل جميع صور التعامل لطبيعتها وتباين مواقفها.

** الجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين:

جماعات ومفكرين إسلاميين مستقلين: يتفقون معنا في الرسالة، ولو جزئيا ويختلفون في الوسائل:

- التنسيق والتعاون والتكامل والتحالف.

- الاحتواء - التحييد - التعايش

- جماعات إسلامية ومفكرين غير مستقلين وتابعين لجهات معينة وتستغل ل طرح بديل لتقوية جهود التمكين.

- توجيه - احتواء - تحييد - تقليل فاعلية

** الاستفادة من البعد الخارجي:

نهوض بالمجتمع إسلاميا - تحقيق الرسالة- (تحقيق مقاصد الشرع)

.. تمثل الدور الأساسي المنوط بنا، والذي نعمل على تحقيقه منذ بداية الحركة، وبالحركة في المحاور الأخرى إلا متطلبات لأداء هذه المهمة، وإن اهتمنا بتأمين استمرارية جهود التمكين أو القدرة على تحمل مهام المستقبل، أو إعداد البناء الداخلي، فذلك بالتوازي مع هذا الهدف يجب ألا نغفل عنه في أحلك الظروف، فهو التحى المستمر، والأثر الباقي من حركتنا على مر العصور واختلاف الظروف.

ويتطلب النهوض بالمجتمع إسلاميا تحقق الحالات الآتية:

1- حضور عقل الأمة.

حتى يكون مدركا لرسالته مستوعبا لمتطلباتها، واعيا بما حوله، متبنيا للرسالة عن إرادة واختيار.

لأن مفتاح الهجوم على الأمة يبدأ من عقلها فإذا غيب سواء بصرفه عن رسالته، أو بتغييبه وعيه فكريا أو ماديا (مخدرات...)، فإن أول النهوض يكون بإعادة هذا العقل إلى يقظته واستيعابه ووعيه بما يحدث حوله.

2- المشاركة في قضايا المجتمع (الإيجابية)

إحياء معاني العزة والأمل في التغيير والانتماء لخير أمة، والحرص على معرفة الحقوق، وأثر التفريط في تلك الحقوق عليها بالاستعداد للتضحية والبذل، في سبيل إحباط التحديات

والمؤامرات التي تواجه الأمة، أي إحياء روح التحدي.

3- الالتزام بقيم الإسلام وشرائعه وكيانه:

على مستوى الفرد والأسرة ومؤسسات المجتمع الخاصة والعامة.

4- الاهتمام ومؤازرة قضايا المسلمين ووحدهم:

إن شعور المسلمين بكيانهم الموحد شعور هام في النهضة بالمجتمع، حيث إن تفتيت الأمة المسلمة هو التيار المفضل لدى أعدائها، للسيطرة عليها لإعادة معنى الوحدة وزرع الاهتمام بالمسلمين أمر حيوي.

5- آخر أسباب القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والصحية:

لأن هذه العوامل تعمل على المحافظة على حالة التمكين.

6- استعداد لمواجهة المهام المستقبلية وامتلاك القدرة على إدارة الدولة:

من المحافظة على الحالة من التمكين التي يصل إليها المجتمع تتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة حالة التمكين إلى تكاليف القوة المعادية.

لذا كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحدي الداخلية والخارجية من خلال:

- أن يكون لدينا رؤية لمواجهة التحديات.

- امتلاك الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية.

- القدر على تطوير تلك الرؤية.

**** إعداد البناء الداخلي بما يتواءم مع متطلبات المرحلة ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد (الكفاءة)**

وهو يمثل التحدي العملي في تحقيق الخطة بأهدافها المختلفة مما يستوجب التعامل مع جزئيات البناء الداخلي، لتطويرها كي تتوافق جزئياته مع طبيعة المرحلة القادمة سواء من حيث الرؤية أو التكوين للأفراد أو البناء الهيكلي.

**** الرؤية (وضوح رؤية + تفاعل):**

متطلب أساسي لتوحيد توجهات الصف ف اتجاه البناء والتغيير لذا فلها من استيعاب

كامل للصف لقضية التغيير ووضوح كامل للتوجهات حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من الداخل. وضرورة البدء بصرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات من أجل أن يتفاعل بها الجميع ويكون عامل المشاركة دافعا لإثارة كوامن الفكر، والمبادرة، وتجسيد القضية للحياة.

** تكوين الأفراد:

إضافة إلى البرنامج التكويني القائم حاليا، فلا بد أن يشمل في المرحلة القادمة انعكاسات الجزئيات المختلفة للخطة عليه: فالانتشار في قطاعات المجتمع الحيوية:

- يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير في قطاع عريض من المجتمع برفع إمكانيات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب على ذلك.

- إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة.

- تنمية ملكات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات.

** بالنسبة للانتشار في المؤسسات الفاعلة:

- رفع قدرة الأفراد على اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية.

- رفع قدرة الأفراد في التعامل مع المعلومات للتعاون مع القوى الأخرى، فلا بد من تربية الأفراد على إقامة جسور فكرية، أو عملية معها، واختراقها، أو التنسيق والمطلوب:

- بالنسبة لتحقيق الرسالة يتطلب الآتي:

1- أن يكون لديه القدرة على تعامل مع الأفكار الأخرى، واستيعاب ذوي العقول المتممة.

2- أن تربي في الأخ المبادأة، والابجائية، وتقديم النموذج لها.

3- أن يكون الأخ وأسرته نموذجا يحتذى به في الالتزام بقيم الإسلام، وشرائعه وأن يكون لديه القدرة على طبع المجتمع بذلك.

4- رفع الوعي السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لدى الأخ.

5- توسيع أفق الأخ بحيث يستوعب الإسلام كقضية وحركة عالمية، مع معرفة الحركات الإسلامية في الدولة المؤتلفة، وأدوارها، وطبيعة المشكلات في البلدان الإسلامية.

6- تربية الأخ على القدرة على اكتساب المال واستثماره.

7- تربية الأخ على الاهتمام بالتخصص النوعي له.

8- تربية الأخ على الاهتمام بالتربية البدنية والصحة العامة.

**** بالنسبة للاستعداد لمهام المستقبل يتطلب:**

- الاهتمام بمجموعة مختارة تنمى فيها القدرة على إدارة المؤسسات العامة.

- القدرة على استيعاب المتميزين في الساحات المختلفة، والاستفادة منهم.

**** قضايا تتصل بالمناخ التربوي، وتساعد على تحقيق ما سبق:**

- تعميق معنى الحوار والشورى داخل الجماعة، وإرساء التقاليد الشورية في ظل معرفة للحقوق والواجبات والأخوة.

- أن يسود مبدأ المبادرة في أداء الأعمال، لإطلاق طاقات الأفراد، وإبراز إمكانياتهم تنمية مناخ الجدية والروح الجهادية.

**** البناء الهيكلي:**

- إرساء المنهج العلمي للإدارة.

- توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة.

- إرساء مبدأ التفويض واللامركزية في الأعمال ما أمكن.

- إرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية.

- مرونة الهيكل بحيث تسمح بإضافة كيانات جديدة استجابة للخطة (جهاز معلومات، علاقات سياسية..)

- استكمال الهياكل بناء على أهمية العمل في الخطة وأولوياته.

- من الأهداف المعروفة سابقا على أن يحقق من خلال مسارات ومجالات عمل متعددة، ومن خلال استقراء مبدئي مع الممارسة ومزيد من الدراسة، والتعليل أن يعمق، أمكن ترشيح المسارات التالية:

أولا: بالنسبة لتأمين استمرارية جهود التمكين:

أ - الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية: (الطلاب - العمال - المهنيين - رجال الأعمال

- الطبقات الشعبية)

ب- الانتشار في المؤسسات الفاعلة:

ويمكن ترشيح المؤسسات الآتية: ذات التأثير - الإعلام - الدينية - القضاء - البرلمان.

ج- التعامل مع الآخر:

فيمكن ترشيح التعامل مع الأطراف التالية: السلطة - الأقباط - اليهود - الغرب - النوادي المشبوهة - جماعات الضغط والأحزاب - الجماعات الإسلامية.

ثانيا: بالنسبة للارتقاء بالمجتمع إسلاميا:

فيمكن ترشيح مجالات العمل التالية: التعليم - المؤسسات الدينية - الثقافة - المؤسسات الاقتصادية - المجال التكنولوجي.

ثالثا: بالنسبة للاستعداد بمهام المستقبل:

يمكن ترشيح المجالات التالية:

جهات المعلومات - الجامعة - المهنيون - المؤسسة العامة - المؤسسات ذات الرسالة المحددة - المؤسسة الاقتصادية (التمويل)

رابعا: بالنسبة للإعداد الداخلي:

تعميق الرؤية - التكوين - الإصلاح الهيكلي.

**** أولويات المسارات:**

يتم ترشيح وزن لكل هدف من الأهداف الأربعة، حسب أهميته، وتأثيره في تحقيق الرسالة: الهدف والوزن.

- تأمين استمرارية جهود التمكين 40 %

- إعداد البناء الداخلي 30%

- النهوض بالمجتمع إسلاميا 20%

- الاستعداد لمهام المستقبل 10%

ثم تم بعد ذلك ترشيح وزن لكل مسار من مسارات العمل، حسب أهميته، وتأثيره في تحقيق الهدف الذي أجله اختيار المسار:

ففي داخل تأمين استمرارية جهود التمكين، تم إعطاء الأوزان الآتية لأهدافه:

- الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية 50 %.

- الانتشار في المؤسسات الفاعلة 40%.

- التعامل مع الآخر 10 %.

وفي داخل كل هدف تم إعطاء وزن لكل جزئية ففي:

*** الانتشار في الطبقات الحيوية:**

- الطلاب 30 %.

- العمال 30 %.

- المهنيون 10 %

- الطبقات الشعبية 20 %.

*** المؤسسات:**

- ذات التأثير 40 %

- القضاء 5 %

- الإعلام 30 %

- البرلمان 5 %

- الإعلام 30 %

- الدينية 20 %

**** أولويات العمل في العام القادم بناء على الأوزان السابقة:**

- 2- التعليم 1425
- 3- الاقتصادية 900
- 4- الإعلام 780
- 5- ذات التأثير 640
- 6- الدينية 620
- 7- العمال 600
- 8- الرؤية 600
- 9- المناطق الشعبية 400
- 10- المعلومات 400
- 11- المهنيون 325
- 12- الهيكل 300
- 13- التكنولوجيا 200
- 14- جماعات الضغط والأحزاب 120
- ** التعامل مع الآخر:**
- السلطة 20 %
- الأقباط 10
- اليهود 10 %
- الغرب 10%
- النوادي 10 %
- جماعات الضغط والأحزاب 30 %



- الجماعات الإسلامية 10 %

**** وبالنسبة لهدف تحقيق الرسالة:**

- التعليم 35 %

- الإعلام 10 %

- الدينية 15 %

- الثقافية 5 %

- الصحية 5 %

- الاقتصاد 20 %

- التكنولوجيا 10 %

**** بالنسبة لمهام المستقبل:**

- المعلومات 40 %

- الجامعة 12.5 %

- المهنيون 12.5 %

- المؤسسات العامة 2.5 %

- المؤسسات الخاصة 2.5 %

- الاقتصاد (التمويل) 30 %

**** بالنسبة لإعداد البناء الداخلي:**

- الرؤية 20 %

- التكوين 70 %

- الهيكل 10 %

تأمين استمرارية جهود التمكين 40%

الرسالة 20%

مهام المستقبل 10%

إعداد البناء الداخل 30 %

(1) الطبقات (5):

- الطلاب 3

- العمال 3

- المهنيون 1

- رجال الأعمال 1

(2) المؤسسات:

- ذات التأثير 4

- الإعلام 3

- الدينية 2

- القضاء ½

- البرلمان ½

(3) الآخر:

- السلطة 2

- الأقباط 1

- اليهود 1

- الغرب 1

- النوادي الشرقية 1
- جماعات الضغط والأحزاب 3
- الجماعات الإسلامية 1
 - (1) التعليم 35
 - (2) الإعلام 10
 - (3) الدينية 15
 - (4) الثقافية 5
 - (5) الصحة 5
 - (6) الاقتصاد 20
 - (7) التكنولوجيا 10
 - (1) المعلومات 40
 - (2) الجامعة 12.5
 - (3) المهنيون 12.5
 - (4) المؤسسات العامة 2.5
 - (5) المؤسسات الخاصة 2.5
 - (6) الاقتصادية (التمويل) 30
 - (1) الرؤية 20
 - (2) التكوين 70
 - (3) الهيكل 10

الملحق 2

بيان اللجنة الإدارية العليا للإخوان بشأن الأزمة الداخلية للجماعة بيان ومصارحة

إلى جموع إخواننا وأخواتنا من أبناء جماعة «الإخوان المسلمين» المباركة في شتى بقاع الأرض والمخلصين من أبناء الأمة، الذين ينتظرون نصرا من الله وفتحاً قريباً، يزيح الطغاة الجائمين على صدورهم، وفي مقدمتهم المكلومون من ذوي الدماء الذكية التي سالت نصرة للحق، والأسود خلف قضبان الظلم والقهر، وأخواتنا الثائرات المتربعات لمن يأخذ بثأرهن من معتدٍ مجرم أمين العقوبة، والثائرون المجاهدون في الشوارع والميادين يأخذون بأسباب النصر، والمطاردون هنا وهناك لا يجدون سبيلاً، إلى هؤلاء جميعاً نقول والله المستعان.

لقد حملتمونا أمانة عظيمة عندما اخترتمونا لهذه المهمة في خضم بحر موج بالأحداث الجسام في العالم من حولنا وفي ظل واقع انقلاب غاشم مجرم ينكل بالثائرين وكل أبناء الوطن بلا رحمة وفي ظل ضربات أمنية شديدة، في ظل ذلك لا يخفى عليكم أنها مسئولية مغرم وليست مغنما ولكنها حكمة الله نستعين بمن عليه التكلان في إنجازها ونسألکم الدعاء بالسداد ولكم حق أن نقوم بواجبنا فيها على أكمل وجه إلى أن نسلم الراية بأمان لمن يخلفنا.

ونطلب حقنا عليكم بعوننا عليها ما استطعتم ومن هذا العون أن تقفوا لمن ينفخ في نار الخلاف وتذكرونه بالله وتردعونه عن فعله ولا تخافون في ذلك لومة لائم، نصب أعينكم رفعة الحق قبل نصرة الشخص. أيها الثوار الأحرار والثائرات الفضليات.

نتعهد اليكم بأن من أولوياتنا:

- تحمل أمانة المسئولية وبذل كل الجهد لانجازها على أكمل وجه.

- على رأس مهامنا التأسيس لمرحلة جديدة وإجراء تعديلات اللائحة والإعداد لانتخابات تأتي بمن يعبر عن الصف في ظل هذه المتغيرات ويدير الدفة باجتهاد صحيح بإذن الله بعدما أخفقت اجتهادات سابقة في الوصول لمبتغانا، وسنكون أول من يعينه وسهاما نافذة في جعبته.

- وحتى ننجز ذلك سنعلي من صوت العقل ونستوعب الجميع ونصبر على من خانه اجتهاده محافظين على رأب الصدع ولحمة الصف ما استطعنا لذلك سبيلاً.

- نحترم الجميع الصغير قبل الكبير ولا نجرح في الأشخاص أو نفجر لا قدر الله في الخصومة لاختلاف في الرأي، ولا يعني هذا قداسة لأحد فكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم.

- نعتز بوجود خلاف يحصره البعض عن جهل أو قصد في مسألة الثورية والسلمية،

ولكنه في الحقيقة يتعدى ذلك إلى منهجية الإدارة، وأسلوب اتخاذ القرار ومرجعياته، خاصة في ظل انتهاء مدة مكتب الإرشاد، فضلا عن استحالة انعقاد نصابه القانوني بسبب الأساتذة الأسرى لدى سلطة الانقلاب الغاشم، هذا بخلاف الصعوبة الشديدة، والخطورة الأمنية لاجتماع من تبقى من أعضاء الشورى العام بصفة دورية.

ولكن نتعهد بأن نحل هذه الأمور بتوفيق الله بالحوار والتواصل، وتتسع صدورنا لجميع إخواننا المخالف قبل الموافق.

- حلول هذه المشاكل لن يتم عبر الإعلام، ولا ينبغي له ذلك، وإن كان من حق الجميع معرفة الحقائق والشفافية في عرضها، لذا سنتواصل عبر الإعلام بإطلالة حول أهم النتائج ونسعى للحل بالطرق الصحيحة فيما وراء ذلك، ويعيننا حاليا لجنة تقصي حقائق في الداخل والخارج تمت الموافقة على تشكيلها.

- إخوانكم في اللجنة الإدارية العليا في حال انعقاد دائم بأشكال مختلفة، ونتواصل مع الجميع كما تدرس اللجنة العديد من الأمور، واتخذت بعض القرارات سيتم نزولها للصف في مساراتنا المتعارف عليها، ونسألکم الدعاء في أن يوفقنا الله دائما في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولكننا نؤكد أن اللجنة الإدارية العليا قد اجتمعت برئاسة الأمين العام للجنة، واكتمل نصابها القانوني (7 من 11) واتخذت عدة قرارات بموافقة جميع أعضاء الإدارة الذين شاركوا في الاجتماع، وتؤكد اللجنة إن الشاب محمد منتصر هو المتحدث الإعلامي للجماعة، وكل ما صدر من مسئول اللجنة الإدارية، وتم تسريته للإعلام عمل فردي تم دون اعتمادها من اللجنة بالمخالفة لأدبيات الجماعة، وعملها المؤسسي وستقوم لجنة تقصي الحقائق بالتحقق منها بشكل سليم.

- نشمن دور المخلصين من أصحاب المبادرات للخروج من الأزمة ونفتح أبوابنا على مصراعها لأي محاولة جادة تحقق المصلحة للجميع. - نذكر أنفسنا بقول الله عز وجل: (وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ لَوْ سَنَفْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ)، وقول الإمام المؤسس (أيها الإخوان إني لا أخشى عليكم الدنيا مجتمعة فأنتم بإذن الله أقوى منها، و لكنني أخشى عليكم أمرين اثنين: أخشى عليكم أن تنسوا الله فيكلكم إلى أنفسكم، أو أن تنسوا أخوتكم فيصير بأسكم بينكم شديدا) هذا وندعو الجميع إلى العمل الجاد، وبذل الجهد في مقاومة الانقلاب الغاشم، ونستحث الثوار ألا يشغلهم شاغل عن ثورتهم، وندعو الإخوان في الخارج لأن يكونوا عوننا وسندا لإخوانهم بالدعاء، والدعم بجانب ميادين جهادهم الأخرى الواجبة عليهم. ("أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّنَّهُمْ الْبَاسُ وَالْضُرَاءُ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ)

الإخوان المسلمون - اللجنة الإدارية العليا

الجمعة 7 ربيع الاول 1437 الموافق 18 ديسمبر 2015

الملحق 3

بيان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

التاريخ: 18 شوال 1435 هـ

الموافق 14 غشت 2014 م

يحيي صمود وثبات وبطولة الشوار الأحرار على أرض مصر، ويثمن نضالهم المتواصل لأكثر من عام دون فتور، ويؤكد أن ما حدث في رابعة العدوية والنهضة بمصر منذ عام كان منظومة قتل وليس منظومة فض وكان مذبحة ومحركة، وأن النصر حليف الحق بإذن الله تعالى، والدماء لا يسقط حقها بالتقادم، والقصاص حق شرعي، ويجب محاكمة القتل وقادة الانقلاب العسكري الدموي وملاحقتهم قانونيا وحقوقيا وسياسيا ودبلوماسيا.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد؛

يتابع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ما يحدث على أرض مصر الحبيبة متابعة شبه يومية، نظرا لأهمية مصر في قلب وعقل الأمة الإسلامية والعربية، وأنها الدولة المحورية الكبيرة في المنطقة، وبخاصة بعد الانقلاب العسكري الجائر الذي وقع منذ 3 يوليو 2013م ضد سلطة شرعية منتخبة ورئيس منتخب وهو الرئيس الدكتور محمد مرسي، وما تبع ذلك من انتهاك لكافة الحقوق الإنسانية على يد قادة الانقلاب وسلطاته المختلفة وأتباعه، وارتكابهم مجازر ومحارق ضد المصريين في أحداث كثيرة على رأسهم مجزرة ومذبحة ومحركة رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013م، والاتحاد في الذكرى الأولى لتلك المحركة يؤكد على ما يلي :

1. يحتسب الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين من ارتقوا في تلك المذبحة والمحركة شهداء عند الله تعالى، ويدعو بالشفاء لكافة المصابين، كما يدعو بالصبر والثبات لأهالي الشهداء والمصابين، ويدعو الله بأن ينتقم شر انتقام من الظالمين القتلة، الذين قتلوا الشباب، والرجال، والنساء، وحتى الأطفال والشيوخ، ولم يرحموا أحدا.

2. يوجه الاتحاد العالمي التحية والتقدير إلى الشوار الصامدين الثابتين، الذين يضربون أروع الأمثلة للأمة كلها في الثبات على الحق، ومقاومة الباطل، ويدفعون مقابل ذلك أغلى ما يملكون وهي حياتهم، وذلك بشكل يومي، وعلى مدار ما يزيد عن عام منذ انقلاب يوليو العسكري في 2013م وحتى اليوم.

3. يؤكد الاتحاد أن ما حدث في رابعة العدوية والنهضة يوم 14 أغسطس 2013م هو منظومة قتل منظمة ومعدة سلفا، وليست منظومة فض على الإطلاق، وبغطاء عالمي في حينه، وقد حدثت تلك المجزرة والمحركة في حق الآلاف من أبناء الشعب المصري المطالبين بحريتهم

وكرامتهم وإرادتهم وهم مسالمين تماما، ويمارسون حقهم الدستوري والقانوني والثوري، إلا أن يد الغدر والبطش والقهر أبت إلا أن تقتل منهم الآلاف، وتحرق المئات، في مشهد خلا من كل معاني الإنسانية والرحمة.

4. يثمن الاتحاد العالمي دور بعض المنظمات الحقوقية والإنسانية العالمية التي أدانت تلك المجزرة، التي ارتقى فيها الآلاف، بل واعتبروها جريمة ضد الإنسانية وواحدة من أبشع المجازر في تاريخ الإنسانية كلها، ويدين الاتحاد في ذات الوقت الصمت المريب والمخزي من العديد من المنظمات العربية والإسلامية إزاء تلك المحرقة الرهيبة.

5. يؤكد الاتحاد على أن الحق في الدماء لا يسقط بالتقادم، وذلك فق الآليات التي نظمتها الشريعة الإسلامية والقانون الدولي كذلك. كما يؤكد الاتحاد أن النصر حليف الحق والثابتين عليه، وأنه من عند الله تعالى وحده، وأن الباطل إلى زوال مهما بدا متماسك على غير حقيقته.

6. يطالب الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الأمة الإسلامية والعربية بل والعالم الحر، الوقوف بجانب الحق وعدم الوقوف بجانب الباطل، والحق واضح مع الثوار المصريين الثابتين في مواجهة آلة البطش والقهر الانقلابية العسكرية، كما يطالبهم بملاحقة قادة الانقلاب العسكري، وسلطاته الجائرة، لمحاكمتهم محاكمات عادلة، تستعيد الحقوق المسلوقة.

7. يحث الاتحاد كافة الفئات الثورية المناصرة للحق ضد الباطل، أن تصطف اصطفاا وطنيا، وتوحد صفها، وتنسى أي خلافات حقيقية أو مصطنعة، وأن تبحث عن القواسم المشتركة وهي كثيرة، وتستمر في نضالها حتى تسقط الانقلاب، وتستعيد الحرية، والكرامة، والإرادة للشعب المصري بالكامل، الذي لا يستحق أبدا أن يستعبد أو أن يقهر أو أن تسرق ثرواته أو أن يدار أمره في غيبة منه بعد اليوم.

8. يوجه الاتحاد العالمي رسالة إلى الشعب المصري العظيم، بأن ينحاز إلى الحق، وأن يقوم بدوره في الحفاظ على مكتسبات ثورة 25 يناير، التي ارتقى فيها المئات من أبناء الشعب، ليعيش الملايين في حرية، وكرامة، وعدالة، حيث لا يجب التفريط في تلك المكتسبات أبدا.

رحم الله الشهداء الأبرار، ووجد صفوف أهل الحق، ورزق الأمة نصرا عزيزا مؤزرا.

(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون) [يوسف: 21]

رئيس الاتحاد - أ. د. يوسف القرضاوي

الأمين العام - أ. د. علي القره داغي

الملحق 4

تقييمات ما قبل الرؤية.. إطلالة على الماضي أولاً: غياب ترتيب الأولويات

محور غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد؛

فحديث الأولويات مطروح دوماً سواء في الإطار المبدئي التقليدي أو في الإطار العملي التطبيقي، وسواء كان الحديث في الكليات أو الجزئيات.

وقد عنى المنهج الشرعي بترتيب الأولويات بين ضروريات وحاجيات وكماليات من جهة، وبين الواجب أو الفرض والسنة والحرام والمكروه من جهة أخرى.

كما أن مناهج البحث العلمية قد وضعت نسقاً منضبطاً لترتيب الأولويات؛ حتى لا تضيع الأعمار والأوقات في غير المهم، أو يحاسب المرء على تركه للأولى، قال تعالى: «أَجْعَلْنَاهُمْ سَقَايَةً الْحَاجَّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» (التوبة: 19)، وقوله تعالى: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» (التوبة: 24).

فلا شك أن البدائل المطروحة والقيم التي أضاعت عليها الآيات كلها مهمة، لكنها لفتت انتباهنا إلى ضرورة ترتيبها أولوياتاً حتى لا يضيع الأولى.

وفي أي تجمع إنساني تكلفني أو طوعي لأبد من معرفة أولوياته؛ حتى لا تتوه الغايات والأهداف والمهام في ركاب الوسائل والجزئيات، ويتحكم في الأولويات الظرف والزمن والمتغيرات بما لا يؤثر على غاية التجمع.

الورقة الأولى التي نطرحها في إطلاقاتنا على الماضي ومراجعات السنوات الست التي تلت الثورة، سيكون محورها: (غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة).

العناصر الرئيسية:

أولاً - تركيز الهيكل التنظيمي التنفيذي وتوزيع المهام واللجان على العمل المجتمعي.

ثانيا - غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية.

ثالثا - غياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة.

رابعا - غياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات.

التفاصيل

أولا - تركيز الهيكل التنظيمي التنفيذي وتوزيع المهام واللجان على العمل المجتمعي:

على الأقل خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثورة طوال عهد مبارك، كان التركيز التنظيمي التنفيذي للإخوان المسلمين على الجانب المجتمعي، وفي ظل هذا الجانب كان يأتي التعامل بصفة تابعة مع محاور العمل العام الأخرى: السياسية والاقتصادية والدعوية والإعلامية، ونعالج ذلك من عدة جوانب:

1- صناعة رموز العمل العام:

الخلط الشديد بين رموز العمل الخدمي والدعوي، ثم خروج تلك الرموز إلى مساحات العمل السياسي (برع الكثير منهم في العمل السياسي، ونافسوا أكبر القامات السياسية المتمرسه بعد ذلك، ولا يعني نقدنا لآلية العمل أن نهدر إمكانيات الأفراد وإنجازاتهم).

فكان العمل السياسي ينطلق من بيئة اجتماعية حاكمية، ولكن قماشتها كانت ضيقة؛ فإما أن تصنع رمزا ينقصه الكثير من جوانب العمل العام، أو تستبعد كثيرا من رواد العمل العام في جوانبه المختلفة عدا الجانب المجتمعي.

2- اقتصار العمل المجتمعي في سواده العام على الجانب الخدمي:

كان العمل الخدمي هو التوصيف الجاهز والأسهل لمحور العمل المجتمعي، وأدى ذلك إلى العمل مع شريحة ضيقة جدا من المجتمع، كانت في المعظم من المنتفعين، ولعل هذا أسهم ولو بشكل بسيط في تبريد حدة الاحتجاج والاعتراض الشعبي على نظام مبارك.

وكان منطلق الإخوان في ذلك منطلقا أدبيا دينيا؛ وهو الاهتمام بالشرائح الأولى بالرعاية، وهي الفئات الأفقر التي أسقطها المجتمع والنظام من حساباته غالبا، وبرغم نبل المقصد والهدف إلا أن ذلك سبب ابتعادا عن فئات كثيرة كان من الواجب الانتباه للتعامل معها بشكل أعمق، ولا ينفي هذا أنه كانت هناك تعاملات غير نمطية ولا مؤطرة وفي أغلبها موسمية مع فئات المجتمع الباقية.

ثانيا - غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية:

في المجتمع كيانات مجتمعية أخرى سواء كانت جماعات أو منظمات أو جمعيات، لها أجندات مختلفة وربما متصادمة مع جماعة الإخوان المسلمين، لكنها في الوقت ذاته تخصم من الأرضية ذاتها، وتتميز بتمويلها المفتوح أو أنشطتها العلنية أو الغطاء السياسي الداخلي أو الخارجي.

وكان من الواجب التعاون مع هذه الكيانات على الأقل في الجزء المشترك، والإبداع في تنفيذ ذلك والاستفادة منه، (إلا أنه من جانب آخر يجب ألا نغفل أن معظم كيانات المجتمع المدني كانت تنطلق في العلاقة، لا من جانب المنافسة فقط، وإنما من جانب الرفض، بل والعداء في بعض الأحيان، وربما يخفف هذا الحال من حدة الانتقاد للإخوان في هذا الجانب).

ثالثا - غياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة:

الظروف السياسية بالغة الحساسية التي افتعلها النظام المصري وفرضها على جماعة الإخوان المسلمين طوال عقود - بدءا من نظام جمال عبد الناصر مروراً بالسادات وصولاً إلى حسني مبارك - كان التعامل الأمني هو القناة الوحيدة للاتصال، سواء في المعتقلات وحركتها دخولا وخروجاً، أو في فترات الصفو النادرة، أو حتى فترات المشاركة السياسية، ولم تنجح الجماعة طوال تلك الفترة في تحويل ملفها الأمني إلى ملف سياسي على أي مستوى من مستويات التعامل، (من هذه الزاوية قد لا يلام الإخوان بالدرجة الأولى في ذلك؛ لكونه رغبة النظم بل مبدؤها الذي تنطلق منه).

إلا أن اللوم يُوجّه للإخوان من عدة زوايا:

الزاوية الأولى - فراغ أدبيات الإخوان من التنظير لتلك المساحة (المشروع السياسي المتكامل لإدارة الدولة)

فلم ينتبه الإخوان أنهم في يوم من الأيام ربما يتصدرون المشهد السياسي في الحكومة أو البرلمان أو المحليات وربما الرئاسة، وتم التغييب العمدي لحركة التنظير، أي الكتابة والبحث الأكاديمي وربما النقاش في هذا الأمر.

الزاوية الثانية - عدم السعي في توجيه المكاسب لحيازة منصب حكومي سياسي مؤثر، فكانت الانتخابات البرلمانية تنطلق من منطلق اجتماعي صرف؛ غرضه توسيع أطر التعامل مع المجتمع، وإيجاد غطاء سياسي مناسب للتعامل مع المجتمع؛ فكانت المقررات الخدمية المنتشرة في ربوع مصر معبرا جيدا عن هذه الحالة، ولم تكن التحالفات تُنسج للوصول من أجل الوصول لمنصب وزاري أو سياسي وربما محلي أيضا، حتى في انتخابات 2005 التي مثلت

فرصة مواتية قدم الإخوان - أنفسهم - التطمينات للسلطة الحاكمة، التي تضمن عدم تجاوزهم لنسبة الثلث الضامن الذي يستطيع تحريك المسؤولية البرلمانية تجاه الحكومة، وربما الحصول على بعض المكتسبات السياسية الكبرى.

الزاوية الثالثة - عدم التجهيز الأكاديمي أو العملي للكوادر المتخصصة

كان من الممكن صناعة ذلك بالإيفاد للخارج في بعثات أو منح دراسية، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم امتلاك مراكز أو مؤسسات متخصصة تصنع هذه الكوادر ولو بشكل جزئي محليا.

وكان نتيجة ذلك عدم الجاهزية السياسية بالشكل الكافي فيما بعد لتولي المناصب السياسية في فترة الثورة، (ولا يخفى على الناظر المنصف أن الإخوان بالرغم من ذلك قدموا بعد الثورة شخصيات لها ثقل برلماني أو سياسي أو حكومي، شهد لها الجميع بالكفاءة، ولولا الحملة المدبرة التي تم عنونها بلفظ الأخونة، فقد كان من الممكن تقديم أضعاف ذلك لولا هذا الابتزاز).

رابعا - غياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات

كان يتوفر للإخوان - من واقع التعامل المباشر بفئات الشعب المختلفة، ودون تكلف أو سعي - سيل من المعلومات والبيانات التي ربما لم تكن دقيقة بالشكل الكافي، إلا أنه من الممكن تجميعها ورسم صورة غير مشوشة أو موجهة أو مسيسة عن المجتمع، إلا أن التعامل مع هذه الأمور كان يتوقف عند سقف متدن جدا من التعامل، ربما لا يتجاوز مصدر المعلومة نفسه، فكان الزهد - وفق هذا النسق - لا يحرك المعلومة خارج محيطها، وربما كان الحرص على وأدها في مهدها بحجج شتى.

فلو كانت هناك أوعية لتلك المعلومات المجانية لربما كان للجماعة شأن آخر، ولعلك ترى بعض الشركات الربحية تجني الملايين من مجرد العمل الإحصائي للمعلومات المتاحة لدى عملائها، بالإضافة للنظم المعقدة التي تصنع القرار لدى الدول أو مجموعات الضغط.

الخلاصة:

نتحدث هنا عن هذه المحاور الأربعة من زاوية التنبيه للقادم، فلو تعاملنا بالنمط نفسه، ولم نستدرك هذه الأمور (التي لا تمثل كل شيء بالطبع، فهناك جوانب أخرى لم يتم تناولها، لكن ربما كانت هذه الأبرز)، فرمما ننتظر عشرات السنين حتى نحصد فرصة أخرى للعمل المجتمعي الممنهج الهادف الموجه.

ربما يكون جائبنا الصواب فيما مضى، لكننا عازمون على استدراك ما فاتنا، فمن لم

يستطع التعاون معنا وفق هذه الغاية النبيلة؛ فليكن خصما شريفا يبحث عن أي مشترك بين ما نقول وما يستطيع هو إطفاء جذوة العداوة تجاهه؛ لأن الجميع في مركب واحد الآن وبعد الآن.

ثانيا: العلاقة مع الثورة

المقدمة

الحديث عن الثورة متصل منذ بدأت شرارتها الأولى في تونس وتبعتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، ودوما ما كان يقترن الحديث الثوري بالإخوان؛ ثناء على مواقفهم أو نقدا لها أو سبا وشتما كما جرت عادة البعض.

وبدأت التصورات حول الثورة تتباين بين روادها وتدخلت على خط الثورة عدة مؤثرات داخل صفوف الثوار، وخارجية من معسكر خصومها المباشرين وغيرهم، فأنحرفت تارة عن مبادئها وتارة عن طريقها الذي سلكته.

ويمكننا هنا أن نضع عدة عناصر تعد بدايات للحديث حول الثورة والثوار من وجهة نظر الإخوان، وكما هو الحال ليست جامعة للمواقف كافة، ولا مانعة من غيرها ولكنها تظل بداية لها ما بعدها.

العناصر الرئيسية:

أولا: ضعف التصورات الفكرية والسياسية تجاه الثورة

ثانيا: اضطراب الخطاب الإعلامي قبل وفي أثناء وبعد الثورة

ثالثا: عدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم

رابعا: عدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية

خامسا: عدم الانتباه لخطورة انفراد العسكر بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية

التفاصيل

أولا: ضعف التصورات الفكرية تجاه الثورة

بالرغم من كون الثورة حالة عشوائية مبهرة تتحرك بلا تنظيم، إلا أنها تحتاج لكثير من التصورات الفكرية تجاه حدوثها وكذا النظريات السياسية لحسن التعامل مع نتائجها

وتفاعلاتها.

ومن الإنصاف القول بأن الثورة لم يكن يتوقعها أحد، كما أنه لم يدعُ إليها (كثورة) أحد، وإن عدنا لإرهاصاتنا الأولى قبل الخامس والعشرين من يناير، سنجد الدعوات المطروحة على الواقع تتعامل مع يوم احتجاجي ضد الداخلية يوم عيدها، وإن وسعنا الدائرة قليلا سنجدها تشمل احتجاجا أعم على أوضاع التزوير الفج للانتخابات البرلمانية 2010 أو الاستمرار في جمع توقيعات مطالب الجمعية الوطنية للتغيير.

نقول هذا كمدخل لما نريد قوله هنا، وهو ضعف التصورات الفكرية للثورة لدى الجميع.

فيما يخص الإخوان المسلمين نسوق النقاط الآتية:

1- أدبيات الإخوان مليئة بالفكر الثوري منذ نشأة دعوتهم وطوال فترة وجود المؤسس الإمام البنا، وكتابات البنا وجيله المؤسس وممارساتهم طوال هذه الفترة كانت تتسم بروح الثورة؛ فقد كانت تلك الفترة منذ التأسيس وحتى استشهد البنا مليئة بالمظاهرات الحاشدة الضاغطة والاعتصامات، والمناذرة بالعصيان المدني من الشعوب إذا لم تقف حكوماتها بقوة ضد اغتصاب فلسطين، بل تجهيز كتائب مسلحة لصد عدوان العصابات الصهيونية عن فلسطين عام 1948؛ استعدادا لمعركة التحرير ضد الإنجليز، وكان الإمام البنا يؤكد: «أن الإنجليز المحتلين واليهود لن يفهموا إلا لغة واحدة هي لغة الثورة والقوة والدم».

إذا، لم تكن الثورة غائبة عن الفكر الأصيل لجماعة الإخوان المسلمين لا في دائرة التنظيم ولا التطبيق، وإنما غُيِّبَت تلك الروح في الجيل التالي للإمام البنا، الذي خرج من سجون ناصر والسادات فانتهج آليات إصلاحية صرفة؛ اختيارا طوعيا منه لتلافي حالة الصدام بين الجماعة والنظام، واستمر ذلك اختيارا تنتهجه الجماعة ضمن ما أرسته أدبياتها، حتى أصبح مرور الوقت الاختيار الأوحدها وبدأت الجماعة كتنظيم تستبعد كل ما يؤدي إلى التلبس بحالة الثورة من المناهج والشعارات والتطبيقات والاختيارات، حتى أصبحت قراراتها متوقعة واختياراتها معلومة سلفا، وأصبح البطش الذي انتهجه النظم ضدها بمنزلة الحارس للخطوط الحمراء التي وضعتها الجماعة ابتداء قيودا على نفسها، ثم تحول لشيء من قبيل الاتفاق غير المكتوب بينها وبين نظم الحكم؛ فكان البطش الشديد يتم عندما تتخذ الجماعة قرارا أو اختيارا فيه أي مسحة ثورية على النظام.

وكان الخيار الإصلاحي الذي انتهجه الجماعة، يكتفي بالنزال السياسي المنضبط بشروط وحدود المساحة، التي يمنحها النظام في الانتخابات الطلابية والنقابية والمحلية والنيابية.

إذا، التصورات الفكرية للثورة كانت موجودة في فكر الإخوان الأصيل، لكنها أوقفت أو استبعدت في الفترة التالية للإمام البنا، وسار على ذلك التنظيم طوال فترة حكم مبارك حتى

اندلعت الثورة عليه.

2- ساهم بشكل كبير في عدم انتصار حالة الثورة داخل الجماعة على حالة الإصلاح المتدرج، والمبالغة الشديدة لدى الجماعة في الحفاظ على التنظيم؛ فكانت الجماعة بعد كل ضربة لها يقوم بها النظام تنكفئ على نفسها وتسعى للملءمة التنظيم والحفاظ عليه وإعادة ترتيب أوراقه.

حتى أصبح الاستثناء أصلاً؛ فتحولت ضربات التنظيم لإجراء دوري يقوم به النظام الحاكم كل فترة ليعيد الجماعة إلى نقطة الصفر أو يعطلها كثيراً على سلم الإنجاز ووضعتها دوماً في خانة رد الفعل.

وفي ظل هذه الآلية في التعامل، قامت ثورة فكانت ردود أفعال الإخوان تسعى لوضع سياق تنظيمي يترجم حالة الثورة لإجراءات، وهذا ما يتنافى مع فكرة الثورة المتدفقة المتفاعلة الحاسمة.

3- وجود باقي أطياف الثورة في خانة الهجوم على الإخوان منذ اللحظة الأولى في سلسلة من الاتهامات من عينة «لم يشاركوا من أول يوم، ركبوا الثورة، خطفوا الثورة، باعوا الثوار»، وغيرها من الاتهامات التي أدت إلى عدم اطمئنان تنظيم الإخوان لرفقائه وقراءة الأمر في سياق رغبة الرفقاء في سير الأمور وفق نظرية (المخ والعصلات)، ووضع إطارين تسير داخلهما الأحداث؛ إطار (النخبة) المسيطرة والمتحكمة في القرار الثوري، وهذا ما يُستبعد منه الإخوان أو يُضيق عليهم فيه لأبعد حد.

وإطار (الحشد الثوري) الذي يطلب من الإخوان فيه النصيب الأوفى، من غير أن يكون لذلك أثر ملموس في مساحة إطار النخبة.

وكان النقد يتوجه للإخوان دوماً في كلا المساحتين؛ فإن قلّت مشاركة الإخوان في الحشد فقد باعوا الثورة، وإن طالبوا بنصيب من مساحة النخبة يوازي نصيبهم في الحشد، فإن لديهم لواباً لسرقة الثورة.

وهكذا ساهم رفقاء الثورة في انتصار فكر التنظيم داخل الجماعة على فكر الثورة، وكانت قرارات الإخوان دوماً تنحصر في هذه المساحة المعقدة.

ثانياً: اضطراب الخطاب الإعلامي في أثناء وبعد الثورة

وفق ما أثبتناه في العنصر (أولاً)، فقد أدى هذا إلى اضطراب في الخطاب الإعلامي، فبينما لم يرحبوا وشعارات رموز الثورة من الإخوان في أيام الثورة الأولى تتسم بالثورية والوعي النابع من حرارة الميدان، تأتي تصريحات وقرارات التنظيم هادئة أو متوازنة تنظيمياً أو ما زالت

تراوح في قراءة المشهد.

وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى صدور تصريحات ثم نفيها وصدور تصريحات مغايرة، وكان الأولى حسم آلية التمثيل الإعلامي على أرضية الثورة بأن يكون متحدث الإخوان من البنية الثورية، التي بدأت تتشكل داخل الجماعة وتقود الميادين في كثير من الأحيان.

وأدى الحرص الزائد من الجميع على عدم إبراز الهوية الإسلامية في فاعليات الثورة إلى اضطراب في الخطاب الإعلامي للإخوان؛ فهم بين حرصهم على نجاح الثورة وألا يغلب عليها لون معين، وبين الرغبة في تمييز خطابهم عن خطاب غيرهم.

أضف لذلك الممارسة الطويلة للإخوان قبل الثورة التي تعتمد في أغلب الأحيان على (إماتة) الحدث وتركه؛ بحيث لا تصرح عنه أو تتحدث فيه إلا حالة الاضطراب وكون الحدث ملحا؛ وذلك لكونها تسد الضريبة دوما تجاه ما تتخذه من مواقف وتصريحات، واستمر ذلك بعد الثورة مما سبب اضطرابا في الخطاب لتأخر الجماعة في التغطية المتفاعلة للأحداث، إما لمزيد من دراستها أو لمزيد من الوقت حتى تتضح، وكان يسبقها أطياف أخرى من الثوار الأفراد أو الكيانات الأخرى غير المضطرة إلى حسابات الإخوان المعقدة، التي كانت تصدر في بعض الأحيان مزايده على الإخوان ذاتهم، وكان ذلك يجعل خطاب الإخوان في كثير من الأحيان متأخرا، فضلا عن كونه مضطربا.

ثالثا: عدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم

وهذا الأمر صاحب أيام الثورة الأولى، وكذا مراحلها المختلفة حتى الانقلاب؛ فلا شك أن الحالة الثورية أفرزت رموزا ثورية مبهرة في أيام الثورة، وكان ذلك امتدادا لبروزهم في مربع محاولات إصلاح التنظيم وممارسة لون مختلف طوال فترة ما قبل الثورة، وهذا ما أدى إلى معاملتهم وفق الخلفية التي رسخوها عن أنفسهم قبل الثورة، التي جعلتهم محل سهام النقد التنظيمي والتأخير في المكانة والدور والتسلسل القيادي، فلما أصبحوا رموزا ثورية لجاهزيتهم لهذا الدور وتوافق صفاتهم وخطابهم مع الحالة الثورية، تجددت حالة التخوف ومعالجة ذلك بتقديم التنظيميين عليهم مخافة حيادهم عن نهج الجماعة، وكان من نتائج ذلك خسارة مساحات كبيرة كانت هذه الرموز قد اكتسبتها من طريقة تعاملهم داخل الميدان، ورسوخ أقدامهم به وثقة كثير من أطياف الثورة بهم، وأدى ذلك إلى إخراجهم والمزايدة عليهم واهتزاز حالة الإجماع التي كانت عليهم.

واستمرت هذه الإشكالية في معظم قرارات الإخوان اللاحقة على الثورة، فكان الاختيار دوما لمصلحة التنظيم على حساب الرموز الثورية.

رابعاً: عدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية

دائماً ما يتبع بدايات الثورات حركة سياسية واسعة توازي حركة الثورة، وتصنع المكاسب المرحلية وتفاوض باسمها، وهذه الحركة السياسية يجب أن تنتهج نمطاً سياسياً ثورياً وليس إصلاحياً معارضاً؛ لأن عقل الثورة غير عقل المعارضة، ومطالب الثورة مغايرة تماماً لمطالب المعارضة.

ومن الأخطاء التي وقع فيها جميع أطراف الثورة هو العمل على قضايا مرحلية بآليات المعارضة السياسية، ولم يتم الاتفاق على ترتيب أولويات الثورة.

وإن كنا نتحدث عن عدم الجاهزية السياسية، فإن هذا الأمر يشمل الجميع وليس الإخوان وحدهم، وما الانقسام على فكرة الانتخابات أولاً أو الدستور أولاً منا ببعيد، فكل الأمرين الانتخابات أو الدستور خيار دستوري، وليس كلاهما خياراً من خيارات الثورة ويستوي بأيهما نبدأ، مهما قيل من حجج متبادلة من طرفي المسألة.

وكان الأولى أن تعمل السياسة على الخطوات نفسها التي سارت فيها الثورة، وهذا ما لم يكن الجميع جاهزاً له للأسف.

خامساً: عدم الانتباه لخطورة انفراد العسكر بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية.

لم ينتبه الجميع لخطورة قيام العسكر برسم أسس المرحلة الانتقالية، وهو الشيء الذي جعل المجلس العسكري مستفيداً بكل التباينات الموجودة بين القوى الثورية خيرة وعدداً وحجماً وتأثيراً، فلا القوى الثورية أبقت لبعضها البعض أي وجه من أوجه الندية سواء لفصيل **لوي** كالأخوان، أو أي ميزة نسبية لفصائل أخرى ليبرالية أو يسارية أو شبابية، وكان الكل يعطل الكل.

وكان الأولى من التوجه نحو قضية الدستور أو الانتخابات أولاً، التفرغ لوضع إطار جامع للقضايا الثورة الكبرى التي يجب الحشد على أساسها، وعلى رأس ذلك إخراج الجيش من مساحة السياسة، ولكن الذي حدث هو مزيد من ترسيخ أقدام المجلس العسكري في البيئة السياسية المصرية؛ باعتبار أن (الجميع) اعتبره حامياً للثورة والطرف المحايد من أطرافها، الذي **بلم** استدعاؤه على أرضية الحكم بين أطراف الثورة المختلفة.

هذه هي الحقيقة التي لا يجب أن نهرب منها، هذا الأمر يتحمل فيه الإ، **والقوى** الثورة كافة الخطأ بالدرجة نفسها، ولا يدعي أحد لنفسه صواباً في هذا الأمر، **الشعارات** التي رفعت في مراحل مختلفة هي التي تعفي أو تدين أصحابها.

فالثوري الذي رفع شعار «يسقط المشير» عنادا في منافسيه، والسلفي الذي رفع شعار «يا مشير إنت الأمير» يتساوون في كونهم أوجدوا قدما للمجلس العسكري بشكل أو بآخر، فالأول كان يرفع الشعار ويتوجه للمجلس باعتباره على الحياد، والثاني يستدعي المجلس ليستميله كطرف متحالف، وبين الصنفين يأتي الإخوان الذين اعتبروا الانتخابات هي الأداة التي بمقدورها حسم المعادلة وتسليم السلطة للثوار.

إذا، توافق الجميع دون أن يتفقوا على عدم الانتباه لخطورة انفراد المجلس العسكري بوضع أسس المرحلة الانتقالية؛ سواء اعتبره البعض محايدا أو حليفا أو مستأمنا على السلطة لحين استلامها دستوريا.

ثالثا: العلاقة مع الدولة

مقدمة

منذ بدء الخليقة وارتبط الوجود البشري في هذه الدنيا بالشكل التقليدي للمجتمعات الصغيرة في بادئ الأمر ثم الكبيرة بعدها، التي اتخذت أشكالا عدة منها القبيلة والعائلة والبلدة، التي قال فيها الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). صدق الله العظيم (الحجرات:13).

ومنذ أن عرفت هذه المجتمعات شكل التعاون والتحالف بدأت فكرة الدولة في التشكل، وفي الإسلام عرفت الدولة شكلا متميزا من دولة العدل والحرية والكرامة بقيادة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ثم انطلقت من بعده لتحكم في قارات العالم القديمة جميعها، فساد بها العدل والحق والمعرفة والعلم.

واستقرت في العلوم الحديثة أشكال الدول بين فيدرالية وكونفدرالية وبسيطة، أو ما سمي بالدولة القطرية.

وفي كل أحوال التاريخ وتقلباته كان شكل الدولة أو وظيفتها هو الهدف الذي تطمح إليه الجماعات ذات الغاية، التي ترغب في تحقيق أهدافها من خلاله لا سيما الجماعات التي تتسم أدبياتها وأهدافها بالشمولية.

وجماعة الإخوان المسلمون كأى جماعة من مبادئها وأهدافها ممارسة العمل السياسي، وذروة هذا العمل الحكم أو على الأقل المشاركة فيه أو معارضته الحقيقية بالآليات السياسية الموجودة، وزيادة رقعة هذه المعارضة شيئا فشيئا للوصول إلى الحكم في يوم ما، وهذا هو المفترض في عالم السياسة.



ولا شك أن تلك الأمور يجب أن تنضبط بشكل ما مع الدولة القائمة، وتظهر في حجم العلاقات بين الجماعة والدولة كعلاقات مشاركة أو منافسة أو حتى تصادم.

وهذه هي الورقة التي نطرحها في إطلااتنا على الماضي، ومراجعات السنوات الست التي تلت الثورة وسيكون محورها (العلاقة مع الدولة).

العناصر الرئيسية:

أولاً: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه.

ثانياً: الرضا بكون جماعة الإخوان ملفاً أمنياً طوال الوقت، وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي.

ثالثاً: غياب أي مؤشرات للطموح السياسي عملياً أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف).

رابعاً: عدم انتهاز فرص الانفتاح والتمدد فيها؛ أبرزها برلمان 2005 حال ضغط النظام واضطراره لإدارة عملية انتخابية شبه شفافة.

خامساً: عدم العمل الجاد لجعل (حرمان منتسبي جماعة الإخوان المسلمين من الوجود في المؤسسات العامة للدولة)؛ كقضية رأي عام ضاغط أو مطلب عادل والاستسلام في ذلك للواقع.

التفاصيل

أولاً: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه

منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين علي يد مؤسسها الإمام الشهيد حسن البنا في مطلع القرن العشرين، والقاصي والداني يعلم ما تنادي به في جانب الدولة وما تسعى إليه في شأنها، وتفننت النظم الحاكمة سواء في عهد الملك أو في عهد الجمهورية في إبعاد الإخوان عن دائرة الحكم، بل عن دائرة ممارسة السياسة ذاتها من الأصل، وكانت تتراوح التدابير التي تتخذها الدولة في ذلك بين التزوير الفج للانتخابات والاستبعاد والتعطيل، بل والسجن للحيلولة دون وصول الإخوان إلى المجالس النيابية، التي تستطيع من خلالها فيما بعد تشكيل الحكومة أو المشاركة فيها أو معارضتها حقيقة .

ولعل النموذج الأوضح في تلك العلاقة هو الانقلاب الذي جرى على الدكتور محمد

مرسي كأول رئيس مدني منتخب، إذ كانت الدولة واضحة جدا في التعامل الإقصائي لجماعة الإخوان من المساحة السياسية، أو في بعض الأحيان التضييق الذي يضع سقفا متدنيا جدا للمشاركة الهامشية التي تعطي الإخوان فرصة المشاركة البرلمانية، والتي كانت ذروتها في برلمان 2005 بـ 88 برلمانيا (لا يشكلون الثلث).

ولكون الجماعة لم تكن تطرح نفسها بديلا للحكم القائم، لم تسع لنيل العدد اللازم بالبرلمان عن طريق الترشح المناسب، الذي يستطيع تشكيل الحكومة بشكل مستقل أو عن طريق التحالف مع غيرها من الكتل داخل البرلمان، (حتى لو من قبيل المناكفة السياسية أو جس النبض أو المغامرة المحسوبة)، (ولعل البطش الأمني الشديد الذي تمارسه الدولة هو الحائل دون ذلك).

إلا أنه كان من الواجب التعامل في تلك المساحة التنافسية بأي شكل، لا سيما عندما تتاح الفرص كما سنوضح في العناصر التالية.

ثانيا: الرضا بكون جماعة الإخوان ملفا أمنيا طوال الوقت وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي

ظلت جماعة الإخوان المسلمين ملفا أمنيا مخابراتيا طوال الوقت، وكان هذا هو المسار الأسهل للدولة المصرية طوال تاريخ صراعها الثنائي مع جماعة الإخوان.

ولم تفلح الجماعة - رغم رغبتها في ذلك - في تحويل ملفها مع الدولة المصرية إلى ملف سياسي حتى في الفترات التي نجحت فيها الجماعة في الوصول إلى البرلمان، يستوي في ذلك التمثيل البرلماني في برلمانات ما قبل عام 2000 أو التمثيل المرتفع نسبيا في برلماني 2000 و2005، وكان البطش الأمني هو الأداة الوحيدة تجاه المواقف السياسية البحتة التي تتخذها الجماعة، سواء في القضايا الداخلية مثل احتجاجات القضاة واحتجاجات الغلاء، أو قضايا الأمة كالتظاهرات ضد العدوان على فلسطين أو غزو العراق.

وظلت العلاقة الأمنية على حالها حتى قامت الثورة في 2011 فوجدت الجماعة نفسها وجها لوجه مع الدولة في علاقة سياسية مباشرة، سواء في أثناء أيام الثورة الأولى مع المجلس العسكري كأكبر فصيل سياسي، أو بعد إنشاء حزب الحرية والعدالة، وقد بدأت الجماعة نجاحا نسبيا في التحول نحو الندية السياسية مع الدولة، إلا أنها لم تكن مستعدة لهذه المرحلة استعدادا كاملا، وظهر ذلك في الخيارات السياسية والتحالفات الانتخابية والاختيارات للمهام السياسية.

ولعل من أسباب ذلك طول أمد التعامل الأمني الذي حرم أبناء الجماعة من الانخراط في الوظائف السيادية داخل الدولة؛ في الشرطة والقضاء والقوات المسلحة والمخابرات العامة والسلك الدبلوماسي، ولم يترك لهم إلا هامشا بسيطا من الوجود النقابي والوظائف الجامعية،

وأى عملية سياسية لا تكتمل إلا بالمعارف المتحصلة من العمل بمثل هذه الوظائف، فلما دخل الإخوان إلى العملية السياسية ووصلوا لأعلى سلمها الوظيفي في الرئاسة والمشاركة في الحكومة والأغلبية البرلمانية (وبالرغم من النجاح النسبي الذي يحسب لهم رغم هذه الظروف)، إلا أن اختياراتهم السياسية تأثرت كثيرا بغياب تلك الحنكة السياسية الناتجة عن الاحتكاك المباشر بالوسط السياسي والتعامل على أرضية سياسية مباشرة طوال الفترة الماضية؛ منذ الضربة الأولى في أواخر عهد الملكية وأوائل عهد عبد الناصر، حتى نهاية عهد «مبارك» وقيام الثورة، وذلك بالرغم من أن نشأة الجماعة شهدت طفرة في التعامل السياسي مع الحكومات المتوالية في عهد الملك.

ثالثا: غياب أي مؤشرات للطموح السياسي عمليا أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف)

نتج عن طريقة التعامل الإقصائي من جانب الدولة المصرية تجاه الإخوان، غياب عملي عن الطموح السياسي قسرا أو رضا بتلك المساحة المتدنية في المشاركة السياسية، التي احتفظ فيها الناظم بنصيب الأسد.

إلا أن الجماعة غابت أيضا من مساحة مهمة في صناعة الطموح السياسي وتهيئة الأجواء له، وهي مساحة التنظير أو تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف).

وهذا كان متيسرا رغم التضييق، ولكن تركت هذه المساحة للاجتهاد الشخصي دون غطاء مؤسسي، وكان المفترض الانتباه لملء هذه المساحة بالإيفاد الخارجي للتعلم المتخصص، أو التوجيه نحو الانتساب في التخصصات الخادمة لذلك داخليا في الدراسة النظامية أو الحرة؛ (ولعل الحرمان من بعض التخصصات كان حائلا دون ذلك، إلا أن التغلب على هذا الحجب كان واجبا أيضا).

الدراسة والمناهج الداخلية الإخوانية غاب عنها أيضا صناعة التكامل من هذه الزاوية، فاقترنت على تغذية الجوانب التربوية والوجدانية والأخلاقية، (ولعل هذا متسق مع الوظيفة الدعوية الأولى في الجماعة)، إلا أنه كان من الواجب تمهين الجوانب الفكرية التي لها علاقة بالجوانب السياسية، وصناعة بيئة مناسبة لتخريج الرموز السياسية التي احتاجتهم الجماعة عند قيام الثورة، وقد ألجأها غياب ذلك لتعويض النقص من الرموز المجتمعية أو الدعوية، الذين يحتاجون إلى زمن ليس بالقصير لإدراك الخبرة والحنكة السياسية المطلوبة لمهامهم، (وذلك بالرغم من نبوغ بعض من تصدروا في مساحة الحكم أو البرلمان أو المهام السياسية المختلفة؛ سواء كان ذلك راجعا لاهتمام الجماعة بتدريبهم وتمتينهم على عجل، أو لجهد شخصي قاموا به، إلا أننا هنا نتحدث عن البيئة العامة والبنية المطلوبة).

غابت المحاولات التنظيرية في التأليف والكتابة التي تقدم المفاهيم والدراسات المرجعية والأدبية لعرض فكرة الإسلام السياسي، والاجتهاد في عرض المشروع بشكل أكاديمي، يخفف من حدة الانتقادات المتعمدة لهدمه أو تشويهه من قبل المشروعات المنافسة أو خصوم الثقافة الإسلامية بوجه عام، الذين نجحوا إلى حد بعيد في تشويه المعاني الراقية للفقه الإسلامي السياسي، واستطاعوا ترسيخ الحكم على الحضارة الإسلامية السياسية من زاوية الممارسات العملية والتجارب السياسية المبتورة هنا وهناك، سواء في الداخل ومشاركاته الضعيفة للإسلاميين أو الخارج في تجارب الحكم الخاطفة؛ فأصبح الحكم على التجربة الإسلامية السياسية متعسفا؛ لا سيما في غياب حركة التنظير والتأليف الأكاديمي المتخصص بإنشاء المراكز المتخصصة ورعايتها، أو حتى التوجيه الفردي (الاستكتاب) لصالح المؤسسة كمرجعات .

الملحق 5

ما يحصل لا يبشر بخير أبو يعرب المرزوقي

منزل بورقيبة في 2013.03.06

آليت على نفسي التزاما خلقيا مني ألا أعلق بشيء عما يجري في الأحزاب الحاكمة والحكم وفي الأحزاب المعارضة والمعارضة بعد خروجي من المشاركة في المجال السياسي المباشر والعودة إلى المشاركة غير المباشرة في ما له منه علاقة باختصاصي. لذلك فإنني أود قبل المغادرة التي تبدأ مباشرة بعد تأليف الحكومة المقبلة أن أقدم جملة من الملاحظات السريعة وبصورة برقية ستكون آخر كلام لي في السياسة المباشرة التي أغادرها نهائيا للعودة إلى عملي السابق. وما كنت لأبدي هذه الملاحظات لو تبين لي أن تأليف الحكومة الجديدة تحرر من العيوب التي شابت تأليف الحكومة الحالية فأمكن توقع تحسنا ممكنا في عملها ينافي منطق تأليفها:

الملاحظة الأولى تتعلق بالتوسيع المزعوم. فهو على صورته الحالية لن يمتن قاعدة الحكم بل سيزيده تشظيا لأن المدعويين إليه من جنس الجيش المكسيكي (ضباط بدون جنود) ومن ثم فهو توسيع لن يولد إلا عدم القدرة على العمل بمنطق الفريق المتحد وذو المنهجية الواضحة مهما كانت قدرات رئيسها:

يتكلمون على توسيع نقل الترويكات إلى الخماسية. وهذه مغالطة لا يمكن أن تدل على الصدق في مخاطبة الشعب. فنحن انتقلنا بالتدريج من ثلاثية كانت مؤلفة من أحزاب ثلاثة كل واحد منها شبه متحد إلى بقايا حزبين غالب نوابهما غادرا كتلتيهما في المجلس وطبعا فمعهما من يقول برأيهما من الناخبين مع حزب رئيس بدأت الخلافات تدب فيه وخاصة بعد مؤتمره الأخير. ولعل أهم علامات التخلخل هو «الكاكوفوني» التي تشبه «ميعاد ورقلية»

حيث يكاد كل شخص يصبح ناطقا رسميا باسم الحزب: لذلك فالتوصيف الأمين لما يؤلف حاليا ليس خماسية حزبية ذات حضور فعلي في الواقع السياسي إذا ما استثنينا الحزب الأكبر بل شظايا أحزاب لا أحد يعلم مقدار تمثيليتها للناخبين لأنها تكونت في إطار المجلس من خلال الانسلاخ من حزب المؤتمر والتكتل والبي دي بي مع بعض المستقلين.

الملاحظة الثانية تتعلق بمنطق التأليف الذي يبين من البداية أنه محاصصة أوسع تجري بين قيادات الأحزاب المشاركة وليس عملية مستقلة يقودها المكلف بتأليف الحكومة:

لم نسمع رئيس الحكومة المكلف حول خطته في تأليف الحكومة ولا حول منهجه فضلا عن الدرس الذي يمكن أن يكون قد استفاده من التجربة السابقة التي كان فيها أحد وزراء السيادة بل أهم هؤلاء لكونه المسؤول الأول على أهم مجال في الحياة الجماعية بل شرط كل شروطها. ما يتكرر في الصحف والإذاعات والتلفزات هو تصريحات بعض القيادات من حزب النهضة كبارهم وصغارهم لكان الجميع يسعى إلى تأكيد حضوره وتثبيت دوره ومن شضايا الأحزاب شضاياها التي يعسر أن تلتزم غدا بانضباط تصويتي لأن جل أعضائها قادة أو هكذا يتصورون أنفسهم. فإذا كان ما نراه هو الجاري فعلا فإن رئيس الحكومة المقبل لن يكون رئيس فريق يمكن أن تكون له سياسة تشبه السμφونية بل سيكون من جنس ما شاهدنا من نشاز متواصل في الحكومة السابقة وتردد يلغي جل القرارات أو يبقها في مخاض لا يصل إلى الولادة إلا بعد فوات الفوت فيتمخض عن فؤير خاصة إذا عاد إلى فريقه الوزراء الزعماء الذين يريدون مقاسمته سلطاته أو يمثلون مراقبين عليها لصالح أحزابهم.

الملاحظة الثالثة تخص السياسة المنتظرة. فكل الوعود مشروطة بأمر تشير الملاحظتين السابقتين أنه منعدم: التوافق الأوسع على المطالب الخمسة المشروطة في تحقيق أهداف الثورة أعني الهدفين السياسيين الغائي والأدائي والاقتصاديين الاجتماعيين الغائي والأدائي وشرط ذلك كله:

1. **الهدف السياسي الغاية:** الدستور المدني بمستوياته بمقومات الدستورية في كل نص مؤسس لنظام الحكم التابع مما يجمع عليه الشعب مقوما موحدا لذاتيته التاريخية والثقافية كما تتجلى في إبداعاته على مر تاريخه: أعني

أ- نظام الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية التي بمقتضاها يسمى المواطن مواطنا ومن ثم الحدود التي توضع لحفظها.

ب- السلطات تقاسما وتراتباً وتفاصلا عند الخلاف حتى يكون أداة ضمان تلك الحقوق.

ج- أدوات المراقبة التي تمكن من جعل: ب- لا يتعدى على أ- (أي حق المساءلة والمحاسبة القبلية بالإعلام الحر والبعدية بالعدل المستقل).

د- شروط المحافظة والتطوير الدستوريين.

هـ- وأخيرا شرط الشروط حق الاستفتاء على المسائل القيمية بمجرد طلبه من قدر معين من المواطنين يمكن أن يكبر أو يصغر بحسب المسائل القيمية المطروحة.

2. **الهدف السياسي الأداة:** أدوات أنجاز أحكام هذا الدستور من خلال الانتخابات الحرة والشفافة التي تؤسس للجمهورية الثانية المحكومة بهذا الدستور أعني قانون الانتخاب وهيأته المستقلة وشروط الإعلام الحر والعدل المستقل والتمويل البين والصريح للأحزاب والجمعيات التابعة لها وحتى المستقلة عنها.

3. **الهدف الإقتصادي-الإجتماعي الغاية:** شروط الكرامة المادية للعاطلين وتنمية الجهات المحرومة.

4. **الهدف الإقتصادي-الإجتماعي الأداة:** التنمية المحلية المعتمدة على المبادرة الخاصة بمساعدة التمويل العمومي على سبيل التشجيع لذوي الكفاءات ممن ينوي دخول مجال المبادرة الاقتصادية بضائع وخدمات وعلى سبيل القرض لأرباب العمل المتخوفين من المغامرة في مناطق أفقدها الإهمال الطويل القدرة على العمل الدؤوب لفرط تمزيق شملها وتشتبت شبابها.

5. **شرط كل هذه الأهداف الغائية والأداتية هو تحقيق الأمن.** ولا يمكن ذلك من دون الحد الأدنى من المصالحة التي تقلل من عدد أعداء الثورة بأن تقدم اللتفات إلى المستقبل بدل نبش الماضي حتى يطمئن الجميع. والمحاسبة تأتي بعد أن تتمتع القاعدة الشعبية للحكم- الثورة وتضعف دواعي الثورة المضادة من خلال مباشرة المحاسبة بعدالة تم إصلاحها وتحريرها من الفساد ومنطق الاستبداد.

الملاحظة الرابعة تخص فلسفة الحكم: تحرير الحركات الإسلامية من الخلط بين ديناميتين واحدة قيمية اجتماعية ليس للدولة فيها دخل وتتعلق بآليات تحرير المجتمع من التدخل في جدل القيم التي ينبغي أن تتحرر بمجرد أن تكتفي الدولة بدوريتها الرئيسيين:

الدور الأول: هو الأمن الداخلي بحسن إدارة العلاقات بين المواطنين وذلك هو الدور المتعلق بتحقيق شروط التعاون بينهم من أجل سد الحاجات من خلال تحقيق الأمن الضامن للإنشاء والبرامج التنموية وتحقيق العدالة الضامنة للتبادل الأمن والتعاضد العادل.

الدور الثاني: هو الأمن الخارجي بحسن إدارة العلاقات مع الغير وذلك هو الدور المتعلق بتحقيق شروط التعاون مع المحيط القريب والبعيد من خلال علاقات دولية متوازنة وندية مع الشركاء.

أما ما عدا ذلك من صراع سلمي حول القيم المادية (النقابات) وحول القيم المعنوية (الجمعيات الثقافية والفكرية والحقوقية) فلا تكون فيه الدولة طرفا بل هي حكم. والحكم لا

يمكن أن يكون قاضيا ومتقاضيا. والحكم محكوم بالقوانين التي تضبط كل الصراعات الاجتماعية والسياسية والقيمية في الحدود الضامة لدوري الدولة سابقى الذكر.

الملاحظة الأخيرة: تحرير جهاز الدولة من الاحتكار الحزبي واعتماد مبدأ المساواة بين المواطنين في شغل الوظائف باستثناء الوظائف التي تتبع الحكم في بعده السياسي المتغير بمقتضى التداول.

فآفة الآفات هو تحزيب الإدارة الثابتة التي ينبغي أن تكون مجرد منظومة شبه آلية للقيام بما حددناه من وظائف للدولة أعني الأمن والعدل والتربية والصحة وكل الوظائف التي تلازم شروط التعاون والتبادل والتعاوض والتواصل والإعلام والاستعلام أعني كل ما يجعل الدولة جهازا ثابتا يتداول عليه من اختارهم الشعب لحكمه مدة ينبغي ألا تطول حتى يكون التداول آلية للتحسين المستمر للخدمات ودور الحكم الذي هدفه وغايته أن يكون محايدا أقصى ما يمكن للحياة أن يتحقق في علاقات البشر.

ولعل أكبر عيب وقع فيه الحزب الإسلامي الذي يحكم تونس بعد الثورة (وقد يكون الأمر نفسه حاصلًا في مصر) هو أنه يعمل بعكس هذه المبادئ بصورة شبه نسقية بقصد من نخبته القائمة أو بغير قصد لعدم قدرتها على تنظيم شؤون الحزب بما توجهه الاستراتيجية الحكيمة فأصبح حكمه عملية غزو يرد فساد السابق بفساد من جنسه فتحول الحكم إلى توزيع مغنمات في الحكومة وأجهزتها والإدارات وتوزيعها توزيعها على الأقرباء والأصحاب والأحباب دون اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب. ولو طبق هذا المبدأ لعزل أغلب وزراء الحكومة الحالية ولما جدد لهم في الحكومة القادمة لأن إضاعة الوقت وسوء التقدير والمعارك الزائفة التي خاضوها كلها كانت دليلا قاطعا على أنهم ليسوا من أهل الدراية والخبرة ولا ممن يمكن أن يسمع لمن ينصحهم بما توجهه الحكمة العملية في تدبير الشؤون البشرية حتى أني كدت أعتقد أن جلهم يهزأ من الحكمة والفكر أصلا ظنا منهم أنها مجرد تفلسف بالمعنى التحقيري المشفوع بابتسامات صفراء يظنها أصحابها نهاية ساخرة وهي في الأغلب من علامات الغباء المستحكم. ومن ثم فالمحافظة عليهم دليل على الخوف من مغادرة الحكم بلا رجعة وليس حبا في خدمة الوطن فضلا عن أن تكون فهما حتى لمصالح الحزب الذي يدعون تمثيله.

وهذا الأمر هو الذي سيفشل المشروع الإصلاحى كله لأنه يبين أن الحركات الإسلامية ليست ساعية إلى الإصلاح بقدر ما هي ساعية سعي من تقدم عليها إلى التحكم ومن ثم فلا يحق لها الكلام على الإصلاح فضلا عن قيم الإسلام. وبهذا المعنى فإن الإكثار من الكلام بمبتذلات الخطاب الدينى حتى كادت الاجتماعات السياسية تتحول إلى خطب جمعة يصبح مجرد استغفال للشعب لأن الأعمال المخالفة للأقوال ليس أدل منها على النفاق: ولو كنت أعلم ذلك قبل المشاركة بصفتي مستشارا وأن تعييني كان من باب الترضية لنأيت بنفسى عن المشاركة. فأنا ولله الحمد مستغن عن المغنمات المادية والمعنوية فلست بحاجة لأجر من الدولة ولست بحاجة للتعريف بنفسى بتوسط السلطة السياسية.

وقد صابرت سنة كاملة لأني كنت أظن التردد في تحقيق ما جئت من أجله علتة تزامم الأوليات في حكومة لا زال أغلب أعضائها دون الخبرة المطلوبة ولا زال رئيسها نهباً لإرادات متعارضة تمثلها أحزاب الترويكما التي تفجرت لكونها في الحقيقة ليست أحزاباً بل نوادي لأشخاص كل منها يعتبر نفسه زعيماً. لكنني تأكدت أن الأهداف التي سعت إليها وهي خمسة لا غير لم تكن من أوليات أهل الحل والعقد بل لم يكن من أولياتهم إلا تأييد بقائهم وأهلهم في الحكم بدليل الإبقاء على نفس الأسماء في الوزارات والإدارات رغم ما يعلم الجميع ما سببه للمشروع الإسلامي في تجربته بعد الثورة من نكسة أخشى ألا يخرج منها بسلام:

1- لذلك فلاني لم أحقق منها إلا هدفا واحدا هو ترقية بيت الحكمة دون أن أكون واثقا من الأمر سيتواصل لأن الثقافة لم تكن من هموم الحكام بدليل أني لم أستطع تحقيق لقاء بينهم وبين رئيس الحكومة أو تحديد سياسية ثقافية ذات انفتاح حقيقي على الإبداع المتحرر من الاتباع رغم كل المحاولات.

2- مركز ابن خلدون تم تحقيقه على الورق لا غير بل إن الأمر المتعلق به لم يصدر في الرائد الرسمي إلا بعد استقالة الحكومة الحالية. لذلك فهو سيموت لأنه لن يجد من يسعى إلى تحقيقه في الواقع الفعلي.

3- إحياء الزيتونة هو مشروع متعثّر بسبب الأحكام المسبقة للعقد الحداثوي عند نخبة تونس العلمانية ذات الأفق الضيق ولكن بأيد المتخلف من النخبة الإسلامية التي تعاني من عقدة إرضاء هذه النخبة المزايذة في التحديث أيديولوجيا والتي تمثل جوهر الرجعية الحضارية لأنها لم تر من الحداثة إلا مستهلاك العيش الرغيد من دون أدواته.

4- جعل القيروان محجاً إسلاميا عالميا شروعا في تأسيس سياحة راقية تجمع بين الثقافي والروحي والتأصيل مع ما في ذلك من فوائد مادية تغني عن السياحة المتبذلة التي وصفتها بما وصفتها به والتي أدت إلى إفلاس جل المؤسسات السياحية والبنكية لأنها كانت وسائل غير مشروعة لإثراء بطانة النظام السابق.

5- المشروع في إصلاح التربية والثقافة على أسس تجعل المعرفة أساس كل تنمية مادية وروحية فتسترد تونس دورها في الريادة ومن ثم تصبح منارة في إعادة الأمة العربية والإسلامية للتاريخ الكوني تحقيقا فعليا لأهداف الثورة كما ترمز إليها بيتا الشابي اللتين تمثلان عودة لفهم القضاء والقدر الفهم الملائم لقيم القرآن في التغيير التاريخي من خلال دور الأمم في التغيير.

بيبليوغرافيا

- كتب

إبراهيم البيومي غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

توماس غيغهامر: سلفيون جهاديون أو ثوريون؟ في: - رول ميير (محرر): السلفية العالمية. الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2015.

وائل حلال، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، المترجم: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الطبعة: 2014 - عدد الصفحات: 352.

ثروت الغرباوي، سرّ المعبد: الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة 12، 2013.

جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية: الإخوان نموذجا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سلسلة أدوات القادة (11)، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2015.

جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص 216.

جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط 1، 2004.

حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيدلوجية ونهاية التنظيم، مكتبة مديبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.

حسن محمد الزين (إعداد)، وثائق الربيع العربي والصحو الإسلامية، مركز الحضارة

لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2008.

عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 271.

عبد الله العروي، من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط 1، 2009.

عبد الله فهد النفيسي، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1995.

كتاب المسبار الشهري، الحركة الإسلامية في المغرب، دبي، 11، نونبر 2007.

مصطفى زهران وعمر غازي وماهر فرغلي وأحمد زغلول ومحمود طرشوي وصلاح الدين حسن وعلي عبد العال، السلفيون في مصر ما بعد الثورة، مؤسسة الانتشار العربي ومركز الدين والسياسة للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012.

محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013.

محمد يقيم، مصطفى الخلفي، عز الدين العزماني، بلال التليدي، الحسن السرات، إسماعيل حمودي، حركة التوحيد والإصلاح المغربية: البناء والكسب، التطلعات والتحديات، دار الانتشار العربي، مركز صناعة الفكر، بيروت، ط 1، 2012.

المستشار محمد الدمرداش العقالي، الإسلام السياسي: من عام الجماعة إلى حُكم الجماعة، جار سما للنشر والتوزيع، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.

نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية وقيامها، ترجمة: الطاهر بوساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

وليد محمد سالم، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.

Amel Boubekur, **L'islamisme comme tradition. Fatigue militante et désengagement islamiste en Occident**, in **Islamismes d'Occident : Etats des lieux et perspectives**, Samir Amghar (direction), Editions Lignes de Repères, Paris, 2006.

Hassen Chalghoumi, **Pour l'islam de France, avec la collaboration de Farid Hannache**, éd. Du Cherche-Midi, 432 pages, 2010.

Joachim Véliocas, **Ces Maires qui courtisent l'Islamisme**, Editeur : Tatamis (1 octobre 2010); Blois (France) 280 pages.

Mohamed Louizi, **Pourquoi j'ai quitté les Frères musulmans?** Editeur : Michalon, Paris, janvier 2016, p 188.

Olivier Roy, **L'Échec de l'islam politique**, Seuil, Paris, 2015 (nouvelle édition).

Xavier Ternisien, **La France des mosquées**, Editions Albin Michel, Paris, 2002.

- دراسات

أحمد سام، لم أعد إسلامياً.. قراءة في مآزق الطرق المسدودة: عن أزمة الحركات الإسلامية والمنشقين عنها، موقع «مركز نماء»، 30 نوفمبر 2014.

آصف بيات، بروز «ما بعد الإسلام السياسي»، ترجمة وتقديم: د. حمد العيسى. 2013

تقرير وحدة التحولات الداخلية: لماذا تصاعدت اتجاهات فصل الديني عن السياسي في الدول العربية؟ 30 مايو 2016، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

سمير أمغار، الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي، ترجمة دينا محمد، مرصد، الإسكندرية، مصر، وحدة الدراسات المستقبلية، الكراسة رقم 10، ط 1، 2012، ص 6 و7.

عربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة «ثورة بلا رأس»، 25 يوليو 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

لوز غوميز غارسيا، ما بعد الإسلاموية: الإسلام والقومية منذ وفاة الخميني وصولاً إلى الثورات العربية، ترجمة: إيمان سويد، دراسة، 23 يناير 2015

هبة رؤوف عزت، ما بعد الإسلاموية: نظرة نقدية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، أكتوبر 2013.

- مقالات

أبو اللوز عبد الحكيم، إشكالية الدين والسياسة في تونس: أزمة مشروع التحديث وظهور حركة النهضة، (مراجعة كتاب):

أحمد الحارثي، شيخي: نندد بالانقلاب بتركيا ونثمن الموقف المغربي الرسمي، موقع الإصلاح الإخواني، 18 يوليو 2016:

أحمد المصري، «علماء المسلمين»: طاعة الرئيس مرسي واجبة والخروج عليه حرام، القدس العربي، 24 يونيو 2013.

أحمد النظيف، النهضة وأخواتها في أدبيات مراكز الضغط الأمريكية، 19 غشت 201:

أحمد دعدوش، لماذا يفشل الإسلاميون؟ (1/2) قراءة نقدية في المنهج والسلوك

إسماعيل هاني، بعد فشل الانقلاب: الشعب التركي يعود إلى حياته الطبيعية وإخوان المغرب يسبحون بحمد أردوغان، 21 يوليو 2016

آمال موسى، حركة النهضة التونسية وإخوان مصر، الشرق الأوسط، لندن، 3 يناير 2014.

أيمن عبد المجيد ومحسن عوض، مؤتمر اتحاد العلماء المسلمين في إسطنبول يكشف عورات الإخوان، موقع «العرب العالمية»، لندن، 23 غشت 2014.

تركي الجاسر، التدين الإخواني: أين الخلل؟، 20 نوفمبر 2014

جمال أبو الرب، كتاب «الجزيرة والإخوان» لوليد الشرفا: عن الذبائحية والأصنمة، ولعبة الاستبدالات!، 11 مارس 2014، بصحيفة الأيام الفلسطينية:

الجيلالي بنحليمة، الوطن أم الجماعة؟، 5 يوليو 2015 بموقع «الأحداث المغربية»

حسام تمام، سنوات ما قبل الثورة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2013، ص 171.

حيدر إبراهيم علي، سؤال الساعة: ماذا يتبقى من الإسلام السياسي؟، 6 أكتوبر 2015

رأفت السويركي، «التنظيم الخاص»: لعبة إعادة إنتاج «فرسان الهيكل» في جماعة الإخوان المسلمين، 23 نونبر 2016

رأفت السويركي، فقه الغرب في توظيف «منجنيق الإسلام السياسي»، 16 دجنبر 2015

رضوان السيد، تجدد الثورة المصرية ومصائر الإسلام السياسي، موقع ميدل إيست أون لاين، 7 يوليو 2013

رفعت سيد أحمد، الإخوان والولايات المتحدة، 30 يناير 2013، على موقع مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة:

سعد الدين إبراهيم: أسرار علاقة الإخوان مع أمريكا قبل وبعد «مصري»، موقع الوفد، 30 أكتوبر 2013

سعيد بنسعيد العلوي، فكر الإسلام السياسي، الشرق الأوسط، لندن، 4 أبريل 2014.

شريف محمد جابر، قراءة إسلامية في الثورات العربية، 10 مارس 2011:

عبد الحليم قنديل، تقرير مصير الإخوان، القدس العربي، لندن، 8 شتنبر 2013.

مي سمير تكتب: 50 عاما على الزواج الكاثوليكي بين «الإخوان» وقطر، صحيفة «الفجر»، القاهرة، 7 يوليو 2017.

عبد الدائم السلام، حركة النهضة بين الإخوان والتونسة، القدس العربي، لندن، 7 أكتوبر 2014.

عبد الرحمن أبو ذكري، الإسلاميون والعسكر، القدس العربي، لندن، 29 غشت 2012.

عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 17.

عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، نفس المرجع، ص 277.

شباب الإخوان بين العنف والاعتزال والمراجعات الفكرية، الإثنين 28 أبريل 2014.

عبد الوهاب الأفندي، هل بالإمكان إنقاذ «ماركة» الإخوان في مصر من التسمم القاتل؟، القدس العربي، لندن، 13 ماي 2013.

عبد مصطفى دسوقي، يوسف ندا ورحلة مع الاقتصاد الإسلامي، إخوان ويكي

فاضل العماني، الأسباب العشرة للربيع العربي، 2 نوفمبر 2014:

كمال الهلباوي، مشاركة الإخوان من أجل الشاطر وليس الثورة، القدس العربي، 20

أبريل 2012.

كمال بن يونس، تونس: من حلم دولة الخلافة إلى واقع الجمهورية الثانية، الشرق الأوسط، لندن، 29 يناير 2014.

محمد أبو رمان، «الإخوان»: الأحلام المهجورة والجديدة، موقع «العربي»، 11 يوليو 2016:

محمد أبو رمان، إرهاب الإخوان أم أخوة الإرهاب.

محمد الحمامصي، غزو إخواني لأوروبا تحت ستار العمل الدعوي، صحيفة «العرب العالمية»، لندن، 7 أكتوبر 2014.

محمد حبيب، حقيقة «التنظيم الدولي» للإخوان، صحيفة الوطن، 5 نوفمبر 2013:

محمد حصاحص، الدولة المستحيلة: الإسلام، والسياسة، وأزمة القيم الحداثية لوائل بهجت حلاق، موقع مؤمنون، 23 يناير 2014

محمد عفان، الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة، دار جسر للترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2016.

محمد قاياتي، الإخوان والولايات المتحدة.. التاريخ والمستقبل.

محمد مسعد العربي، الإخوان بين الوطنية والأممية: مسألة التنظيم العالمي للجماعة، 29 يناير 2014:

محمد مسعد العربي، ما بعد الإسلاموية أو الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، قراءة في كتاب «ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي» (تأليف جماعي، تحرير: آصف بيات)، موقع الجزيرة للدراسات، 18 نوفمبر 2014.

محمد نافع العشيري، الشرق الأوسط الكبير وقضايا الإصلاح: هل سيسلم الأمريكان السلطة إلى الإسلاميين؟ 21 يوليو 2005

مصدق الجليدي، العلمانية والإسلام: قراءة في فتوى الشيخ راشد الغنوشي، 22 يوليو 2016

مصطفى إمام، الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية خبايا التنظيم العالمي وهجرة الإخوان للخليج وأوروبا، الأهرام اليومي

مصطفى إمام، الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية خبايا التنظيم العالمي وهجرة الإخوان للخليج وأوروبا، الأهرام اليومي

مصطفى بوكرن، مصادر المعرفة عند حركة التوحيد والإصلاح، موقع «إسلام مغربي»، 9 غشت

2014

مصطفى إمام، الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية خبايا التنظيم العالمي وهجرة الإخوان للخليج وأوروبا، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، 22 نوفمبر 2013.

بداية تفكيك التنظيم العالمي لجماعة الاخوان، 31 يناير 2017.

متابعة لردود الأفعال حول مراجعات الاخوان في مصر، 21 مارس 2017،

منتصر حمادة، ما بعد الجهاد.. إسلاميون لا يعارضون المصالح الأمريكية:

منتصر حمادة، وقفة أولية مع المشروع الإخواني في أوروبا الغربية، موقع «إسلام مغربي»، 22 مارس 2017

هاني نسيرة، مخاضات ثورة يونيو: كيف سقطت أخونة الدولة [الجزء الأول: معركة الدستورية ومسار الأخونة]، الشرق الأوسط، لندن، 21 يوليو 2013.

عمر العمري: الإخوان وأمريكا، زواج المتعة مستمر

هشام الهبيشان، ما بين صعود الإخوان ونظرية نوح فيلدمان، 28 يوليو 2014

هشام الهبيشان، نوح فيلدمان وصعود الاخوان ونهاية التاريخ وصراع الحضارات، 3 لولبر 2014:

يحيى الأمير، الإخوان: من أجل مصر أم الجماعة؟ الوطن السعودية، 10 أبريل 2012.

«الإخوان في الغرب يستغلون الحرية والديمقراطية»، 17 مايو 2016.

<http://www.islamist-movements.com>

جمال حشمت ومراجعات الاخوان، 14 يونيو 2016.

<http://www.islamist-movements.com>

«الإخوان المسلمون» و«المجلس العسكري»: الصفقة والصدام، تقرير موقف، صدر عن

مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18 أبريل 2012:

«داعش» يعلن دولة الخلافة الإسلامية وبياع البغدادي، قصاصة إخبارية، موقع العربية. نت، 29 يونيو 2014

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يحرم على المصريين الاستجابة لنداء السيسي، قصاصة إخبارية، القدس العربي، لندن، 25 يوليو 2013.

أحمد منصور يعتذر للمغاربة بعد وصفهم بـ«القوادة والشواذ»، موقع «فبراير. كوم»، 6 يوليو 2015:

أحمد منصور يفجر فضيحة أخلاقية باصطياد مغربيات بمباركة أعضاء من البيجدي، موقع «360»، 2 يوليو 2015

الإخوان المسلمون في مصر يطمثون إسرائيل بأنهم يفهمون أهمية معاهدة السلام، قصاصة إخبارية، الشرق الأوسط، لندن، 8 ديسمبر 2011.

الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية، قراءة في كتاب «الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية، عرض أنجزه: خليل العناني:

الإخوان المسلمون في تونس: «النهضة» على طريق «إخوانهم» في مصر، 7 يونيو 2014.

<http://www.islamist-movements.com>

رفيقي يفصح «التقسيم الداعشي» لمنتدى «الوسطية» الذي يتزعمه العثماني.

<http://qushq.com>

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين: النشأة، موقع «egyptindependent»، 26 أكتوبر 2013:

خبير أمريكي: مرسى أنقذ الديمقراطية من توحش المحكمة الدستورية، قصاصة إخبارية 28 نوفمبر 2012

خُطة التمكين 1992: الشاطر يخطط للهيمنة على مصر، 19 يناير 2015:

www.islamist-movements.com

الدكتور سعيد رمضان.. السكرتير الشخصي للإمام البنا وزوج ابنته، موقع «إخواني

ويكي» التعريفي بتاريخ وقيادات جماعة الإخوان المسلمين.

العدالة والتنمية المغربي يهنئ الشعب التركي بنجاحه في إسقاط «المؤامرة الجبالة»،
موقع حزب العدالة والتنمية، 16 يوليو 2016

القرضاوي يبيع قتل «الخارجين» على مرسي، قصاصة إخبارية، موقع ميدل ايست
أونلاين، لندن، 23 يوليو 2013.

موقف الإمام البنا من القومية والوطنية، ويكي إخوان:

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المجلس العلمي الأعلى، الرابطة المحمدية للعلماء،
ودار الحديث الحسنية 1983

- حوارات

حوار أجراه موقع «سويس إنفو» السويسري مع نوح فيلدمان:

www.ebnmaryam.com/vb/t191230.html

سأفترض مُكرها، مع جميع المفترضين بسوء نية وقصد، أن إلياس العماري أخطأ في كل شيء.. مع أنه قد لا يكون، بتقدير آخر، قد أخطأ في أي شيء، إلا أنني أراه هنا، باطمئنان كبير على صلة بالمعرفة، مُصيبا في غاية ما يكون عليه الصواب عادة من دقة (وإنه لكذلك معرفة وفضيلة وجرأة) سوف يُخرس جميع المتخرسين على يساره، وهم أصدقاء قدامى، وعلى يمينه، وهم حلفاء جدد، بقول بليخ جاء في ثنايا بحث مختلف ومفيد، كلفه ذوات العدد.

أصاب إذن في البحث والكتابة، وتوفق في المعالجة انطلاقا من موضوع يحمل عنه اليساريون كثيرا من الوهم بدعوى الديمقراطية والمصالحة والاختلاف، وهم الغارقون في غمار المعارضة الوقتية (بدون نظرية) لسلطة نظام الحكم، مثلما يراه أصحاب اليمين من خلال بعض الصور المدمرة لحياتهم الغارقة في الملذات، فيما هم لا يملكون لمواجهة أي موقف ينجيهم من بطش إيديولوجيته.

وأنا في الحقيقة أريد لأدعياء اليسار الطهراني أن يقرأوا هذا الكتاب لأن فيه، على خلاف ما قد يتوقعون، تحديا لأفكارهم الكسولة عن الحركة والتحالف وما فيها من فهم أعوج للعمل وللممارسة الديمقراطية، كما أريد للمطمئنين إلى يمينيتهم البليدة أن يُععن، النظر في خلاصاته، لأن الكتاب يفارق وعيهم البليد المستكين إلى أفكارهم الجاهزة عن الجماعات الإسلامية أيا كان توجهها، وكذا عن استخدام الإسلام من أي طرف كان في الصراع السياسي ضد الأفراد والجماعات.

ولكنني أريد في الوقت نفسه لغيرهم من القراء، وهم الأكثرية الذين يطلبون المعرفة قبل الجهل، أن يروا في هذا الكتاب مرجعا ثقافيا مغديبا، يكرس به أحد السياسيين الحركيين اسمه كباحث في الدور الذي يمكن أن يكون للدين، انطلاقا من التأويل السياسي المرافق للأهواء وللإيديولوجيات في معترك التطور والحياة نفسها.

أقول إنه كتاب مهم في التأريخ لتطور الأفكار الدينية من الوجهة السياسية ضمن الحركة الساعية لتغيير العقائد والوقائع بالقوة (القومة) الدعوية المسنودة بالحاكمة. وهو كتاب، فيما أرى، سوف يعطي للسياسة المنتهجة في المغرب، من بين ما قد تعطيه مصادر أخرى جادة، مضمونا ثقافيا ومعرفيا لا غنى عنه للارتقاء بها إلى مصاف المعنى والهدف والجدوى في حقل صراعي لا يتوقف عن التناقض والحركة.

عبد القادر الشاوي

